تحقيق فرص القرن الحادي والعشرين
عن طريق بناء سلاسل قيمة عالمية قادرة على الصمود
قطاع المنسوجات والملابس

المستقبل
المجلد ٥

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

تحقيق فرص القرن الحادي والعشرين عن طريق بناء سلاسل قيمة عالمية قادرة على الصمود: قطاع المنسوجات والملابس

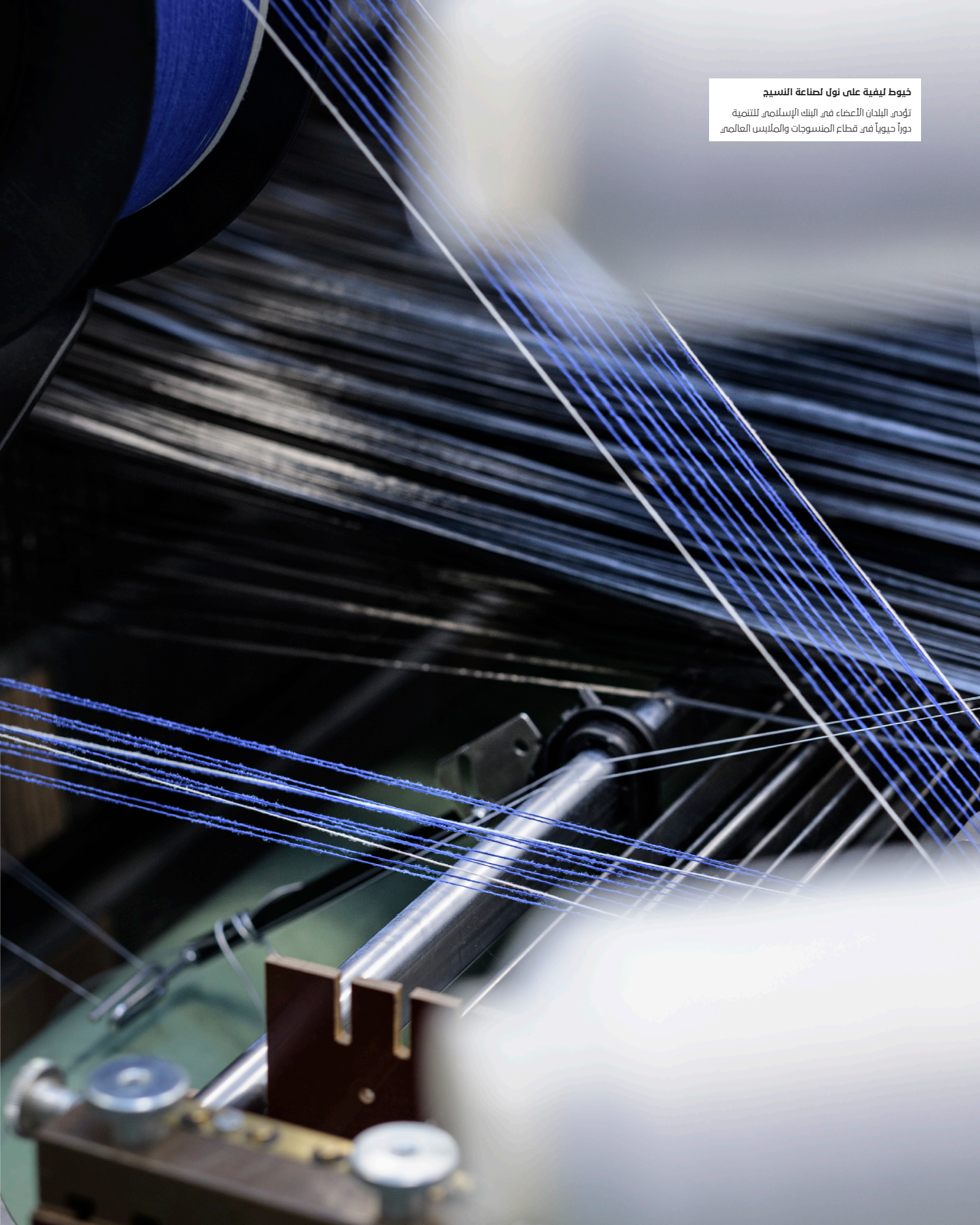

خيوط ليفية على نول لصناعة النسيج

تؤدي البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية دوراً حيوياً في قطاع المنسوجات والملابس العالمي

تحقيق فرص القرن الحادي والعشرين
عن طريق سلاسل قيمة عالمية قادرة على الصمود

بحلول سنة ٢٠٣٠، سيكون على قطاع المنسوجات والملابس أن يوفّر اللباس لـ ٨,٦ مليار شخص في جميع أنحاء العالم، ما يتطلب زيادة كبيرة في الإنتاج.

وينبغي للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") أن عمل من الآن لإنشاء موارد إضافية وزيادة الإنتاجية وتحويل نماذج الأعمال لدعم النمو الثابت والابتكار. ويقدّم البنك في هذا التقرير نظرة معمقة إلى الاتجاهات والمبادرات الرئيسية التي ستحدّد مستقبل أعضائه السبعة والخمسين بحلول سنة ٢٠٣٠ وما بعدها.

وبالرغم من أن البلدان الأعضاء في البنك قد تتأثر على الأمد القريب إلى المتوسط من المخاطر ومواطن الضعف الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، إلا أنّ الفرص الموجودة على الأمد البعيد قد تتطلب فهماً شاملاً – في المستقبل القريب - لسلاسل القيمة العالمية الخاصة بقطاع المنسوجات والملابس. فالنجاح في تخطي هذه المعيقات القصيرة المدى والتعافي بسرعة قد يسمحان للبلدان الأعضاء في البنك بزيادة حصتها في سوق الاقتصاد العالمي وتعزيز اقتصاداتها بقيمة مضافة وخلق فرص العمل لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتتطلب هذه المبادرات شركاء أقوياء لتنفيذ استثمارات مشتركة ونشر المعرفة في هذا الصدد في البلدان الأعضاء في البنك. ومستقبلاً، ستفتح هذه الاستثمارات للبلدان الأعضاء في البنك إمكانات للتوظيف الملائم وظروف العيش المنصفة، فيما ستتيح للشركاء من القطاع الخاص الولوج إلى بعض الاقتصادات الأسرع نموا في العالم.

ولإنشاء دورة قوية في مجال الشراكة والاستثمار واستدامتها، اعتمد البنك نموذج أعمال جديد يهدف إلى جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية. ويتضمن نموذج الأعمال الجديد هذا تخطيطاً استراتيجيا على الصعيد العالمي وعلى الصعيد القُطري، وأيضاً على صعيد العمليات. ويبيّن الشكل أدناه هذا النهج المتكامل.

تصدير

الدكتور محمد حمزة حجار

سوق ذو إمكانات - ٥٧ بلداً توفّر إمكانات للنمو والاستثمار في مجموعة من الصناعات الأساسية

تضمّ البلدان الأعضاء في البنك، البالغ عددها ٥٧ بلدا، الكثير من الاقتصادات الأسرع نموا في العالم. وتُشكّل هذه البلدان مجتمعةً القوة الشرائية لحوالى ربع سكان العالم. ويصل الناتج المحلي الإجمالي الكلي للبلدان الأعضاء في البنك إلى حوالى ٧ تريليونات دولار أمريكي. وبفضل معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، التي تصل إلى ٨٪ سنوياً، فإن اقتصادات هذه البلدان لديها إمكانات ضخمة لزيادة حصتها في سوق الاقتصاد العالمي. وقد حدد البنك مجموعة من الصناعات الأساسية التي يكون فيها لدى البلدان الأعضاء مزايا تنافسية عديدة. وتعدّ هذه البلدان من أكبر المنتجين في العالم في قطاع **المنسوجات والملابس**، ما يجعلها تؤدي دورًا حيوياً في توريد المواد الخام أو في مختلف مراحل سلسلة القيمة العالمية. وتدعم هذه الصناعة صادرات هذه البلدان وتوفر وظائف العمل، وهي بمثابة مساهمٍ مهمٍّ في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عمومًا.

ومع أنّ البلدان الأعضاء في البنك قد تتأثر على الأمد القريب إلى المتوسط من المخاطر ومواطن الضعف الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، إلا أنّ الفرص الموجودة على الأمد البعيد قد تتطلب فهماً شاملاً – في المستقبل القريب - لسلاسل القيمة العالمية الخاصة بقطاع المنسوجات والملابس. فالنجاح في تخطّي هذه المعيقات القصيرة المدى والتعافي بسرعة قد يسمحان للبلدان الأعضاء في البنك بزيادة حصتها السوقية من الاقتصاد العالمي وتعزيز اقتصاداتها بقيمة مضافة، وخلق فرص العمل لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويُعدُّ قطاع المنسوجات والملابس قطاعاً حيوياً في استراتيجيات النمو والتنمية للعديد من البلدان النامية، ويُنظر إليه بأنه صناعة بادئة نموذجية في المراحل الأولى نحو التصنيع. فتوسّع هذا القطاع يتيح إنشاء قاعدة يُبنى عليها رأس المال للصناعات المتطلبة لتكنولوجيا أكبر. وقد ينجم عن أيّ خللٍ في هذا القطاع آثار اقتصادية وخيمة على العديد من البلدان الأعضاء في البنك. وفي الوقت ذاته، من الضروري لهذه البلدان أن تلحق بالتطوّرات التكنولوجية وتكيّفها لكي تكون قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

وإذا قامت بذلك، فإن قطاع المنسوجات والملابس ينطوي على مستقبل زاهر للبلدان الأعضاء في البنك بفضل حجم السوق الذي يبلغ ٢،٢ تريليون دولار أمريكي ومعدّل نموّ سنوي متوقع نسبته ٣،٥٪. وستتغير موازين القوى في هذا القطاع تغيّرا جوهريا بفعل اختلالات السوق الحالية مثل الابتكارات في مجال الأتمتة والرقمنة والمواد المستدامة الجديدة، ما يتيح فرصاً للبلدان الأعضاء في البنك بأن تتبوأ موقعا قويا في المراحل التي يمكنها أن تضيف فيها قيمة عليا.

دفع عجلة التنمية والنمو والابتكار في آن واحد - نهج جديد للعمل مع البنك الإسلامي للتنمية

وضع البنك ضمن استراتيجيته العشرية أهدافاً واضحة لتحفيز استثمار القطاعين الخاص والعام من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانه الأعضاء. ويضع البنك الشراكة القوية بين القطاعين الخاص والعام في صميم استراتيجيته لدفع عجلة التحديث والنمو على نحو مستدام.

وتتضمن بعض المجالات التي تنطوي على إمكانات جيدة في نموذج الأعمال الجديد للبنك، الشراكة بين البلدان الأعضاء في البنك لزيادة العلاقات التجارية والاستثمار فيما بينها، وترتيبات التمويل المشترك مع القطاعين الخاص والعام والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى، ومشاركة القطاع الخاص في التدخّلات الإنمائية. وبالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، يمكن أن يعزّز التعاون بين منظمات القطاع داخل البلدان وفيما بينها، إضافةً إلى المشاريع المشتركة مع الجامعات، وتبادل المعارف، ودفع عجلة الابتكار. فالشراكات مع العلامات التجارية وشركات الحياكة أو مصانع الغزل يمكن أن تُحفّز المزيد من التكامل الرأسي للشركات في البلدان الأعضاء في البنك. وبإمكان هذه الشراكات أيضاً أن تعين على إتاحة الإمكانات لقيمة مضافة عليا في تلك البلدان وتقديم عائد جيد على الاستثمار.

ويقدّم هذا التقرير نظرة متعمقة وتفصيلية عن التحديات والفرص والإمكانات في قطاع المنسوجات والملابس، وهو يُشكّل مُنطلقاً قيّماً للتعاون في المستقبل.

السياق

تمثل سنة ٢٠٢٠ مرحلة أساسيّة في مسار العولمة، حيث أجبرت بلدان العالم على الحسم بين خيارين مهمّين: تفكيك العولمة أو إعادة تشكيلها. وفي ظل انتشار النزعة الحمائيّة عبر العالم والزيادة المطّردة في عدد السكان، إذ يلتحق ما لا يقل عن ٤٠ مليون شاب وشابة بسوق العمل سنوياً، وتزايد الصعوبات الهيكلية الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة وجائحة كوفيد-١٩، يقف العالم في مفترق طرق وأمامه خيارات حاسمة عليه أن يفاضل بينها.

ويندرج هذا الكتاب ضمن سلسلة من المنشورات التي تسعى إلى إنشاء مسار قابل للتطبيق لإعادة تشكيل العولمة أو تطويرها وإصلاحها على نحو فعال من لدن قادة العالم لجعلها أكثر قدرة على الصمود وأكثر ذكاءً وشمولاً. ويُبيّن هذا الكتاب، على سبيل المثال، كيف يمكن تحقيق القدرة على الصمود في سلاسل القيمة العالمية مع الحفاظ في نفس الوقت على الكفاءة المثلى. وبفضل المزايا التنافسية الجوهرية التي تتمتع بها البلدان النامية، يمكن أن تملك الأسواق العالمية بدائل بنفس الكفاءة في وقت الأزمة، الأمر الذي يُكسب العولمة قدرة أكبر على الصمود ويجعلها أيضاً شاملة للأمم التي طالما تخلفت عن الركب.

وتحمل هذه السلسلة من المنشورات، التي تصدر عن إدارة الاستراتيجية والتحوّل بالبنك الإسلامي للتنمية، عنوان "المستقبل". وتركز على توقع الاتجاهات الاقتصادية والأولويات العالمية الناشئة ومساعدة البلدان الأعضاء على التأهب لها على نحو أفضل. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه السلسلة في دعم إنشاء تحالفات عالمية لديها رؤية موحدة إزاء مستقبل الإنسانية والعالم.

د. أحمد الخضري
مدير إدارة الاستراتيجية والتحوّل
بالبنك الإسلامي للتنمية

الموجز

تتطلب العمالة الكثيفة لقطاع المنسوجات والملابس ودورها الحيوي في المراحل المبكرة من مسار التصنيع، من البلدان الأعضاء في البنك فهم قطاع المنسوجات والملابس وإعادة بنائه لمواجهة الأسواق العالمية المتقلبة و...

... تقديم مساهمة أكبر لقطاع التصدير العالمي الذي سجّل ٣١٣ مليار دولار أمريكي في صناعة المنسوجات و٤٩٤ مليار دولار أمريكي في صناعة الملابس (في سنة ٢٠١٨)

... المشاركة في سوق ستبلغ قيمته ٣،٣ تريليون دولار أمريكي بحلول سنة ٢٠٣٠ من خلال إنشاء قيمة إضافية بالاعتماد على مرحلتي المعالجة الأولية والثانوية والاستفادة من المواد الأولية المتاحة لديها

... إنشاء آلاف الوظائف الجديدة وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية في التعليم والحوكمة والتنافسية الصناعية إجمالا.

كيف سيبدو القطاع على أثر الجائحة العالمية؟

توجد اتجاهات قوية تُغيّر قطاع المنسوجات والملابس وتفتح سوقاً مليئة بالإمكانات.

- بحلول سنة ٢٠٣٠، سيزيد الطلب على المنسوجات والملابس بفعل النمو السكاني والاهتمام المتزايد بالموضة السريعة، وسينتج عن ذلك نمو سنوي متوقع نسبته ٣،٥٪.
- ستُسرّع صدمة جائحة كوفيد-١٩ وتيرة الانتقال إلى رقمنة سلسلة القيمة العالمية برمّتها، وزيادة حصة التجارة الإلكترونية في المبيعات، والحاجة إلى مهارات جديدة لليد العاملة للتكيّف مع التكنولوجيات الجديدة.
- تتّجه العلامات التجارية أكثر فأكثر نحو الشراكات الاستراتيجية مع المورّدين المندمجين اندماجا رأسيا، ويُتوقّع أن يحدُث دمج للأسواق وإنشاء شبكات تضم المصنّعين.
- بروز تكنولوجيات مُغيِّرة للواقع، مثل آلات القطع المؤتمتة والطباعة الثلاثية الأبعاد، وأيضا الرقمنة، وسيزيد ذلك من الكفاءة ويعزّز الاستدامة وينقل المواد النسيجية إلى مستوى أعلى. وستكون هذه العوامل أساسية بالنسبة للميزة التنافسية للبلد.

قطاع المنسوجات والملابس - أين نحن الآنَ؟

تؤدي البلدان الأعضاء في البنك دورا حيوياً في قطاع المنسوجات والملابس العالمي. ولتوسيع مداها، ينبغي لها أن تجسّد إمكاناتها كاملة من خلال تحفيز التكامل الرأسي والابتكار في الإنتاج والمواد.

- تسجّل البلدان الأعضاء حضورها في كامل سلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات والملابس، وهي تشغل ١٥٪ من سوق المواد الخام و١١٪ من قيمة الصادرات العالمية بالنسبة للمنسوجات و١٧٪ بالنسبة للملابس.
- تركّز أغلب البلدان الأعضاء على مرحلة واحدة من سلسلة القيمة العالمية. ويشكّل ذلك فرصا جذابة لكسب قيمة إضافية من خلال توسيع النشاط ليشمل المراحل الأولية والنهائية في إنتاج المنسوجات أو تصنيع الملابس.
- يُبرز الاعتماد المجزأ على التكنولوجيات والمواد الجديدة في البلدان الأعضاء، الحاجة إلى الاستثمار للحفاظ على التنافسية.
- تواجه الألياف الطبيعية، مثل القطن والصوف، تحدّيات متزايدة بسبب الألياف الصناعية ذات الأسعار التنافسية والأداء الأفضل، ما يتيح للبلدان الأعضاء فرصًا ضخمةً للمشاركة في النمو.

ما مدى استعداد البلدان الأعضاء للمستقبل؟

لا يوجد نهج موحّد للتنمية الصناعية في جميع البلدان. وفي حين يتوجب على بعضها تركيز جهودها على الابتكار، تحتاج بلدان أخرى إلى القيام باستثمار كبير في البنى التحتية لاستغلال إمكاناتها.

- **روّاد السوق الراسخين** هم أطرافٌ فاعلةٌ في القطاع ولديها حصة مهمة من قيمة صادرات المنسوجات والملابس للبلدان الأعضاء في البنك. ولكي تدافع هذه البلدان عن مكانتها على الأمد البعيد، يتعين عليها أن تركّز على الاستثمار في

تكنولوجيات الإنتاج المبتكرة والتضافر الصناعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- لدى **البلدان الناشئة** حصة لا يستهان بها من صادرات البلدان الأعضاء في البنك. ويتطلب تحوّلها إلى جهات فاعلة رئيسية التوفر على بنى تحتية أفضل والحصول على التمويل للاستثمار في التكنولوجيا والآلات الحديثة.
- لم تحصل **البلدان ذات الإمكانات الواعدة** بعدُ على حصة مهمة من الصادرات، لكن معدلات نموها العالية تكشف عن إمكاناتها. وبالنسبة لهذه البلدان، تعد زيادة مستوى التصنيع والحصول على استثمارات أجنبية مباشرة لصالح القدرات التصنيعية، عوامل أساسية لاكتساب مكانة في السوق.

كيف يمكن استغلال إمكانات البلدان الأعضاء في البنك في عالم شديد التقلب؟

تعدّ مشاركة القطاع الخاص والدعم الحكومي والتعاون بين البلدان الأعضاء في البنك عوامل أساسية لخلق فرص نمو فريدة من نوعها وضمان مكانة مُواتية.

- لخلق التنافسية والحفاظ عليها، من الضروري أن تكون هنالك استثمارات من القطاع الخاص لإضفاء الطابع العصري وإتاحة الابتكار التكنولوجي في الإنتاج وعمليات المعالجة الأولية والثانوية (مثلا، من خلال الشراكات الاستراتيجية مع العلامات التجارية الدولية).
- هنالك حاجة إلى تحسين الخدمات اللوجستية واستخدام الطاقة والبنى التحتية الخاصة بتدفق المعلومات وذلك لتلبية المتطلبات الجديدة لتسريع الوصول إلى السوق والتسليم. ويجب سد الفجوة الحالية في البنى التحتية في العديد من البلدان الأعضاء في البنك من خلال المبادرات الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ينبغي أن تدعم البلدان الأعضاء في البنك التضافر الجاري على مستوى سلسلة القيمة المجزأة لتحقيق الكفاءة والاحترافية وإنشاء قيمة أكبر.
- بالتعاون مع المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية، يعد تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال احترام معايير العمل وإتاحة اقتفاء أثر الملابس، عوامل أساسية لاكتساب البلدان الأعضاء في البنك مكانتها باعتبارها مصادر توريد جذابة.
- بإمكان تبادل المعارف وأفضل الممارسات وإرساء شراكات مع البلدان الأعضاء الأخرى في البنك تشجيع التنافس بين البلدان الأعضاء.

الأسئلة الأساسية التي يجيب عليها هذا الكتاب

كيف سيبدو القطاع على أثر الجائحة العالمية؟

كيف وأين تُنشأ القيمة في قطاع المنسوجات والملابس العالمي؟ وما هو موقع البلدان الأعضاء في البنك في السوق؟

كيف يمكن للجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص أن تتعاون معاً على إحداث نمو مستدام ومنصف ومربح في القطاع في جميع البلدان الأعضاء في البنك؟

الفهرس

١. **كيف سيبدو القطاع على أثر الجائحة العالمية؟**

١.١ الاتجاهات العالمية وتأثيرها في قطاع المنسوجات والملابس
١.٢ لمحة إلى الابتكارات المغيِّرة للواقع
١.٣ المشكلات الأساسية المقبلة

٢. **قطاع المنسوجات والملابس – أين نحن الآن؟**

٢.١ أهمية قطاع المنسوجات والملابس
٢.٢ الموقع الحالي للبلدان الأعضاء في البنك
٢.٣ معلومات عن قطاع المنسوجات والملابس

٣. **ما مدى استعداد البلدان الأعضاء للمستقبل؟**

٣.١ منطلقات البلدان الأعضاء في البنك
٣.٢ تقييم الاستعداد للمستقبل
٣.٣ ماذا لو لم نتغير؟

٤. **كيف يمكن تحقيق إمكانات البلدان الأعضاء في عالم شديد التقلب؟**

٤.١ مجالات العمل الأساسية
٤.٢ دعوة إلى التعاون

مصمّمة في ورشة لتصميم الملابس

يُتوقع أن يزيد الطلب على المنسوجات والملابس بنسبة ٣٫٥٪ سنوياً بحلول سنة ٢٠٣٠

كيف سيبدو القطاع على أثر الجائحة العالمية؟

ستُعيد الجائحة العالمية تشكيل سلسلة القيمة العالمية لقطاع المنسوجات والملابس

نظراً للآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا والاختلالات في سلسلة القيمة العالمية لقطاع المنسوجات والملابس، فإنه بإمكان البلدان الأعضاء في البنك تغيير موقعها من خلال اتخاذ تدابير سريعة لإنشاء وضع عادي جديد وبناء سلاسل قيمة قادرة على الصمود على الأمد البعيد.

ستستفيد البلدان الأعضاء من التحوّلات في بصمة سلسلة القيمة العالمية

ستؤدي زيادة اليد العاملة وتكاليف الإنتاج في الصين، إضافةً إلى الاستعانة أكثر بمصادر خارجية قريبة من منشآت الإنتاج في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحوّلات في التدفقات التجارية العالمية، وسيكون ذلك مفيدا للبلدان الأعضاء في البنك.

سيزيد التكامل الرأسي لمراحل المعالجة الضغط على البلدان الأعضاء في البنك

تعتمد الشركات اعتمادا متزايدا على الشراكات الاستراتيجية مع موّردين متكاملين تكاملا رأسيا يعملون أيضاً في مجال تصميم المنتجات ويشمل نشاطهم مراحل معالجة عديدة. وينبغي على البلدان الأعضاء الاستثمار في التكامل والرقمنة -من بداية المسار إلى نهايته.

يحث الابتكار التكنولوجي البلدان الأعضاء في البنك على العمل

ستساعد التكنولوجيات مثل الأتمتة والروبوتيات على تحسين الإنتاجية واستخدام الموارد وزيادة مرونة الإنتاج. وستكون المواد الجديدة أكثر استدامة واعتمادا على التكنولوجيا. وينبغي على البلدان الأعضاء الاستثمار للحفاظ على قدراتها التنافسية.

يجب التصدي لمسألة معايير العمل وتقليص نفايات المنسوجات

ينبغي تطبيق معايير العمل على نحو أكثر صرامة لتحسين الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة. كما أن زيادة إمكانية تدوير المنتجات والكفاءة الإنتاجية قد يساعدان على خفض الكمية المرتفعة من نفايات المنسوجات.

١.١

الاتجاهات العالمية وتأثيرها في قطاع المنسوجات والملابس

الاتجاهات الكبرى، والاتجاهات القطاعية، والابتكار

أدت جائحة فيروس كورونا إلى وقوع أزمة صحية عامة غير مسبوقة وتَعرّض الاقتصاد العالمي بفعلها إلى صدمة خارجية. وفضلًا على التحديات الصحية، أُجبِرت محلات البيع بالتجزئة على الغلق بسبب تدابير الإغلاق الشامل والحجر المنزلي والصحي والتوقف المفاجئ في التنقلات العالمية الذي أدى أيضاً إلى توقف إنتاج سلع وخدمات عديدة في جميع أنحاء العالم. وفي نفس السياق، يُتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي وأن تواجه البلدان ارتفاعا مهما في معدلات البطالة والفقر. فالأزمة الاقتصادية الناشئة عن الصدمات التي تعرض لها العرض والطلب قد ينتج عنها إرثٌ لم يعرفه العالم منذ الكساد الكبير.

ومقارنة بالصناعات الأخرى، يعدّ قطاع المنسوجات والملابس من بين القطاعات الأكثر تأثرا بجائحة فيروس كورونا نظرا لكثافة العمالة فيه وكثرة أصحاب الأجور المنخفضة والموقع المركزي الذي تشغله البلدان النامية في مسار الإنتاج. ومن ثمّ، قد يكون من الضروري تكييف الشبكات المعقدة لسلسلة القيمة العالمية في قطاع المنسوجات والملابس مع هذه الصدمات لاكتساب المزيد من القدرة على الصمود.

وستُسرِّع هذه الصدمة الخارجية التي تعرّض لها القطاع من وتيرة التحوّل بفعل الاتجاهات العالمية الكبرى والاتجاهات في

الاتجاهات المحددة لشكل لقطاع المنسوجات والملابس

الابتكار والاتجاهات التكنولوجية
- الابتكار التكنولوجي
- الابتكار المتعلق بالمواد

الاتجاهات القطاعية
- البصمة وهيكل السوق
- تأثير الشبكة الخارجية
- الشراكات الاستراتيجية
- المسؤولية الاجتماعية للشركات
- رقمنة التسوّق لصالح العملاء

الاتجاهات العالمية الكبرى
- التعداد السكاني والطلب على المنسوجات والملابس
- التوسّع الحضري
- التوعية البيئية

النتائج

خلق فرص استثمار ملموسة

الدفع قدما باستراتيجية الأعمال

وضع إطار اقتصادي

هذا القطاع والانتقال إلى الابتكار التكنولوجي. وستجني البلدان والشركات التي سيكون بإمكانها التكيّف مع هذه الاتجاهات عن طريق اتخاذ تدابير سريعة، ثمار ذلك على الأمد المتوسط إلى البعيد. وفي هذا السياق، تملك البلدان الأعضاء في البنك فرصا واسعة لتغيير موقعها في سلسلة القيمة العالمية لقطاع المنسوجات والملابس وأن تصبح أكثر تنافسية في السوق العالمية وتدعم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة القيمة المضافة في اقتصاداتها وخلق فرص العمل.

الاتجاهات العالمية

النمو السكاني والطلب على المنسوجات والملابس

من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من ٧،٨ مليار نسمة إلى ٨،٦ مليار نسمة بحلول سنة ٢٠٣٠. وسيحدث أكثر من ٩٠٪ من هذا النمو في البلدان النامية، وخاصةً نيجيريا وباكستان وإندونيسيا. وفي العقود المقبلة، سيزيد عدد سكان هذه البلدان الأعضاء وبلدان أعضاء أخرى بمعدل أسرع من المعدّل العالمي بخمس إلى عشر نقاط مئوية، مع تسجيل نسبة ٥٠٪ من النمو الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و٣٠٪ في آسيا وأمريكا اللاتينية.

في حين سيؤثر تدفق المهاجرين تأثيرا طفيفا في هذا المنحى. وستؤدي زيادة عدد السكان بحوالي ٨٠٠ مليون نسمة بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على المنسوجات والملابس والحاجة أكثر إلى الاستثمار في منشآت تصنيع جديدة. وبالتالي من المتوقع أن ينمو هذا القطاع بنسبة ٣،٥٪ في السنوات العشر المقبلة.

زيادة التوسّع الحضري

سيمثل سكان المدن بحلول ٢٠٣٠ حوالي ٦٠٪ من إجمالي سكان العالم، مقارنة بنسبة ٥٦٪ اليوم. وسيبلغ متوسط زيادة التوسّع الحضري نسبة ٨١٪ في البلدان المتقدمة و٥٧٪ في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك في قطاع المنسوجات والملابس في البلدان الأعضاء في البنك على العديد من الأصعدة. أولا، ستُسهّل المناطق الحضرية توظيف عدد كبير من الأشخاص من ذوي المهارات المختلفة رغم ما يواكب ذلك من زيادة في تكاليف المعيشة، وستؤدي المنافسة في الأجور على الأرجح إلى ارتفاع تكاليف اليد العاملة. ثانياً، يمكن أن تُيسّر المدن الكبرى إنشاء مراكز للابتكار كونها تتوفر على كثافة عالية من مختلف المهارات. فيما سيتيسر إنشاء التكتلات بفضل تمكين مختلف الأطراف من العمل والنمو بالقرب من بعضها البعض. وأخيراً، وفيما يتعلق بقطاع التجزئة، سيزيد التوسّع الحضري من الحاجة إلى المحلات الصغيرة، ويؤدي ذلك إلى تحويل نموذج أعمال التجزئة الثابتة.

البلدان الأعضاء في البنك

بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي

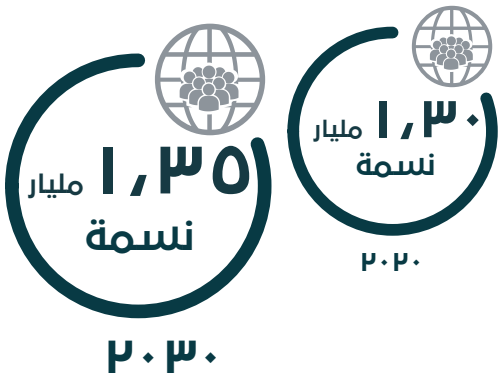

زيادة الوعي البيئي

هناك توافق علمي واسع في الآراء على أن النشاط البشري يساهم في تغيّر المناخ، ويمكن أن تتغير آثار ذلك النشاط كثيرا من إقليم إلى آخر. ففي أفريقيا، باتت المياه العذبة أكثر شُحّا من ذي قبل، ما يؤثر في زراعة المواد الخام. ومن المتوقع أن تشهد منطقة جنوب شرق آسيا زيادة في حجم وتيرة الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات. كما أنّ الأثر البيئي لقطاع المنسوجات والملابس يؤدي إلى هذا التغيّر. ومن شأن زيادة الوعي وإرساء قوانين أكثر صرامة وإنفاذها على نحو فعّال أن يُحدث أثرا قويا في القطاع، لا سيما في المراحل التي تتطلب موارد كثيفة، مثل مرحلة الإنهاء. وسيواكب هذه اللوائح التنظيمية التقدّم المحرز في طرائق الإنتاج المستدامة. وستنتج منافع اقتصادية ملموسة عن استثمار البلدان الأعضاء في المعرفة والبنى التحتية في هذه المجالات.

التحوّلات المتوقعة في بصمة الإنتاج وسوق المبيعات

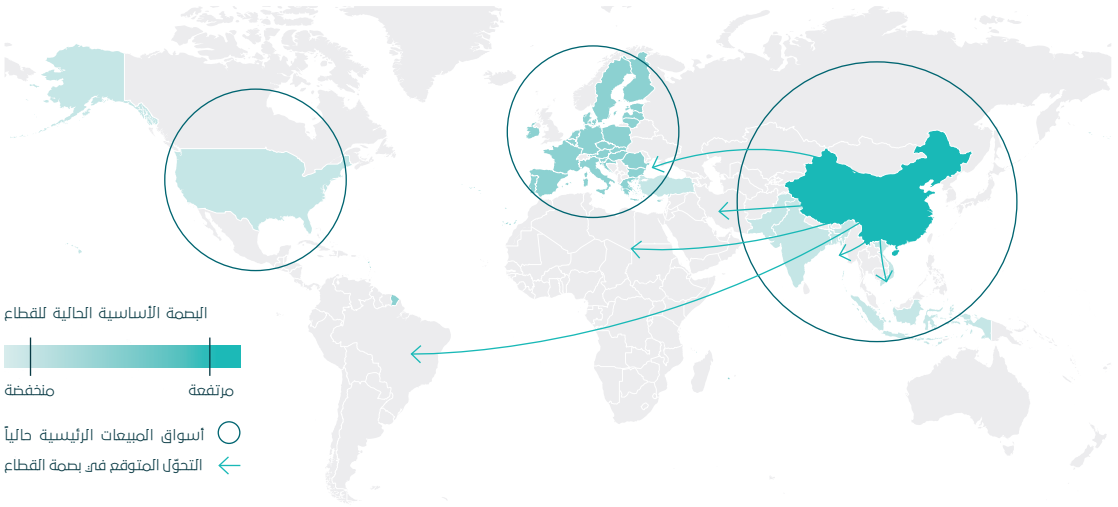

الاتجاهات القطاعية

إلى جانب الاتجاهات العالمية الكبرى الثلاثة المذكورة آنفاً، ستؤثر مختلف الاتجاهات في قطاع المنسوجات والملابس أيضاً في التطورات الجارية في هذا القطاع.

البصمة وهيكل السوق

يعتمد قطاع المنسوجات والملابس كثيرا على الصين حيثُ تنشأ أكثر من ٣٠٪ من صادرات هذا القطاع. غير أنه من المتوقع أن يؤدي ازدهارٌ أكبر لهذا القطاع في هذا البلد إلى زيادةٍ في تكاليف اليد العاملة والإنتاج، ما سيجعل من الممكن نقل مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى البلدان المجاورة، مثل بنغلاديش أو إندونيسيا، وهما بلدان عضوان في البنك. وستحاول الشركات الرائدة أيضا تنويع بصمتها الإنتاجية لتقليص اعتمادها على الصين. وفضلًا على ذلك، بيّن تفشي فيروس كورونا كيف أنّ الشبكات العالمية قد تتعطل بسبب الطوارئ الصحية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التنويع في سلسلة القيمة. وهذا الأمر سيكون في صالح البلدان الأعضاء للحدّ من أيّ تعطّل محتمل.

وهنالك اتجاه آخر متعلق بهذا التحوّل في السوق، ويتمثل في الاستعانة بمصادر خارجية قريبة، أي نقل أجزاء من سلسلة القيمة العالمية إلى مكان أقرب من أسواق المبيعات النهائية لتقليص مدة التسليم وأعمال الجرد. فالأسواق الأمريكية والأوروبية، مثلاً، تبقى مهمة، إذ تمثل حوالي ٥٠٪ من الإنفاق العالمي للمستهلكين على الملابس والأحذية في سنة ٢٠١٨. ولتقليص مدة التسليم إلى هذه الأسواق، تعمل بعض المناطق على زيادة إنتاجها، ومنها شمال أفريقيا (بما فيها البلدان الأعضاء في البنك، وهي المغرب وتونس ومصر)، والبلدان القريبة من أوروبا مثل تركيا، والبلدان القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية مثل المكسيك. وسيُحدَّد هيكل السوق المستقبلي بالأساس بناءً على الموقع الجغرافي للبلد وقدرة قطاعه في مجال المنسوجات والملابس على توفير إنتاج فعال من ناحية التكلفة ومهارات تنافسية ومنتجات جيدة النوعية ومدة تسليم فعّالة.

ويُتوقع أن يزيد حجم المبيعات العالمية كثيرا بفضل ارتفاع المبيعات لكل فرد، وبروز طبقة متوسطة في بلدان مثل الصين والهند. وستزداد البلدان الآسيوية أهميةً بالنسبة للمستهلك النهائي، كما يتبين ذلك من خلال تجاوز الصين للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر سوق عالمية للموضة. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة التدفقات التجارية للسلع المُصنّعة داخل آسيا، لأن البلدان المعتادة على التركيز أكثر على التصدير الدولي تسجل نموا في التجارة الإقليمية والمبيعات المحلية. وبفضل قربها من الصين، يمكن للبلدان الأعضاء في البنك مثل ماليزيا، أن تستفيد من تقديم خدماتها لأسواق المبيعات الجديدة والناشئة هذه. وعموماً، يُتوقّع أن تستفيد البلدان الأعضاء من هذه التحوّلات في العرض والطلب.

درجات التكامل الرأسي

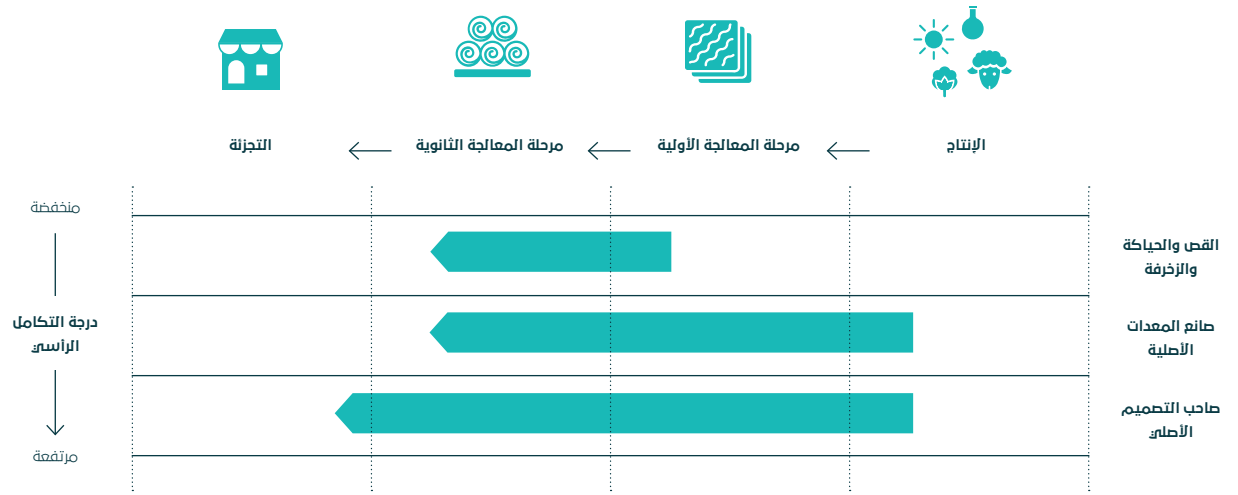

الشراكات الاستراتيجية

لتلبية الطلب المتزايد وتقليص مدة التسليم، من المتوقّع أن تبنى الشركات شراكات استراتيجية مع مورّدين من المستوى الأولى يكونون أكبر حجما ولديهم قدرات أعلى. فمثلا شركة اللوازم والملابس الرياضية "أديداس" تتبع هذه الاستراتيجية منذ مدة بالاستناد إلى نموذج تموين قائم على شراكات استراتيجية على الأمد البعيد. ومن المتوقع أن يتحوّل المنتجون المختصون في "القص والحياكة والزخرفة" فقط إلى صانعي معدات أصلية أو أصحاب تصاميم أصلية.

ويتحمل صانع المعدات الأصلية مسؤولية جميع الأنشطة المنفذة في إطار مرحلة المعالجة الثانوية، من القص والحياكة والزخرفة إلى الإنهاء-، إضافة إلى أنشطة المعالجة الأولية مثل التموين بالمواد الخام. فيما يتوسّع صاحب التصميم الأصلي أكثر من ذلك وتُشكّل قدراته في مجال التصميم جزءاً من مسار تطوير المنتج. وستساهم الرقمنة كثيرا في كفاءة هذه الشراكات الاستراتيجية عن طريق تسريع نقل البيانات بين مراحل التصميم والاختبار والإنتاج، وأيضاً تحسين الشفافية، لأن الشركات ستعمل على ضمان امتثال المنتجين التام لمعايير السلامة والمعايير الاجتماعية والبيئية. وهذا الأمر سيجعل الشركاء في سلسلة التوريد والمنتجين خاضعين للمساءلة عن كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة العالمية.

ويُتوقع أن تؤدي الرقمنة أيضاً إلى تغيير متطلبات اليد العاملة، انطلاقا من الخياطة البسيطة ووصولا إلى مراقبة وحدات آلية أكثر تعقيدا. ونتيجة لذلك، سيكون اللجوء إلى الشراكات مع المنتجين أكثر على أساس العوامل مقارنة بالسعر، مثل القدرات الشاملة وإضفاء الطابع المهني والخبرة الرقمية. ومن المتوقع أن يتوحّد المنتجون لتيسير تكامل أكبر من بداية المسار إلى نهايته والتعاون الوثيق مع الشركات. ويمكن القيام بذلك من خلال التعامل رأسيا مع الصانعين أو بناء شبكة تضم مصانع ومواقع متعدّدة (عابرة للحدود). وفضلا على ذلك، يرغب تجار التجزئة أكثر فأكثر في مشاركة مخاطر إضفاء الطابع الحديث مع الصانعين من خلال اختيار الشراكة مع موقع إنتاج مخصّص والانخراط في الاستثمارات وضمان الاستخدام الشامل للقدرات.

يُغيّر نموذج التعاون الجديد هذا القائمَ على الشراكات، المتطلبات الخاصة بالصانعين، ويزيد الحاجة إلى الاستثمار في التكامل والرقمنة -من بداية المسار إلى نهايته. وكمثال على الخدمات المتكاملة – من بداية المسار إلى نهايته- التي تقدمها شركة تنتمي إلى دولة عضو في البنك، يوجد تكتل شركات النسيج "فييلاتكس" في بنغلاديش الذي تغطي حافظة وحدة أعماله المتكاملة تكاملا رأسيا سلسلة القيمة، انطلاقا من الغزل ووصولا إلى الملابس الجاهزة، وذلك في ظل احترام معايير بيئة عالية.

تأثير الشبكة الخارجية

من المتوقع أن يكون للشبكات الخارجية أثرٌ متزايدٌ على تنافسية الصانعين في قطاع المنسوجات والملابس، لا سيما في البلدان الأعضاء في البنك. وسيتطلب هذا القطاع التزام الحكومات المحلية بضمان توفير البنى التحتية الضرورية وتقديم إعانات مالية للاستثمارات، مثل تحديث الآلات، وتطبيق سياسات رسوم جمركية فعّالة، والاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة لتحفيز الصادرات وضمان استقرار الطلب. ولبلوغ هذه الغاية، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق معالجة الصادرات ذات أهمية.

ومن المتوقع أيضاً أن يستفيد هذا القطاع من التعاون المتزايد مع جهات معنية أخرى، إذ يُنتظر أن توفّر البرامج الجامعية ومعاهد التدريب المختصة في المجال، المعارف الأساسية الضرورية لدعم التحديثات وزيادة القيمة المضافة في أي بلد معني. فمثلا في يناير ٢٠٢٠، أعلنت شركة الملابس الأمريكية "PVH" دخولها في شراكة مع مدرسة التجارة والأعمال "Gabelli" التابعة لجامعة فوردهام للتعاون على إنشاء برنامج تعليمي يُعنى بمسؤولية الشركات والاستدامة. وفي أماكن أخرى، تُيسّر الشراكة مع الشركات الناشئة الاستفادة من الابتكار في الإنتاج والمنتجات. وأخيرا، من المتوقع أن يزداد تأثير جهات معنية أخرى، مثل المنظمات غير الحكومية والنقابات التجارية، وذلك على سبيل المثال لتطبيق المعايير المتعلقة باليد العاملة. وسيتضمن نطاق الشبكة الخارجية بشكل متزايد الأطراف الدولية المعنية، مثل مجموعات الاستثمار الخارجي المباشر، لتشييد البنى التحتية أو منظمات العمل الدولية التي تطالب بالامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

ستصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات أكبر نظرا لشغف الأجيال الشابة بالمواضيع الاجتماعية والبيئية ومطالبتهم المتزايدة بفهم البصمة الناتجة عن مشترياتهم من الملابس. ويُتوقّع من جميع أعضاء سلسلة القيمة العالمية، بمن فيهم المنتجون في البلدان الأعضاء في البنك، أن يُقيّموا درجة استدامة منتجاتهم وعملياتهم الإنتاجية وأثرها البيئي.

وهذا الأمر سيمهّد الأرضية للابتكار في مجال المنسوجات والملابس لتحسين استخدام الموارد وفرص إعادة التدوير. ويُتوقع أن يقدّم جميع أعضاء سلسلة القيمة العالمية استثمارات ضمن هذه المبادرات. فقد أطلقت شركة "Zara"، مثلا، وسم "Join Life" الذي يشير إلى الممارسات الحسنة فيما يتعلق باستدامة المواد الخام، ومنها القطن العضوي والصوف المعاد تدويره والعمليات الإنتاجية. ويمكن استكمال ذلك عبر الاعتماد على نموذج أعمال جديد، وهو الاقتصاد الدائري الذي يشمل ملابس سبق ارتداؤها، وملابس مُجدَّدة، وإصلاح المنتجات التالفة، وتأجير الملابس عوض امتلاكها. وفضلا على الاستدامة البيئية، سيكون من الضروري أيضاً التقيد بالمعايير الاجتماعية.

رقمنة التسوّق لصالح العملاء

تغيّر التكنولوجيا بسرعة طريقة تعامل العملاء مع العلامات التجارية والحصول على المعلومات وطريقة شرائهم لمنتجاتهم المفضلة.

ويطبق تجار التجزئة مفاهيم اتصال مبتكرة أكثر فأكثر تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل إنستجرام، وفيسبوك، ويوتيوب. فهذه الوسائط أحدثت تغييرا جوهريا في العلاقة بين العلامة التجارية والعميل وأتاحت الاتصال في الاتجاهين وإضفاء الطابع الشخصي وإرساء الثقة. ومستقبلا ستتيح التجارة الاجتماعية – أي شراء المنتجات مباشرة من تطبيق التراسل الشخصي "مسنجر" أو تطبيق تواصل اجتماعي – نموا محتملا في مبيعات قطاع المنسوجات والملابس.

آلة طباعة ثلاثية الأبعاد لتركيب أجزاء حذاء رياضى

سيكون للابتكار التكنولوجى أثرٌ كبيرٌ فى إنتاج المنسوجات والملابس بما يتيحه من سرعة ومرونة وشفافية

٢.١

لمحة إلى الابتكارات المُغيّرة للواقع

تكنولوجيات جديدة ومواد جديدة

ترتبط الاتجاهات العالمية والاتجاهات القطاعية المذكورة آنفاً ارتباطاً وثيقاً بالابتكار في تكنولوجيا ومواد الإنتاج على حد سواء. وستؤدي أهمية الاستدامة، على سبيل المثال، إلى الابتكار في مجالات مثل تكنولوجيا الإنتاج المراعية للبيئة. وفي المقابل، سيُعزّز الابتكار بدوره بعض الاتجاهات العالمية. وبعد سنوات عديدة من استهلاكها لتكنولوجيا إنتاج قديمة، يُتوقع من البلدان الأعضاء في البنك أن تزيد بصورة مهمة من الاستثمارات في تكنولوجيا جديدة لتصنيع المنسوجات والملابس كي تحافظ على تنافسيتها، مع استيعاب الاتجاهات العالمية وبناء القدرة على النمو فيما يتعلق بالطلب. ومن المتوقع أن يغيِّر ابتكار المنتجات المواد المدخلة إضافةً إلى المنتجات النهائية في عدد من الجوانب مثل ترابط الملابس وقابليتها لإعادة التدوير. التكنولوجيات الجديدة

رادار الابتكار في قطاع المنسوجات والملابس

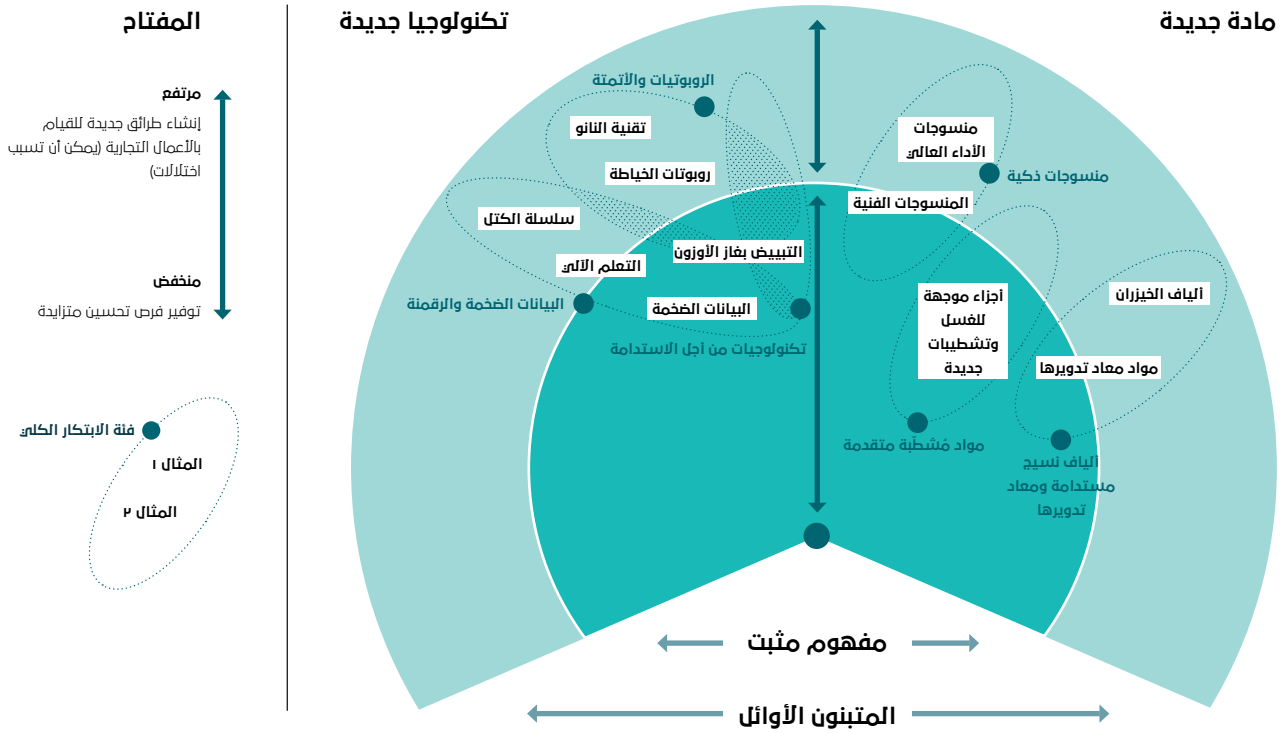

البيانات الضخمة والرقمنة

يمكن لتكنولوجيا المعلومات اليوم معالجة وتحليل كميات غير مسبوقة من البيانات. فالبيانات الضخمة وأدوات التحليل المتقدمة ستخلق إمكانات كبيرة لتحسين تخطيط القدرات واستخدامها، ما يُقلّص كمية المخزون غير المباع مثلاً، فيما يفتح ذلك آفاقا إضافية في مجال العرض والطلب. وعند إدماجها بتكنولوجيات رقمية أخرى مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي، فإنها قد تساعد على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وحجم طلبات العملاء. فشركة "Tommy Hilfiger" مثلاً، دخلت في شراكة مع شركتي "IBM" و"FIT" لتحسين تصميم المنتجات باستخدام موارد مستخرجة من صور كبيرة الحجم وتحليل الفيديو. وأتاح ذلك للشركة تقليص مدة التسليم. وفي أماكن أخرى، ستتيح التكنولوجيا الثلاثية الأبعاد تحسين النماذج الرقمية في تصميم المنتجات، في حين سيُوفّر إنترنت الأشياء وتكنولوجيات سلسلة الكتل شفافية واقتفاءً أكبر في سلاسل التوريد (انظُر فقرة التحليل المعمق في الباب ٣،١ لمزيد من التفاصيل).

الأتمتة والروبوتيات

من المتوقع أن توفر تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة الأدوات الضرورية لضمان إنتاجٍ وتصميم للمنتجاتِ يتسمان بالسرعة والكفاءة، إضافةً إلى عروض مخصصة بأدنى تكلفة. ويتيح التطور في الأتمتة والروبوتيات الاعتماد على ابتكاراتٍ مثل آلات القص بالليزر وروبوتات الخياطة والمنسوجات الرقمية وآلات الطباعة الثلاثية الأبعاد وتقنية النانو. وكلّ هذا من المتوقع أن يُحسّن كثيرا الإنتاجية والكفاءة ويُقلّص مدة التسليم. وستُستخدم الأتمتة والروبوتات على نطاق أوسع في مختلف مراحل التصنيع ضمن سلسلة القيمة العالمية وستُوصَّل بنُظُم إنتاجية أخرى. فمثلاً كانت شركة "Nike Flyprint"، التي أنشئت في سنة ٢٠١٨، أول شركة مختصّة في صنع الأحذية الرياضية العالية الأداء بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد، ما أتاح للمصممين ضبط شكل الأحذية الرياضية باستخدام البيانات الشخصية لرياضيٍّ. وتتمثل مزايا مواد الطباعة الثلاثية الأبعاد في الاستفادة من مرونة كبرى وإضفاء الطابع الشخصي ١٠٠٪ وتسريع الإنتاج.

التكنولوجيا من أجل الاستدامة

فيما ستتيح الأتمتة والروبوتيات استخداماً أفضل للموارد، فإن الابتكارات الأخرى ستساعد على خفض الحجم الحقيقي للموارد المطلوبة. ويشمل ذلك التبييض بغاز الأوزون لتقليص استخدام المواد الكيميائية والطاقة، وحلول الصبغ الخالية من الماء للمنسوجات الاصطناعية، ودباغة الجلد الخالية من مادة الكروم. وعلى سبيل المثال، دخلت علامة الملابس الأمريكية "Everlane" في شراكة مع مصنع نسيج في فيتنام لجعل إنتاجها من الدنيم أكثر استدامة قدر الإمكان. وتتضمن التكنولوجيات المستخدمة الألواح الشمسية والتناضح العكسي لفصل مواد الصباغة الكيميائية عن الماء، ما يتيح إعادة تدوير المياه العادمة بنسبة ٩٨٪. ويُبيّن هذا المثال كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة معالجة المواد والنفايات المعاد تدويرها لتحويلها إلى مواد جديدة، وذلك إما ضمن سلسلة القيمة العالمية "الخاصة بها" – باستخدام الزوائد العديمة الجدوى مثلاً – أو في سلسلة قيمة عالمية أخرى مثل الغذاء.

الابتكار في مجال المنتجات

ألياف النسيج المستدامة والمعاد تدويرها

يُتوقّع أن تُستبدَل المواد الخام التي تتطلب موارد كثيفة أو تُستكمل أكثر فأكثر بمواد جديدة مثل الألياف المستخرجة من الخيزران أو حتى الملابس المصنوعة بالاعتماد على مزيج من البنّ المطحون والطحالب واللبن الفاسد. فمادة "البينياتكس" (Piñatex)، مثلاً، هي نسيج غير محبوك ونباتي خالص مصنوع من ألياف ورق الأناناس. فهذه المواد ستتيح للشركات إعادة تدوير جميع مكوّنات المنتجات أو جزءاً منها في نهاية فترة صلاحيتها، وينعكس ذلك على عدة أجزاء من سلسلة القيمة العالمية. وينبغي دراسة هذه المسألة بتعمّق أكبر لتوضيح أثر هذه المواد الجديدة ودرجة تطبيقها على مستويات صناعية.

المنسوجات الذكية

في إطار الثورة التي يشهدها علم المواد، من المتوقع أن تنمو المنسوجات الفنية بشكل كبير. وهذا النمو ستقوده على الأرجح الشركات المتعددة الجنسيات بالتعاون مع الشركات الناشئة والمبادرات الحكومية. وإلى جانب قطاع المنسوجات والملابس، ستكون المنسوجات الفنية ذات أهمية في الصناعات الكبرى الأخرى، مثل صناعة السيارات والقطاع الطبي وقطاع البناء. وتتضمن التطبيقات في مجال السيارات، مثلاً، منسوجات لتغطية المقاعد ومقاود بمستشعرات مدمجة لقياس حالة السائق. وبالتركيز على الملابس، يمكن تحديد فئتين من هذه المواد الفنية التي يُشار إليها أيضاً باسم المنسوجات الذكية: المواد المحسنة للطابع الجمالي والملابس التي تتفاعل مع الظروف الخارجية، مثل الحرارة أو الاهتزاز. وتتعاون شركة الخيوط الصناعية "Coats"، مثلاً، مع شركة معدات الإضاءة "Osram" لتطوير إشارات ضوئية يمكن إدماجها في الملابس لزيادة ظهور مرتديها ليلاً على مسافة تناهز ٥٠٠ متر.

ويمكن أن تساعد هذه المواد المُحسّنة للأداء مرتدي الملابس على ضبط حرارة الجسم. فقد صممت شركة الملابس الناشئة "Emel and Aris"، مثلاً، مجموعة معاطف للرجال بقطن "Loro Piana" وتكنولوجيا نظام العاصفة التي تتيح لمرتدي المعطف ضبط درجة الحرارة عن طريق بوليمر خاص. وستجعل المنسوجات الفنية من الممكن أيضاً ربط الاتصال بين الملابس والأجهزة الشخصية. وستُشكِّل اللواصق والمطبوعات المُوصِّلة وغير المُوصِّلة والألياف الذكية والمستشعرات ووحدات الاتصال الأخرى، أجزاءً أساسية في المنسوجات الذكية.

مواد نهائية متقدّمة

سيؤدي الابتكار أيضاً إلى إدخال تحسينات، مثل التحسينات المتطوّرة المتعلقة ب بالغسل والصقل. فمن المتوقع أن تقدّم هذه المنسوجات المتعددة الوظائف كفاءة واستدامة عاليتين وأن تكون فعالة من ناحية التكلفة. فيما سيكون للمنسوجات ذات المصقولة بتقنية النانو أثرٌ أقلّ على البيئة بفضل الاستخدام المنخفض للمواد الكيميائية ومعالجة النفايات السائلة.

٢.١

لمحة إلى الابتكارات المُغيِّرة للواقع

دراسة حالات: ثلاث شركات رائدة في التكنولوجيا المتطوّرة

التكنولوجيات الجديدة: المصنع الذكي لشركة "أديداس"

يمكن إيجاد مثال للرؤية المستقبلية للطريقة التي يمكن من خلالها للابتكار التكنولوجي إحداث ثورة في تصنيع الملابس، من خلال مصنع أديداس "Speedfactory". فبحثاً منه عن عمليات إنتاجية بيد عاملة أقل كثافة وأكثر مرونةً، أطلق صانع التجهيزات الرياضية الألماني مبادرة مصنع "Speedfactory" في سنة ٢٠١٣. فقد قررت "أديداس" إنجاز المشروع بطريقة "المصدر المفتوح" من خلال العمل مع اتحاد يضم جامعات وموّردي آلات، إضافة إلى أقسام الابتكار وتكنولوجيا المعلومات العالمية والتموين التابعة لها. وقد دعّمت الحكومة الألمانية هذه المبادرة أيضاً من خلال خطتها المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة.

ونتجت عن مصنع "Speedfactory" مجموعة واسعة من الابتكارات المتعلقة بالمواد والعمليات الصناعية والآلات، مثل الجمع والدمج بين الأتمتة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. وبالشراكة مع صانع رائد في مجال تكنولوجيا الأتمتة، وضعت "أديداس" نظاما إنتاجيا نمطياً باستخدام مجموعة متنوعة من المستشعرات وأنظمة التحكم بالكاميرات والروبوتات والطابعات الثلاثية الأبعاد الجديدة. كما اعتمدت طرائق إنتاج جديدة، مثل الحياكة باستخدام الحاسوب، وقص النسيج بالطاقة الليزرية. وقد أُضفي الطابع الآلي على أغلب مراحل الإنتاج لتصنيع مجموعات جديدة من الأحذية العالية التكنولوجيا. فيما يُكمّل جميع وحدات المصنع نظام إشراف عام ومراقبة متوافق أيضاً مع برمجية هندسة المنتجات. وتتيح هذه البرمجية تهيئة المنتجات الثلاثية الأبعاد واختبار المنتجات الجديدة وإرسال جميع بيانات الإنتاج الضرورية مباشرة إلى وحدات التصنيع.

وحققت الشركة هدفها الأولي المتمثل في تقليص مدة التسليم جاعلةً مدة وصول المنتجات إلى المتاجر أسرع بثلاث مرات، ما أتاح بالتالي الاستجابة بسرعة للأسواق الجديدة. ويعني الطابع النمطي المرن للغاية لمصنع "Speedfactory" أن بالإمكان نقل مكان المصنع بسهولة إلى أي مكان في العالم. فبعد مدة قصيرة من فتح المصنع الأول في أنسباخ بألمانيا، فُتح مصنع ثانٍ في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية، ووظف كل مصنع منهما ١٦٠ عاملاً للعمل بشكل كامل على تصميم وإنتاج مجموعة الأحذية الرياضية "AM٤" للمدينة بحجم إنتاج يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ زوج من الأحذية سنوياً لكل مصنع. وفي ديسمبر ٢٠١٩، قررت "أديداس" غلق هذين المصنعين بحلول أبريل ٢٠٢٠ ونقلتهما إلى آسيا، قريباً من موّردي المواد الخام وأصحاب المهارات.

٢ المنسوجات الذكية: جاكيت تراكر من شركة "Levi's"

مما لا شكّ فيه أن للهواتف الذكية فوائد، لكنّ بإمكانها أن تكون مصدر إلهاء يبعدنا عمّا يحيط بنا. وسواء تعلق بالأمر بالراجلين أو راكبي الدراجات أو السائقين أو البريد الإلكتروني أو الخرائط، فإن التنقّل والعيش في المدينة وفي نفس الوقت استخدام هاتف ذكي قد يكون أمرا في غاية التعقيد.

في سنة ٢٠١٧، تعاونت شركة "غوغل" مع شركة "Levi's" لاقتراح حلّ لمشكلة تواجه الملايين من الأشخاص يومياً. ويتمثل هذا الحل في جاكيت تراكر الكلاسيكية من "Levi's" بتكنولوجيا جاكار (Jacquard) من "غوغل"، التي تتيح لمرتديها ربط اتصال لاسلكي بين لباسه وهاتفه الذكي. وتُركّب على الكم الأيسر للجاكيت وحدة بلوتوث مزودة ببطارية وتُستخدم كجهاز تحكّم عن بعد بخاصية اللمس الحساس. ويمكن للمستعملين إعداد الجهاز لكي تكون لكل حركة وظيفة خاصة: فعوض صرف نظرهم عن الطريق أو رصيف المشي، يمكنهم التربيت على كم الجاكيت أو نفضه أو مسكه لتغيير المقطع الموسيقي أو حجب أو استقبال المكالمات الهاتفية أو الدخول إلى معلومات الملاحة (تُقدَّم صوتياً) أو تشغيل مساعد "غوغل" أو الحصول على معلومات يومية، مثل تاريخ المواعيد وأوقاتها، وحالة حركة المرور الحالية. ويمكنهم، باستخدام تطبيق جاكار، حتى تزويد إشعارات معينة بمؤشرات ضوئية لونية وربط الوظائف بمنصات أخرى مثل "Spotify" أو نظام "Strava" للتعقب باستخدام نظام تحديد المواقع (GPS).

هذه الجاكيت تراكر متوفرة للرجال والنساء وتأتي بألوان متعددة، مع بطانة "شيربا" الناعمة أو بدونها. وعلى خلاف العديد من الملابس الذكية الأخرى، تعدّ هذه التكنولوجيا مناسبة للاستخدام اليومي، إذ يمكن غسل الجاكيت بأكملها وشحنها بسهولة عبر منفذ "يو إس بي" صغير، ولها بطارية تدوم حوالي أسبوعين.

وفي سنة ٢٠١٩، خضعت هذه التكنولوجيا للتحديث لجعل وحدة البلوتوث أصغر من حبة العلكة – أي أقلّ من نصف حجم الجهاز الأصلي. فهذه التكنولوجيا تمهد الطريق لموجة جديدة من الملابس الذكية، ما يجعل من الممكن الاستعانة بهذه التكنولوجيا في المنتج الأكثر شهرة لشركة "Levi's"، أي: الجينز.

٣

المنسوجات المعاد تدويرها: شركة "Re:newcell" ومجموعة "H&M"

ماذا يحدث للملابس التي يرتديها الأشخاص ثم يتخلون عن استعمالها؟ بعضها يُباع وبعضها الآخر يُمنح كهِبَة أو يُسلّم للأصدقاء وأفراد العائلة، غير أن أغلبيتها تذهب إلى مكبات النفايات أو مواقع الحرق. وحالياً يُعاد استعمال ١٪ فقط من الملابس في العالم، ويعود ذلك أساساً إلى أنه لا يمكن إلى حد الآن إعادة تدوير القطن والفيسكوز بجودة مُرضِيَة على نطاق واسع بما فيه كفاية. وفي أغلب الحالات، تتطلب إعادة تدوير الملابس تحويلها إلى مواد أقل جودة، إذ تُقطّع الألياف وتفقد الملابس قوة ونعومة المواد الأصلية.

تعد الشركة السويدية "Re:newcell" واحدة من الشركات الناشئة التي تسعى إلى تحسين مسار إعادة التدوير وغلق حلقة إنتاج المنسوجات. وتقوم الشركة بتحويل القطن المهمل والألياف الطبيعية الأخرى إلى مادة خام معادة التدوير وعالية الجودة وتسمى "السيركولوز"، وهي تُحوّل بدورها إلى ليف نسيجي موافقٍ لأعلى المعايير المعمول بها في القطاع. وللقيام بذلك، تجمع الشركة الملابس المستعملة ذات محتوى كبير من السليلوزيات (القطن والفيسكوز) ثم تمزّقها بعناية. وتخضع المواد الممزقة من بعد ذلك إلى عملية كيميائية مسجلة ببراءة اختراع تنزع منها الأصباغ والبوليستر والنيلون والمواد الصناعية الأخرى. ثم يُجفّف الملاط الناتج لإنتاج لب سيركولوز صافٍ وطبيعي يُجمع على شكل رزم ويُدخل في دورة إنتاج المنسوجات على شكل مادة الليوسيل أو الفيسكوز. وتُنتج شركة "Re:newcell" حالياً ٧٠٠٠ طنٍّ سنوياً من لب السيركولوز القابل للتحلل الحيوي. ولكل كيلوغرام واحد من المادة المنتجة، تُقدِّر الشركة أنها تزيل من الجو كيلوغرامين من غاز ثاني أكسيد الكربون.

وللوصول إلى هدف استخدام مواد معاد تدويرها أو موّردة على نحو مستدام ١٠٠٪ بحلول سنة ٢٠٣٠، وإنشاء نموذج أعمال دائري، استحوذت مجموعة "H&M" على حصة أقلية في أسهم الشركة السويدية الناشئة، مقدمةً لها دعما ماليا واستراتيجيا. وأعلنت مجموعة "H&M" في فبراير ٢٠٢٠، عن مجموعة الملابس المقبلة التي تحمل اسم "Conscious Exclusive" التي ستكون أول مجموعة ملابس في العالم مصنوعة بمادة السيركولوز الجديدة المسجلة ببراءة اختراع. وهذه هي المرة الأولى أيضاً التي ستُستعمل فيها ألياف معاد تدويرها كيميائياً في ملابس مباعة على نطاق واسع. واستخدمت شركة " Re:newcell" في ملابس "H&M" مزيجا يتضمن ٥٠٪ من الجينز المعاد تدويره و٥٠٪ من الخشب المستخرج من غابات مدارة على نحو مستدام. ولاحقاً في سنة ٢٠٢٠، تخطط هذه الشركة لإنتاج ملابس معاد تدويرها بنسبة ١٠٠٪، ولكن لتلبية المتطلبات المتعلقة بحجم الإنتاج بالنسبة لهذه الدفعة الأولى، اختارت شركة "Re:newcell" استخدام لب الخشب الذي اعتاد صانعو المنسوجات على استعماله لجعل المواد لزجة مثل الفيسكوز.

ويتمثل هدف Re:newcell في توسيع الإنتاج إلى مصانع أخرى. ويقول السيد هارالد كافالي-بيوركمان، رئيس شعبة السيركولوز، "هدفنا هو إعادة تدوير ملايين الملابس سنوياً بحلول سنة ٢٠٢٥ ... إنه هدف طموح ولكنه واقعي".

المواد

زراعة ذكية

ألياف طبيعية جديدة

التصميم

مركز الابتكار

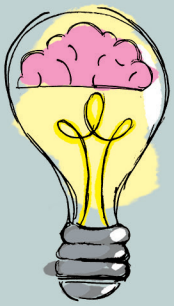

التصميم باستخدام عينات ثلاثية الأبعاد

ملابس ذكية

إعادة تدوير المنسوجات

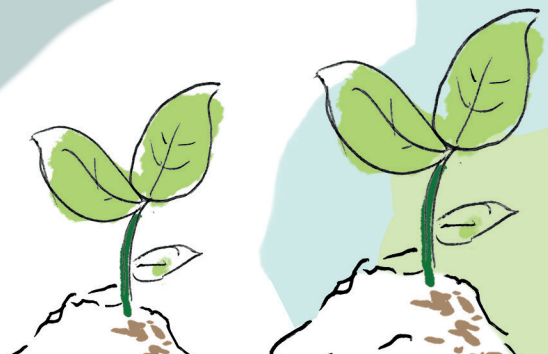

الإنتاج

التجزئة

سلسلة توريد
شفافة تماماً

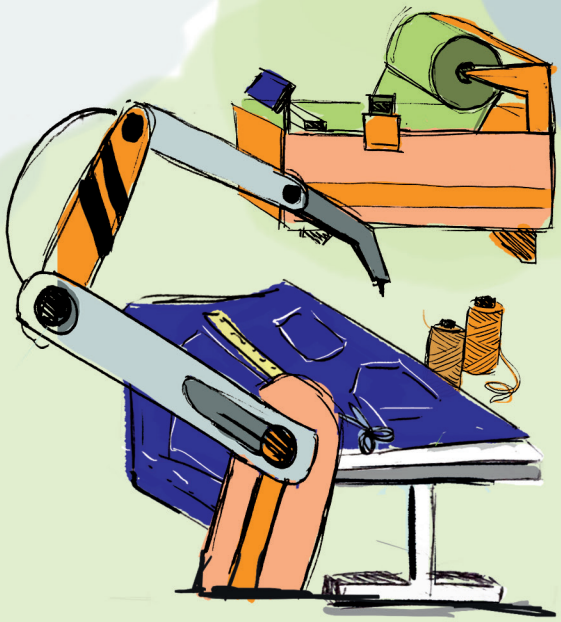

الصناعة ٤,٠

موضة سريعة

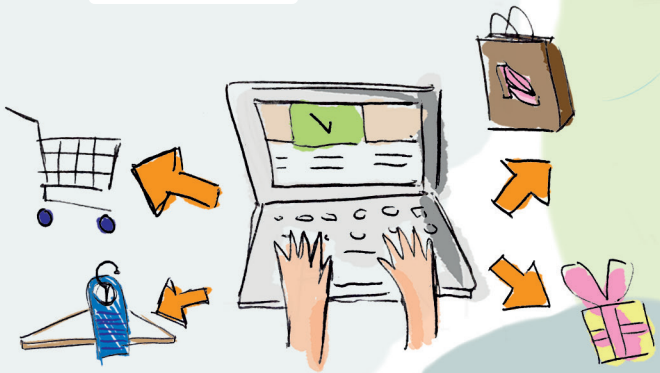

الإنتاج حسب الطلب

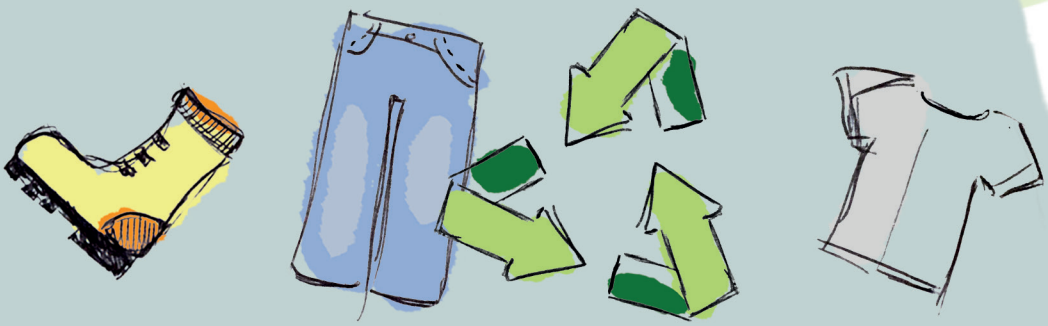

٣.١

المشكلات الأساسية المقبلة

معايير العمل، والنفايات، والمنسوجات المستعملة، والحساسية إزاء الاقتصاد العالمي

يواجه قطاع المنسوجات والملابس، بحكم طبيعته، مجموعة من التحديات الفريدة من نوعها. ويتناول هذا القسم ما تنطوي عليه أربع مشكلات كبرى والحلول المحتملة لها.

أولاً، يُسجَّل عدمُ تطبيق **معايير العمل** الأساسية تماماً في العديد من البلدان التي تعتمد على الإنتاج المنخفض التكلفة. ومن بين المسائل المتعلقة بذلك هناك عدد ساعات العمل والأجور ومعايير السلامة. وبعد سلسلة من الحوادث الخطرة التي شهدت تغطية إعلامية واسعة، بدأت العديد من البلدان، ومنها البلدان الأعضاء في البنك، مراقبة معايير العمل بطريقة أكثر انتظاماً. غير أنّ أغلب الحوادث المسجّلة وقعت بفعل نقائص هيكلية تبعتها حرائق مباشرةً. وقد تواصل البلدان التي تُطبّق فيها اللوائح التنظيمية على نحو محدود، بذل جهود جبارة لضمان تطبيق معايير عمل عالية. ومن بين المسائل المذكورة توجد مسألة عمل الأطفال والعمل القسري. ومن المتوقع أن تؤدي الرقمنة والأتمتة إلى تحسين ظروف العمل وتقليص الحوادث المتعلقة بالعمل والمخاطر الصحية. وسيصبح من المهم أكثر ضمان الحصول على حقوق العمال والتدريب والضمان الاجتماعي لجميع الموظفين على نحو عادل.

وتتمثل المشكلة الكبيرة الثانية التي تواجه قطاع المنسوجات والملابس في **النفايات**. وحسب التقديرات، يجري التخلص من أكثر من ٥٠٪ من ملابس الموضة السريعة التي تُشترى في غضون سنة واحدة – ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه. ويعدّ معدل استخدام الملابس منخفضا كثيرا في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناضجة على نحو متزايد، مقارنة بالبلدان النامية. ومثلاً، منذ ١٥ سنة، كان استخدام الملابس في الصين أعلى بنسبة ٧٠٪ مقارنة باليوم. وتُحرق أو تُطمر كمية هائلة من الألياف أو تُرسل إلى أسواق الملابس المستعملة في أفريقيا. وينتج عن كل كيلوغرام من الملابس المتخلّص منها من ثلاثة إلى أربعة كيلوغرامات من غازات الدفيئة. ومستقبلاً، يمكن أن تساعد المواد المعاد تدويرها ونماذج الأعمال الأكثر اكتمالا على تقليص كمية نفايات المنسوجات وأثرها البيئي.

وتتمثل المشكلة الثالثة في **السوق الثانوي للمنسوجات المستعملة في أفريقيا**، ومنها في بلدان أعضاء مهمة. وتزداد هذه المسألة أهميةً بالنسبة للمنتجين المحليين وتجار التجزئة لأن إنتاجهم وعلاماتهم التجارية لا يمكنها منافسة المنسوجات المستعملة المنخفضة الثمن. وفي سنة ٢٠١٧، صُدّرت ٣٢٪ من الملابس المستعملة على الصعيد العالمي إلى أفريقيا بقيمة إجمالية بلغت ١ مليار دولار أمريكي. وردّا على ذلك، حاولت مبادرات من الحكومات المحلية حظر استيراد الملابس المستعملة أو فرض رسوم جمركية أعلى عليها لتقليص حجمها ولم تُكلّل جهودها بالنتائج المرجوة. وسيكون إضفاء طابع صناعي نشط وتكوين يد عاملة ماهرة عاملاً أساسياً للتصدي لهذه السوق الثانوية. ويمكن اعتبار إثيوبيا من البلدان التي تعتمد على أفضل الممارسات في هذا السياق: فقد بَثّت الحكومة مناطق صناعية مخصصة لإنتاج المنسوجات ونجح ذلك في جذب شركات التجزئة مثل العلامة التجارية "Primark". وأدت الصين دورا حيوياً في هذه العملية، إذ قدمت الاستثمار والخبرة والتكنولوجيا.

وتمثّل **الحساسية إزاء الاقتصاد العالمي** المشكلة الرابعة التي تواجه سلسلة من الأحداث التي نتج عنها أثر مُهمّ. أولاً، أثّر الانكماش والأزمات المالية مباشرة على العرض والطلب في سلسلة القيمة. ثانياً، بيّنَ النزاع التجاري الجاري مؤخرا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أن الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة مهمّة لضمان استقرار التجارة بين البلدان أو زيادة حجمها. ثالثاً، تؤثر الطوارئ الصحية العالمية أكثر فأكثر على الاقتصاد العالمي المترابط. ومن المتوقع أن يؤثّر تفشي فيروس كورونا في الصين على توريد الملابس بسبب تقلص اليد العاملة المتوفرة وإلغاء فعالياتٍ مثل أسبوع الموضة في شنغهاي، إضافةً إلى تناقص التدفقات اللوجستية بحرا وجوا. وسيكون للطوارئ الصحية المحلية أثر متزايد على الإنتاجية الاقتصادية في بلدان أخرى وعلى التجارة العالمية. فالاستعداد لهذا النوع من الأحداث – عن طريق تنويع سلسلة القيمة مثلاً – سيساعد على تقليص الاختلالات.

إطار يحمل خيوطا ليفية ملونة

تحرق أو تطمر معظم الألياف الداخلة فى الملابس أو ترسل إلى أسواق الملابس المستعملة فى أفريقيا. ويواجه قطاع المنسوجات والملابس مشكلات كبيرة.

٣.١

المشكلات الأساسية المقبلة

تحليل معمق: الشفافية واقتفاء الأثر في سلسلة القيمة العالمية

خصائص سلسلة الكتل

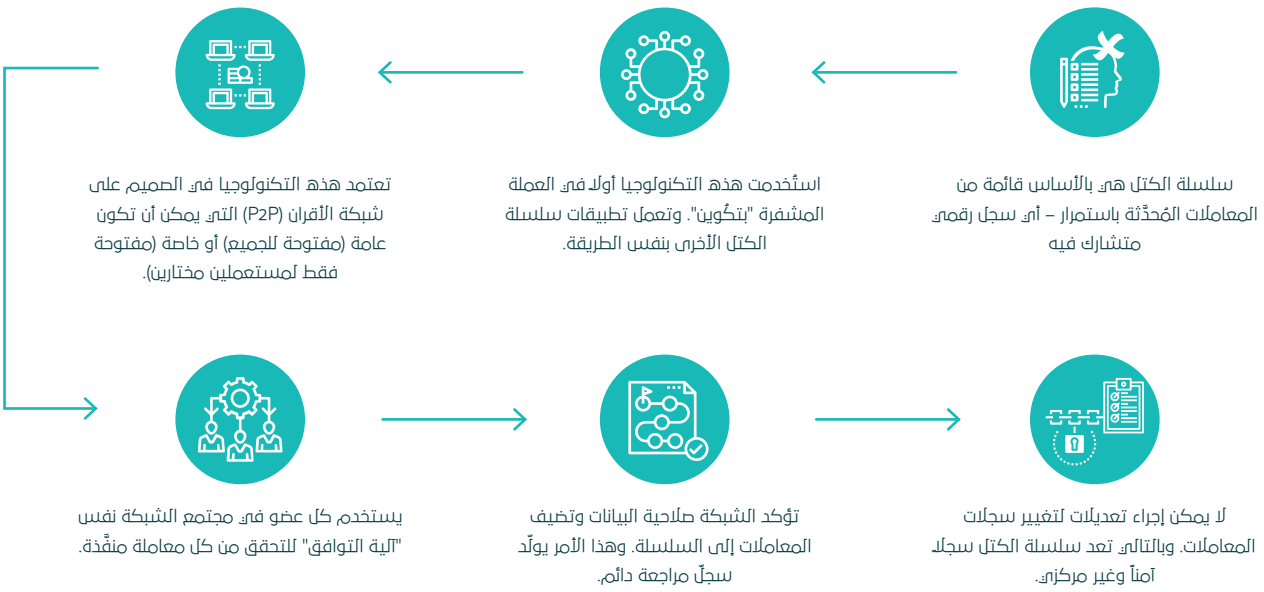

تؤثر سلاسل الإمداد المعقدة في العملاء والشركات

تتزايد الدعوة إلى شفافية واقتفاء أكبر في قطاع المنسوجات والملابس، وذلك أساساً بسبب تغيّر طلبات العملاء. فالمستهلك اليوم ينشغل أكثر فأكثر بمسائل مثل ظروف العمل والإنتاج المستدام – وهم يرغبون في أن يكونوا قادرين على اقتفاء أثر ملابسهم ومسارها ابتداءً من إنتاج القطن ووصولاً إلى الورشة. وفي سوق الملابس المستعملة المليئة بالمنتجات المزيَّفة، يريد العملاء أيضاً التأكد من الطابع الأصلي للمنتج. وحتى شركات المنسوجات والملابس حوّلت اهتمامها إلى زيادة الشفافية في سلاسل الإمداد الخاصة بها، وذلك لعدة أسباب. يمكن أن يكون الحصول على نظرة عامة واضحة بشأن عملية الإنتاج أمراً صعباً لأن سلاسل الإمداد عادةً ما تكون طويلة ومتناثرة جغرافياً وتشارك فيها العديد من الأطراف. وعندما لا تُستوفى متطلبات الجودة أو المسؤولية الاجتماعية للشركات في نقطة ما على مستوى السلسلة، فإن سمعة العلامة التجارية قد تتأثر بذلك. وفضلاً على ذلك، تحدّ سلاسل الإمداد المبهمة من المرونة اللوجستية بسبب نقص البيانات الدقيقة والبيانات في الزمن الحقيقي. فالمنتجات يجب أن تُخزّن إذا وصلت إلى وجهتها قبل الأوان مثلاً، مما يتسبب في تكبّد مصاريف إضافية. وإذا وصلت المنتجات متأخرة للغاية، فإن مخزون المتاجر سينفد وسيكون على تجار التجزئة بيع المنتجات بسعر أدنى لاحقاً.

يمكن أن تحسّن حلول سلسلة الكتل الشفافية

تعدّ سلسلة الكتل واحدة من الحلول الممكنة لمواجهة هذه التحديات. فهذه التكنولوجيا يمكن أن تضمن استدامة المنتجات عن طريق شهادات الحماية من التلاعب أو منع المنتجات المزيَّفة من خلال إتاحة إمكانية اقتفاء أثر المنشأ للعملاء. وبالنسبة لتجار التجزئة، يمكن لحلول سلسلة الكتل مساعدتهم على التحقّق من متطلبات الجودة أو تحسين معلومات التسليم في الوقت المطلوب عن طريق الإدارة الآلية لسلسلة الإمداد.

وتتيح سلسلة الكتل تتبّع المعاملات وإنشاء أنظمة تصديق مختومة زمنياً دون حاجة إلى سلطات مركزية. ولا يمكن تعديل المعاملات المحفوظة في سجلات كي تبقى البيانات شفافة وموثوقا بها، وهذا الأمر قد يكون ملائماً للبلدان التي يوجد فيها فساد. ويمكن تطبيق نظام التصديق الرقمي على المواد، وهو الأمر الذي يتيح شراءً مسؤولاً للعملاء، ومن ثمّ مكافأة السلوك الأخلاقي أو المستدام للمنتجين مباشرةً.

ويهدف مزوّد خدمة سلسلة الكتل "Provenance"، مثلاً، إلى توفير نظام سلسلة كتلٍ بإمكانه اقتفاء أثر كلّ مادة من المواد المستخدمة لإنشاء منتج ما في الزمن الحقيقي، ويشمل ذلك أبعاد الجودة والكمية والمِلكيّة. وفي سنة ٢٠١٧، تعاونت هذه الشركة مع المصمّم اللندني مارتين يارلغالد لإنشاء مجموعة ملابس تتيح للعملاء اقتفاء أثر كل مرحلة من مراحل الإنتاج ابتداءً من مصدر الخيط المغزول، وذلك عن طريق المسح الضوئي لرمز QR على ملصق اللباس.

ميزة تنافسية للمتبنين الأوائل

ما زالت تكنولوجيا سلسلة الكتل في مراحلها المبكرة وما زالت معظم المشاريع في المرحلة التجريبية لاختبار جدوى حالة الاستخدام. ومثلاً أنشأت شركة التجزئة "C&A" المختصة في الموضة سلسلة كتل رائدة بالشراكة مع شركة "Bext٣٦٠" لاقتفاء أثر القطن العضوي في سلسلة الإمداد الخاصة بها. وفيما تبقى عقبات عديدة ينبغي تخطّيها، إلا أنّ سلسلة الكتل بإمكانها تحديد شكل المبادئ الأساسية في قطاع المنسوجات والملابس بحلول سنة ٢٠٣٠. ومن المحتمل جداً أن تُطوَّر وتُختَبر وتُطبَّق حلول سلسلة كتل سليمة بحلول سنة ٢٠٣٠ وأن تصبح معيارا واسع الاستخدام في هذا القطاع، جاعلةً من الشفافية التامة مطلباً أساسياً من الشركات للمشاركة في سلسلة القيمة العالمية.

وسيكون للمتبنين الأوائل لهذه التكنولوجيا ميزة تنافسية، ويمكن للبلدان الأعضاء في البنك خصوصاً تحقيق أفضلية من خلال الاستباق إلى احتضان هذا التحوّل. إذ يمكن للبلدان الأعضاء، من خلال زيادة الشفافية في سلاسل الإمداد الخاصة بها، أن تتبوأ موقعها كبلدان موردّة لمنتجات مستدامة وعالية الجودة. ويتضحّ ذلك بشدة من خلال مجموعة "LVMH" الرائدة في مجال المنتجات الفاخرة التي دخلت في شراكة مع شركة مايكروسوفت وشركة "ConsenSys" لإنشاء سلسلة كتل لمساعدة العلامات التجارية، مثل "Louis Vuitton" على إثبات الطابع الأصيل والمستدام لمنتجاتها في كامل سلسلة الإمداد الخاصة بها. وفي المستقبل القريب، قد يكون من الممكن إمداد بعض الشركات فقط من خلال تطبيق نظام تحقّق يعتمد على سلسلة الكتل، سواء تعلق الأمر بالبذور المستخدمة في أولى مراحل الإنتاج أو تركيب حقيبة جلدية في المرحلة الأخيرة من سلسلة الإمداد.

ملابس وأحذية وإكسسوارات نسائية

تتيح سلاسل قيمة المنسوجات التى تعالج المواد الخام، مثل القطن والصوف والجلد والألياف الصناعية، إنتاج الملابس، ومنها الجينز والمعاطف والأحذية.

٢

قطاع المنسوجات والملابس- أين نحن الآن؟

مفتاح التوظيف والاقتصاد في البلدان الأعضاء في البنك

يقدّم قطاع المنسوجات والملابس مساهمة مهمّة في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات في البلدان الأعضاء في البنك. ومع تزايد الطلب العالمي، ينبغي أن تواصل البلدان الأعضاء الاستثمار.

يُتوقع من البلدان الأعضاء زيادة حصتها من السوق العالمي

رغم أن الصين والهند تملكان الحصة الأكبر في السوق، إلا أنّ وضع البلدان الأعضاء يبقى متوطداً جيدا. ويمكن لهذه البلدان تحسين موقعها عن طريق الاستفادة من التحوّلات في العرض والطلب وتطبيق تكنولوجيا عصرية وجذب الاستثمار.

تواصل المواد التنافس فيما بينها في مجال الأداء الوظيفي والسعر

بناءً على المنتج النهائي، تتنافس الألياف الطبيعية الموجودة مثل القطن والصوف والمواد الجديدة مثل الألياف الصناعية فيما بينها سواء في مجال الأداء الوظيفي أو السعر.

بإمكان تحديث الآلات الدفع بالإنتاج قُدُماً في البلدان الأعضاء

ستنتج بفضل الابتكار آلات وتكنولوجيات جديدة في قطاع المنسوجات والملابس، ومن المتوقع أن يحسّن ذلك كثيراً استخدام الموارد والإنتاجية.

تكتسب الاستدامة أهمية أكبر في القطاع

هناك رغبة متزايدة في تقليص الأثر البيئي لسلسلة القيمة من خلال الاعتماد على مواد وطرائق إنتاج جديدة بإمكانها مثلاً تقليص كمية الماء والمواد الكيميائية المطلوبة في الصباغة.

١.٢

أهمية قطاع المنسوجات والملابس

الأثر في الاقتصاد والتوظيف والبيئة والاستثمار

بلغت قيمة سوق التجزئة في سوق المنسوجات والملابس العالمية ٢،٢ تريليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٨، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣،٣ تريليون دولار أمريكي في سنة ٢٠٣٠، ومن ثمّ سيزيد معدل النمو السنوي المركّب لهذا القطاع بنسبة ٣،٥٪. ومن شأن نموّ التعداد السكاني وارتفاع مستويات الدخل المتاح والتوسّع الحضري السريع في البلدان النامية، أن يزيد من الطلب مستقبلاً. ويمثّل قطاع المنسوجات والملابس العالمي، بحسب التقديرات، نحو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وغالباً ما يعمل قطاع المنسوجات والملابس كمحرّكٍ قيّم في البلدان من أجل تنمية اقتصادية ووطنية مستدامة. وهو يُعتبر دائما صناعة بادئة نظرا لتكاليفه الثابتة المنخفضة والتركيز على التصنيع المتطلّب لِيد عاملة كثيفة. وعندما يتوسّع هذا القطاع أكثر، فهو يكون بمثابة قاعدة يمكن أن تتطور منها صناعات أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية. وشكّلَ هذا القطاع في مختلف الأوقات التاريخية نقطة انطلاق اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين. وحالياً، يؤدي هذا القطاع دورا حيوياً في العديد من البلدان الأعضاء في البنك البالغ عددها ٥٧ بلداً. وهي تؤدي بدورها دورا أساسياً في تزويد الصناعة العالمية بالمواد الخام ومواقع التصنيع. وتمثل البلدان الأعضاء ١٥٪ من قيمة السوق العالمي للمواد الخام، مثل القطن والصوف، التي تبلغ ١٩٠ مليار دولار أمريكي، و١٥٪ من قيمة الصادرات العالمية من المنسوجات والملابس – كما هو مبين أسفله - التي تبلغ ٨٠٧ مليارات دولار أمريكي. وتعدّ الملابس والإكسسوارات أهمّ فئتين في استخدام الصناعة النهائية للمنتجات، إذ تنشئان ٧٠٪ من القيمة. ومن ثمّ، يكون لقطاع المنسوجات والملابس آثارٌ كبيرةٌ في الاقتصاد الكلي والتوظيف والبيئة والاستثمار.

أكبر أسواق التصدير في قطاع المنسوجات والملابس [النسبة المئوية لإجمالي قيمة الصادرات بالدولار الأمريكي]

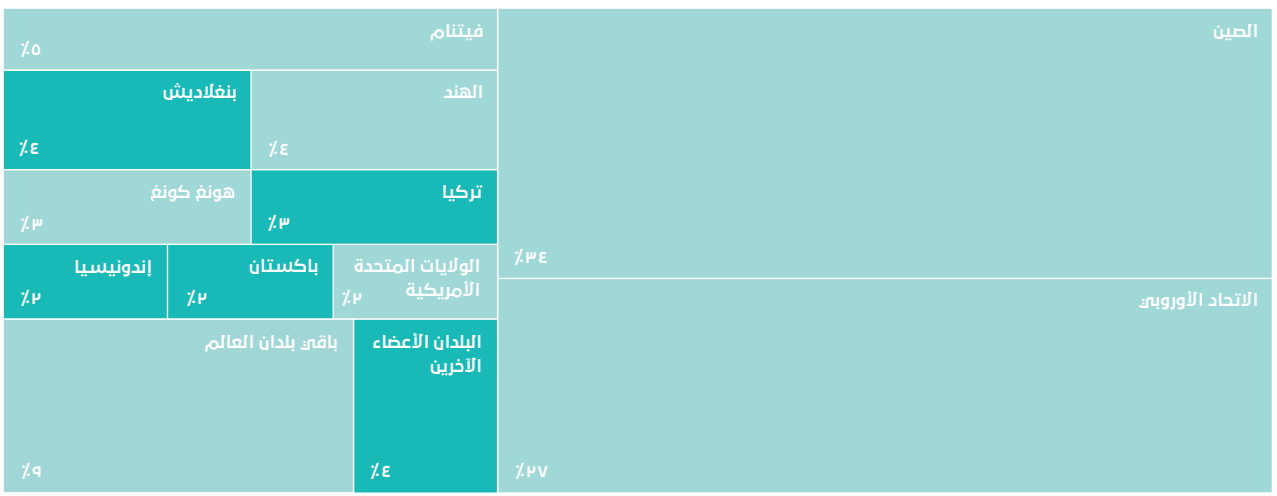

استخدام الصناعة النهائية للمنتجات [حصة القيمة بالدولار الأمريكي]

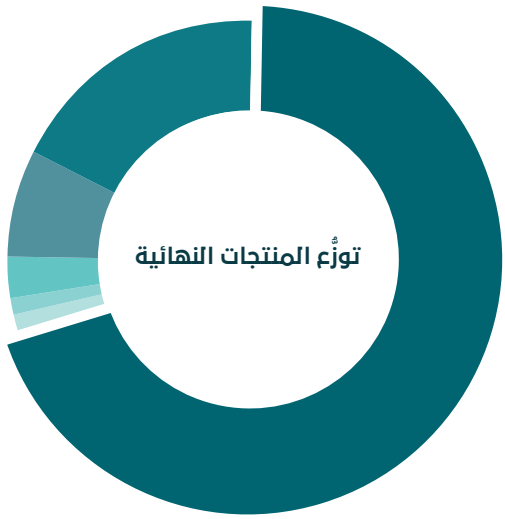

- ٧٠٪ ملابس وإكسسوارات
- ١٨٪ أحذية
- ٧٪ منتجات صناعية
- ٣٪ منسوجات منزلية
- ١٪ مقاعد سيارات
- ١٪ مواد تجميل ومستحضرات طبية

يعدّ قطاع المنسوجات والملابس قطاعاً حاسم الأهمية في **اقتصادات** العديد من البلدان الأعضاء في البنك ويمثل جزءاً كبيرا من صادراتها. ففي مصر وباكستان، تصل مساهمة هذا القطاع إلى ١١٪ و٥٩٪ من مجموع الصادرات على التوالي. ويكون الاتجاه إيجابيا هنا: إذ شهدت البلدان الأعضاء مؤخراً معدل نمو متوسط مذهل بلغ ١٠٪ من الصادرات من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٨، متفوّقاً على العديد من الاقتصادات، ومن المفترض أن يعزز ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي. والبلدان الأسرع نمواً من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٨ هما الإمارات العربية المتحدة، التي نمت صادراتها من الملابس بنسبة ٤٣٪ فبلغت ٣،٥ مليار دولار أمريكي، وتونس التي شهدت نموا نسبته ٤١٪ وارتفعت صادراتها من الملابس إلى ٣،٢ مليار دولار أمريكي.

وتنعكس أهمية قطاع المنسوجات والملابس أيضاً على **التوظيف** في هذا القطاع. وبصرف النظر عن قطاع الزراعة المرتبط به، فإن قطاع المنسوجات والملابس يوظف رسمياً حوالي ٦٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بالرغم من أنّ التقديرات تشير إلى أن القطاع غير الرسمي يوظف من خمس إلى ثماني مرات ضعف هذا العدد. ففي بنغلاديش، مثلا، يوظف القطاع الرسمي حوالي ٤،٤ مليون عامل، ومنهم النساء والشباب بوجه خاص، وهو يُعدُّ بمثابة مصدر مهّم للتوظيف. وبناءً على التوقعات بزيادة معدل النمو السنوي المركب بنسبة ٣،٥٪ بحلول سنة ٢٠٣٠، فإن هذا القطاع من شأنه إنشاء وظائف جديدة. كما أن زيادة الطلب في مجالين أساسيين سيوفر للبلدان إمكانيةً للتمايز عن غيرها من خلال الاستثمار في يد عاملة أكثر مهارة: أولا من خلال استعمال أكبرَ لمواد أكثر تعقيدا مثل المنسوجات الذكية والفنية، وثانياً زيادة الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة مثل آلات القص المؤتمتة، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي.

ولما كان قطاع المنسوجات والملابس يتطلب موارد ضخمة، فإن نموه ينجرّ عنه أثرٌ هائلٌ على **البيئة**. ويتسبب إنتاج المنسوجات حالياً في ٢٠٪ من التلوّث الذي يمسّ المياه العذبة في العالم. غير أن المنتجين والحكومات بدأوا في الانتباه إلى ذلك. وبدأت السياسات تتغير من خلال التشريعات الخاصة بالمياه العادمة، ومثال ذلك استهداف تقليص تلوث المياه بالمواد السامة المستخدمة لصبغ الملابس. ونظرا لتزايد القلق العالمي فيما يخصّ الاستدامة، فإن هذا الجانب من القطاع سيواصل لفت الانتباه. وبما أن القطاع ككل يواصل النمو، فإن **الاستثمار** الخاص والعام أيضاً سيواصل النمو. وبحسب صحيفة Egypt Independent، فإن الحكومة المصرية تستثمر أكثر من ١،٦ مليار دولار أمريكي لزيادة قدراتها في مجال الصباغة والمعالجة. ويجذب قطاع المنسوجات والملابس أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في البنك وقد يتيح المستقبل الواعد لهذا القطاع للحكومات المحلية والمستثمرين الاستراتيجيين تحقيق مكاسب.

١.٢

أهمية قطاع المنسوجات والملابس

سوق ذو إمكانات

لقطاع المنسوجات والملابس أثرٌ كبيرٌ على الاقتصادات والتوظيف والاستثمار والبيئة. وفي ضوء هذه الأهمية، تحلّل هذه الدراسة خمس سلاسل قيمة عالمية لتقديم صورة شاملة عن الحالة الراهنة للقطاع في البلدان الأعضاء في البنك، وأيضاً الاتجاهات الرئيسية في العقود المقبلة وأهم المشكلات والفرص التي يتعين التعامل معها.

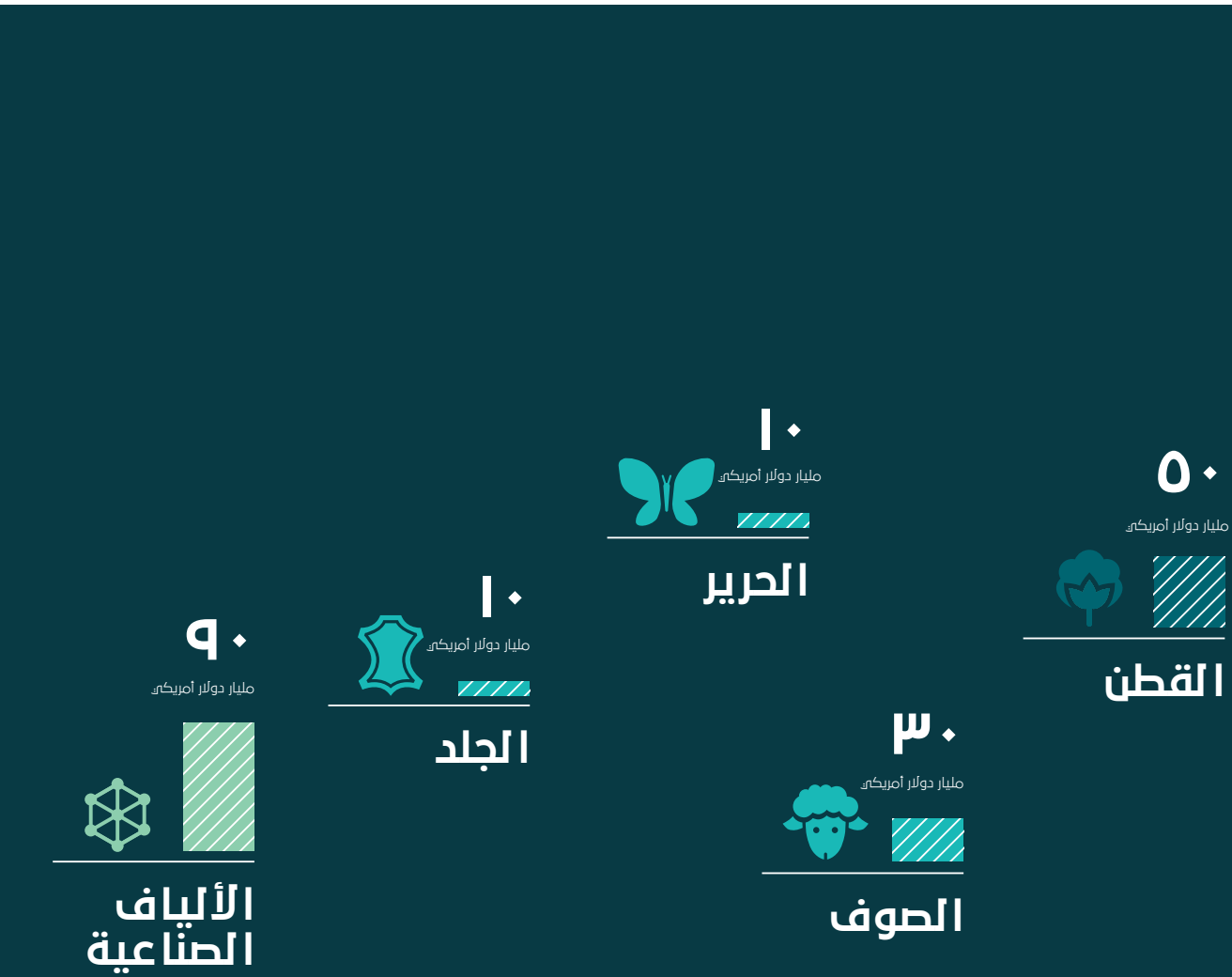

قيمة الإنتاج

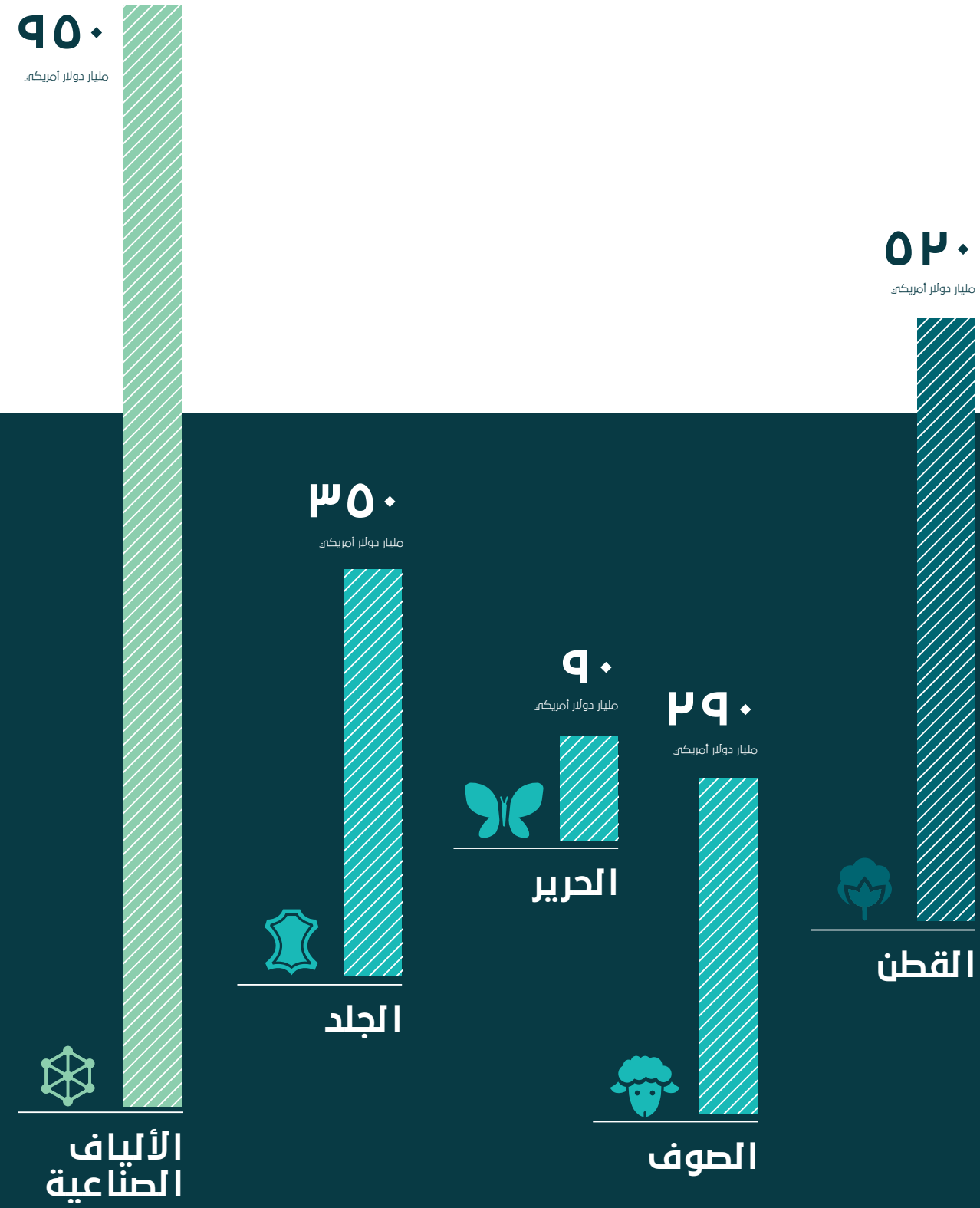

قيمة التجزئة

٢.٢

الموقع الحالي للبلدان الأعضاء في البنك

قوة البلدان الأعضاء في إنتاج المواد الخام وتصنيع الملابس

بالرغم من أن الصين تهيمن على سوق المنسوجات والملابس، إلا أن **البلدان الأعضاء في البنك تؤدي دوراً مُهمّا** في سلسلة القيمة العالمية. غير أنّ المشاركة في مرحلة معالجة معينة ودرجة هذه المشاركة قد تختلفان بشكل واسع من بلد إلى آخر. فبلدان مثل أوزبكستان وتركمانستان والسودان تركّز أساساً على إنتاج المواد الخام، إلا أنها تحاول زيادة القيمة المضافة في قطاع المنسوجات المحلي الخاص بها. وفي مجال المواد الخام، تنتج البلدان الأعضاء ٢٥٪ من القطن و٢٦٪ من الصوف و١٥٪ من الجلد الخام من مجموع الإنتاج العالمي. ونجد في ترتيب أول خمسة عشر بلدا منتجا للقطن، ثمانية بلدان أعضاء في البنك. ولا تمتاز بلدان مثل باكستان وتركيا بتوفّر المواد الخام فحسب، بل تشهد سلاسل القيمة لديها تكاملا رأسيا متزايداً أيضا كونها تحوّل ألياف النسيج إلى منتجات نهائية. فيما تعتمد بنغلاديش، التي تعدّ صانع ملابس معترف به، على استيراد المواد الخام التي تحوّلها إلى منتجات مثل القمصان والكنزات. وبنغلاديش هي ثاني أكبر مصدّر عالمي للملابس، وتبلغ حصتها ٧٪ من إجمالي صادرات الملابس. وفيما يتعلق بالعلامات والتسويق والتجزئة، فإن العلامات التجارية المحلية موجودة فعلياً غير أنها نادرا ما تسترعي الانتباه على الصعيد العالمي.

ومن المتوقع أن تزداد أهمية البلدان الأعضاء في البنك في مجال المعالجة نظراً لارتفاع تكاليف اليد العاملة والإنتاج في الصين، ونقل أجزاء من سلسلة القيمة العالمية إما إلى البلدان المجاورة أو إلى بلدان أقرب إلى أسواق المبيعات النهائية. كما تمثّل الرقمنة وتكنولوجيات المعالجة الجديدة فرصا جذابة للغاية بالنسبة للبلدان الأعضاء في البنك. وسيعزّز الاعتماد على معدّات متطوّرة لصناعة المنسوجات والملابس، مثل آلات القص بالليزر وروبوتات الحياكة أو الخياطة، كفاءة الإنتاج، ومن شأن ذلك تحسين الميزة التنافسية للبلدان. وحالياً تحتاج تكنولوجيا الإنتاج في بعض البلدان الأعضاء في البنك إلى التجديد، في حين بدأت بلدان أخرى، مثل أوزبكستان، تكثيف استثماراتها في تكنولوجيا الإنتاج الجديدة.

وينتج عن معاينة حالة القطاع على الصعيد العالمي والبلدان الأعضاء في البنك أن **المواد يُنافس بعضها بعضا**، ما يؤدي إلى ابتكار ألياف جديدة. فالألياف الصناعية يمكن أن تمثل بديلا تنافسيا من حيث التكلفة وأفضل أداءً للألياف الطبيعية، ما سيؤثر في انتقاء المواد الخام للمنسوجات مستقبلا ويُعَدُّ البلدان العضوان إندونيسيا وتركيا طرفين فاعلين أساسيين في هذا المجال، فيما تركّز بلدان أخرى أساساً على الألياف الطبيعية.

وتتزايد أهمية الاستدامة، وبات المستهلكون والشركات أكثر وعياً بالأثر البيئي للملابس، وينبغي للبلدان الأعضاء التصدي لمسائل مثل التلوث واستهلاك المياه. وقد بدأت حكومات بعض البلدان الأعضاء، مثل بنغلاديش، تطبيق تدابير في هذا الاتجاه، فيما تفكر العديد من الشركات في الاعتماد على تكنولوجيا ومواد جديدة. ويمكن للبلدان الأعضاء، عن طريق الاعتماد على طرائق إنتاج مستدامة يمكن اقتفاء أثرها، أن تستغلّ وضع البيع هذا الفريد من نوعه لتطوير علامات تجارية أصلية خاصة بها.

صفوف من السجّاد الملون للبيع في متجر بتركيا

تساهم البلدان الأعضاء في البنك في تصنيع عدة أنواع من المنتجات النسيجية، منها الملابس والمنسوجات المنزلية.

٣.٢

نظرة متعمّقة إلى قطاع المنسوجات والملابس

من الألياف إلى الملابس والورشة

تبيّن سلاسل القيمة العالمية كيف تُحوّل وتُجمّع مختلف عوامل الإنتاج عبر عدة مراحل قبل أن تصل إلى المنتجات النهائية. فهي تساعد على تحديد مختلف المراحل المهمة التي تُضاف فيها القيمة إلى قطاع المنسوجات والملابس، مثل اختيار المدخلات، والإنتاج، والمعالجة الأولية والثانوية، والتجزئة.

وتتناول هذه الدراسة سبع مراحل رئيسية ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات والملابس. وتتمثل المرحلة الأولى في اختيار **عوامل الإنتاج** ١ ويشمل ذلك البذور والأسمدة ومعدات الري لزراعة المحاصيل، والعلف والمياه لتربية الماشية. وبالنسبة للمنتجات الصناعية، تتضمن المدخلات مختلف المصادر الطبيعية للمنتجات البتروكيمياوية.

وتتمثل المرحلة التالية من سلسلة القيمة في **الإنتاج** ٢ وتشمل هذه المرحلة بالنسبة للمنتجات الطبيعية إنشاء البيئة الضرورية للنباتات والحيوانات، قبل استخلاص الأجزاء ذات الصلة لمعالجتها أكثر، مثل جزّ صوف الغنم. وتشمل هذه المرحلة بالنسبة للمنتجات الصناعية مزج المدخلات الصحيحة أو تركيبها.

ثم تأتي مرحلة **المعالجة الأولية** ٣ التي تجمع بين المنتجات الطبيعية والصناعية ضمن بنية ليفية واحدة لإنشاء خيوط ليفية مستمرة يمكن غزلها أو حياكتها أو خياطتها بطريقة الكروشيه أو ربطها لتشكيل بنية نسيجية. وبالنسبة للمواد الجلدية، تنتج القطع الجلدية بعد المعالجة بالنقع والتقطيع والدباغة والتقشير.

ويمثل الانتقال من مرحلة المعالجة الأولية إلى مرحلة **المعالجة الثانوية** ٤ أيضا انتقالا من قطاع النسيج إلى قطاع الملابس. وتشمل هذه المرحلة معالجة إضافية للمنسوجات والجلود لإنتاج الملابس، مثل الدنيم والأقمصة والكنزات. وتشمل هذه المرحلة أيضاً معالجة المواد لاستخدامها في مجالات من قبيل المنسوجات المنزلية، والمفروشات، ومقاعد السيارات.

وتُوزّع المنتجات النهائية بعد اكتمالها على العملاء من خلال مختلف قنوات **التجزئة** ٥. وللتبسيط، تتضمن التجزئة البيع بالجملة أيضاً. وتُعَدُّ سلسلة القيمة العالمية لقطاع المنسوجات والملابس سلسلة قائمة على المشترين وتحدّد فيها الشركات الرائدة – في هذه الحالة تكتلات التجزئة مثل "Inditex" و"H&M" و"PVH" – قوة التوزيع وتخصيص الربح. وينشأ معظم القيمة في هذه المرحلة من خلال العلامات التجارية والتسويق.

وتشمل **المعاملات التجارية** ٦ كامل سلسلة القيمة. ويتاجر التجار والبائعون بالجملة بالمواد الخام والمنتجات شبه النهائية، في حين تقوم وكالات التموين بالتجزئة والمستوردون في آخر سلسلة القيمة العالمية، بالربط بين شركات التصنيع والعلامات التجارية.

وغالباً ما يشرف على نقل السلع بين مختلف المراحل في سلسلة القيمة مزودو **خدمات لوجستية** ٧ آخرون، ولهذا العامل أهمية حاسمة، وتزداد أهميته لأن العلامات التجارية تطالب بسرعة أكبر للوصول إلى السوق.

يُشكّل هذا الوصف نظرة عامة واسعة. فسلسلة القيمة العالمية عبارة عن هيكل معقد. غير أنه يقدّم معلومات قيّمة عن العمليات والأنشطة التي تدخل في قطاع المنسوجات والملابس ويمكن تطبيقها على كل مادة خضعت للدراسة. وأخيراً، يطرح هذا الوصف عدة أسئلة مهمة والإجابة عن كل واحدة منها تعدّ عاملا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأعضاء في البنك والمستثمرين المحتملين.

الأسئلة الحاسمة التي ينبغي الإجابة عنها هي:

ما هي الاتجاهات الرئيسية التي تحرك الطلب وتحدد معالم الصناعات العالمية؟

ما هي المجالات التي تنطوي على أكبر إمكانات في السوق في كل سلسلة قيمة عالمية؟

ما موقع البلدان الأعضاء حالياً وكيف يمكنها إنشاء أكبر قيمة ممكنة؟

نظرة عامة إلى سلسلة القيمة العالمية

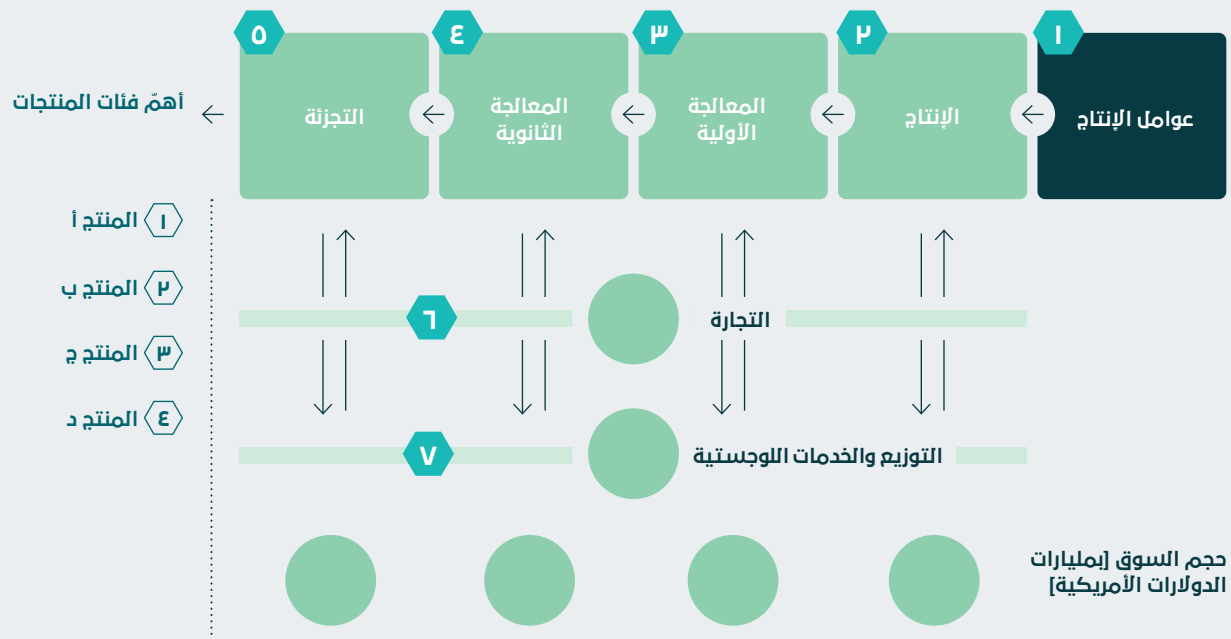

٣.٢

معلومات عن قطاع المنسوجات والملابس

القطن، والصوف، والحرير، والجلد، والألياف الصناعية

كما هو مبين في القسم ٢،٢، يحدد البنك عدة قطاعات لتشكّل قاعدة لتحليل الإمكانات والفرص والتحديات والمخاطر في قطاع المنسوجات والملابس. وفي هذه المجموعة، اختيرت خمس سلاسل قيمة عالمية لتحليلها تحليلا متعمّقا، وهي: **القطن، والصوف، والحرير، والجلد، والألياف الصناعية.** ويشتمل هذا الفصل على تحليل مفصّل لسلسلة القيمة العالمية في كل عنصر من هذه العناصر، ويبيّن الاتجاهات الرئيسية فيها بحلول سنة ٢٠٣٠ وما بعدها، ويحدّد المشكلات، ويبرز موقع البلدان الأعضاء في البنك. وقد اختيرت سلاسل القيمة العالمية الخمس هذه بناءً على عدة عوامل.

القطن مادةٌ ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين، ذلك أنها أكثر مادة طبيعية خام مستخدمة على نطاق واسع في قطاع المنسوجات والملابس العالمي. وقد شَكّلَ إنتاج البلدان الأعضاء في سنة ٢٠١٨ نحو ٢٥٪ من الإنتاج العالمي. وتعدّ باكستان وأوزبكستان وتركيا من أكبر المنتجين. وهناك إمكانات كبيرة لمزيد من التكامل في سلسلة القيمة من خلال تطوير مراحل المعالجة الأولية والثانوية.

ويعدّ **الصوف** من أكثر المواد التقليدية الخام المستخدمة في إنتاج المنسوجات والملابس. وقد بلغت حصته ٢٦٪ من الإنتاج العالمي في سنة ٢٠١٨ – أي سلسلة القيمة العليا في هذا القطاع. وهذه المادة مهمة للغاية في اقتصادات البلدان الأعضاء، لا سيما المغرب وإيران وتركيا التي تعدّ أكبر البلدان المنتجة.

وفيما يتعلق بالنمو، يتيح **الحرير** إمكانات هائلة بفضل معدل نمو سنوي مركّب يُتوقّع أن يصل إلى ٨٪ في الفترة ما بين سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠٢١. وأوزبكستان هي أكبر منتج للحرير من بين البلدان الأعضاء ومن الثلاثة الأوائل عالمياً، فيما تحتل إيران المركز السابع وأفغانستان المركز العاشر عالمياً. وقد وضع كلٌّ بلد برامج تطويرٍ لتوسيع الإنتاج. ويمكن أن يتغير المشهد بفضل الابتكار على أثر تطوّرات جديدة مثل حرير العنكبوت، ما يفتح فرصاً للمستثمرين في البلدان الأعضاء في البنك.

ويعدّ **الجلد** مكوّنا مهمّا في الأحذية وقطاع الملابس الفاخرة. وقد شاركت البلدان الأعضاء بحوالي ١٥٪ في الإنتاج العالمي للجلد الخام. ويعدّ السودان وباكستان وأوزبكستان أكبرَ المنتجين. ويبقى المجال مفتوحا لمزيد من القيمة، لا سيما عن طريق توسيع هياكل المعالجة. ويشير توقع زيادة معدل النمو السنوي المركّب بنسبة ٦٪ من سنة ٢٠١٨ إلى سنة ٢٠٢١ إلى آفاق واعدة في سوق التجزئة.

ويمكن أن تجعل الأسعار التنافسية وخصائص الأداء الجيدة مثل القوة والمرونة، **الألياف الصناعية** مصدرا لنمو محتمل في قطاع الملابس والمنسوجات المنزلية. وبين سنة ٢٠١٨ وسنة ٢٠٣٠، يُتوقع أن تنمو قيمة سوق الألياف الصناعية وألياف السليلوزيات بنسبة ٤٪ سنوياً. وتمثل البلدان الأعضاء حالياً ٧٪ من الإنتاج العالمي، إذ تمثّل إندونيسيا ٣٪ من الإنتاج العالمي وتركيا ٢٪ منه.

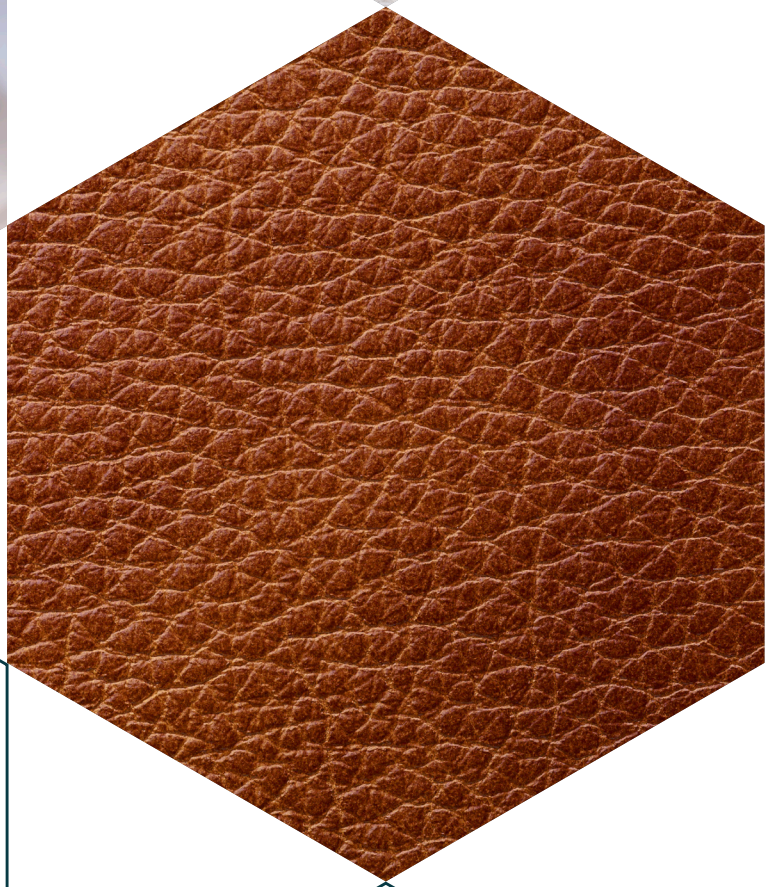

القُطن

- **مستقبلاً يمكن أن تقلّص المنافسة التي تفرضها الألياف الصناعية من الطلب الكلي على القطن**

- **أهم البلدان الأعضاء في البنك على صعيد إنتاج القطنَ ومعالجته هما باكستان وبنغلاديش**

- **ينبغي أن تستثمر البلدان الأعضاء في البنى التحتية والتعليم لتعزيز موقعها عالمياً**

سنة ٢٠٣٠ وما بعدها - فرصٌ ناتجةٌ عن زيادة تكاليف اليد العاملة في الصين والهند

سيؤدي ارتفاع تكاليف اليد العاملة في الصين والهند إلى نقل أنشطة الإنتاج والمعالجة إقليمياً، ما ينتج فرصا لمنتجي ومعالجي القطن في غرب آسيا بوجه خاصّ وفي أفريقيا. ويبلغ معدّل الأجر الأدنى للعمّال في الصين ٢٠٠ دولار أمريكي شهرياً، وهو ضعف ما يحصل عليه عمّال قطاع الملابس في بنغلاديش. وفي المغرب، من المتوقع أن تزيد صادرات ملابس الدنيم كثيراً من خلال زيادة الكميات والظفر بأسواق ذات قيمة عليا. وهذا البلد في موقع جيد لكسب حصة أكبر من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي نظراً لقربه من أوروبا وتكاليف اليد العاملة المنخفضة والتجارة المعفاة من الرسوم.

وقد تنتج فرص أكبر لأن العملاء يفضلون أكثر فأكثر القيمة المستدامة في المنتجات وطرائق الإنتاج. ويمثل القطن العضوي اليوم فقط ١٪ من إنتاج القطن العالمي، ولكنه سينمو نموّا مهما بحلول سنة ٢٠٣٠. وأكبرُ منتجٍ للقطن العضوي هو الهند التي تنتج حوالي نصف الكمية العالمية وتتّبعها الصين وقيرغزستان وتركيا. والتزم أكبر شركات التجزئة، مثل "Inditex"، باستخدام قطن عضوي أو معاد تدويره أكثر استدامة بحلول سنة ٢٠٢٥، ما سيزيد الضغط على سلسلة القيمة لتوفير مزيدٍ من الاستدامة في الزراعة وتقنيات المعالجة. وستكون هنالك فرصة للمنتجين الذين يدركون بسرعة أهمية هذا الاتجاه لكسب حصص مهمّة في السوق وزيادة قيمة السوق لأنّ سعر القطن العضوي أعلى بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من القطن التقليدي.

المشكلات – الضغط من الألياف الصناعية وتغيّر المناخ

يتعرض القطن للضغط بصفته مادة خاما بسبب انخفاض أسعار الألياف الصناعية – وخاصة البوليستر الذي عادةً ما يُمزج بالقطن. فأسعار الألياف الصناعية في الصين، مثلاً، تقلّ حالياً عن ١٢٠٠ دولار أمريكي للطن الواحد، ومن المتوقّع أن ينخفض سعر القطن الخام من ٢٠١٥ دولار أمريكي للطن في سنة ٢٠١٨ إلى ١٦١٠ دولار أمريكي للطن بحلول سنة ٢٠٣٠.

وعلى غرار المحاصيل الأخرى، يتأثر القطن وإنتاجه بتغيّر المناخ، وآثار ارتفاع درجة الحرارة، وشح الموارد المائية. ويؤدي التصحّر المتزايد إلى تناقص المناطق القابلة لزراعة القطن، فيما تؤثر الفيضانات الناتجة عن التساقط الغزير للأمطار بشكل متكرر على المناطق المزروعة. ففي الهند، مثلاً، جرفت الفيضانات بذور المزارع، ما أدّى إلى تقليص المردود.

موقع البلدان الأعضاء - لا بدّ من الاستثمار أكثر في التطوير

تحتل باكستان وأوزبكستان وتركيا موقعا جيدا للغاية في الإنتاج العالمي للمواد الخام، مثلها مثل البنين ومالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وتركمنستان، وكلّ هذه البلدان تحتل مكانة في ترتيب المنتجين الخمسة عشر الأوائل على الصعيد العالمي. وفي حين تعدّ بنغلاديش من أهم البلدان في مجال المعالجة، وهي الثاني بعد أكبر مستورد للقطن الخام الموجّه للمعالجة في العالم تليها باكستان وتركيا وإندونيسيا وماليزيا. كما أن بنغلاديش واحدة من أكبر البلدان المصدّرة للمنسوجات والملابس، وغالباً ما يكون ذلك لصالح تكتلات ملابس الموضة الغربية، مثل "Inditex" و"Gap" و"H&M".

ونظراً لارتفاع أسعار اليد العاملة في الهند والصين، فإن الأسواق في أفريقيا وآسيا، مثل مصر وباكستان وبنغلاديش، قد تستفيد

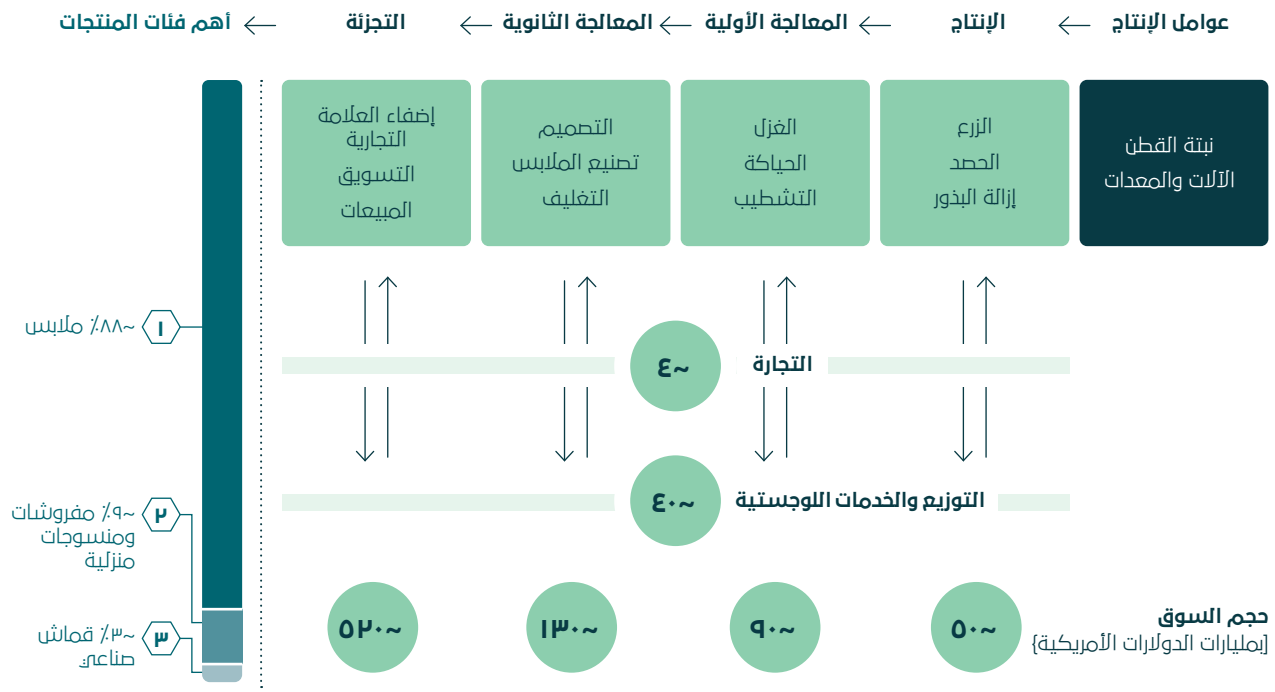

الإنتاج والسياق

القطن هو المحصول غير الغذائي الأكثر انتشاراً في العالم، ويمكن تحويله إلى نسالة وألياف قطنية مثل الدنيم لقطاع المنسوجات والملابس. ويوفّر دخلاً لأكثر من ٢٥٠ مليون شخص، ويوظف حوالي ٧٪ من مجموع اليد العاملة في البلدان النامية. وحالياً تُستخدم ٨٨٪ من قيمة سوق القطن لإنتاج الملابس و٩٪ للمفروشات والمنسوجات المنزلية، و٣٪ المتبقية للمنتجات الصناعية. ويتمثل المنتجون الرئيسيون للقطن الخام في الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وباكستان، الذين يستحوذون على أكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي. وتبلغ قيمة سوق إنتاج القطن حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي. وبلغ حجم إنتاج القطن العالمي ٢٤ مليون طنّ في سنة ٢٠١٨، ومن المتوقّع أن يواصل النموّ بمعدّل نموّ سنوي مركّب نسبته ١٪ بحلول سنة ٢٠٣٠. وسيكون هذا النمو مدفوعاً في المقام الأوّل بتوسّع مناطق الإنتاج وزيادة المردود في الهكتار الواحد. وفيما يتعلق بتحويل القطن الخام إلى منتجات نهائية، يُصدّر حالياً حوالي الثلث منه، غير أنّ القطاع يتحوّل حالياً من تجارة القطن الخام إلى إنتاج خيط القطن المغزول للظفر بقيمة مضافة محلّية. تعتمد سلسلة القيمة العالمية على المشترين وتستمد أفضل قيمة مضافة في مرحلة التجزئة التي بلغت قيمتها حوالي ٥٢٠ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠١٨.

من انخفاض تكاليف اليد العاملة والإنتاج فيها. ويمكن أن تضع نفسها في موقع كمصنّعين نهائيين للملابس للظفر بقيمة مضافة والاستفادة من قربها من أسواق التجزئة. ويمكن أيضاً لهذه البلدان أن تعزّز موقعها في القطاع عن طريق الاستثمار أكثر في عمليات الإنتاج المبتكرة مثل آلات الحياكة المؤتمتة لإنتاج ثياب وملابس ذات جودة عالية.

وفيما يتعلق بالبلدان الأعضاء غير الراسخة في هذا القطاع، فينبغي عليها الاستثمار في البنى التحتية وبناء المعارف لولوج سلسلة القيمة العالمية لزراعة القطن ومعالجته على نحو مستدام. وهذا الأمر سيتيح لها الاستفادة من قربها من أوروبا أو السوق الصينية الناشئة.

الصوف

- **من المتوقع أن يبقى الطلب على الصوف مستقرا، ولكنه مهدّد من الأقمشة البديلة المستخدمة في إنتاج الملابس**

- **تستحوذ البلدان الأعضاء في البنك على أكثر من ربع السوق العالمي للصوف**

- **يمكن للاستراتيجيات الجديدة القائمة على الابتكار والاستدامة أن تحسّن القدرات التنافسية للبلدان الأعضاء على الأمد البعيد**

سنة ٢٠٣٠ وما بعدها - اتجاهات متغيّرة وابتكار تكنولوجي
يجعل الاهتمام المتزايد بالاستدامة الألياف الطبيعية مثل الصوف أكثر جاذبية. فالاعتماد على رصيدها المستدام قد يكون مفيدا للقطاع عن طريق زيادة نسبة الألياف الطبيعية في إنتاج الملابس مثلا، أو زيادة الشفافية من خلال اقتفاء الأثر. وأصبح صوف الميرينو أكثر فأكثر ملاءمةً، نظرا لاستخدامه في المنتجات الصوفية الوطيدة واللباس الرياضي والمنسوجات من الدرجة الرفيعة. ويحرّك هذه الاتجاهات أيضاً الطلب المتنامي من الطبقة المتوسطة – خاصة في الصين – الذي سيواصل تحديد معالم صناعة الصوف في المستقبل.

وفيما يتعلق بالإنتاج، قد يساعد الابتكار التكنولوجي على تقليص التكاليف وفي الوقت ذاته تحسين ظروف العمل ورفاهية الحيوانات. ومثلا، تطوّرُ حالياً شركة "Australian Wool Innovation" أنظمة روبوتية لجزّ صوف الغنم قد تؤدي إلى تهيئة بيئة عمل أكثر أماناً وزيادة الكفاءة وتقليص القلق لدى الأغنام أثناء عملية الجز. وستساهم آلات الحياكة الجديدة المدرجة في هذه الصناعة أيضا في تحسين الكفاءة. وينتج عن طرائق الإنتاج التقليدية من ٨ إلى ١٠٪ من النفايات، أمّا الحياكة الثلاثية الأبعاد فقد لا تنتج عنها أيّ نفايات.

المشكلات – الربحية والاستدامة
من المشكلات التي تواجه قطاع الصوف المنافسةُ المتزايدةُ من الألياف الصناعية والألياف الطبيعية الأخرى التي يمكن أن يكون إنتاجها أرخص سعراً واستخداماتها أوسع. وفي سنة ٢٠١٥، وصلت نسبة استخدام الصوف إلى ٢٪ من الألياف المستخدمة عالمياً في قطاع الموضة. وفي سنة ٢٠٣٠، سيواجه الصوف تحديا متمثلا في احتمال الاستعاضة عنه بالمنسوجات الاصطناعية. وهذا الأمر متعلق باتجاه آخر بعيد الأمد، إذ قد يتحوّل مربّو الأغنام من إنتاج الصوف إلى إنتاج اللحم لسببين رئيسين أولهما الطلب المتزايد على الغذاء بسبب النمو السكاني، ما يرفع سعر لحم الغنم مقارنة بالصوف؛ وثانيهما أنّ إنتاج اللحم للمُربّين يتيح تحسين استخدام الأراضي الزراعية المحدودة.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في تغيّر المناخ. فارتفاع درجة الحرارة سيؤثر في إمدادات المياه والأعلاف في مزارع الأغنام في جميع أنحاء العالم. وقد أدى الجفاف وحرائق الغابات أخيرا في أستراليا إلى تراجع إنتاج الصوف بحوالي ١٢٪. وفي ظل توقعات بأن يتواصل هذا الاتجاه، من الضروري أن يتكيّف هذا القطاع مع هذا الوضع.

موقع البلدان الأعضاء - الاستثمار في الخبرة والتعاون
تشارك البلدان الأعضاء في البنك بنسبة ٢٦٪ من الإنتاج العالمي للصوف. ويحتل المغرب وإيران وتركيا والسودان وباكستان وكازاخستان وتركمنستان مراكز من بين البلدان الخمسة عشر الأولى المنتجة للصوف في العالم. وللاستفادة من الفرص في سوق الصوف العالمي، يمكن أن تركّز هذه البلدان على تثبيت موقعها وتعزيزه على الأمد البعيد. وللقيام بذلك، يمكن مثلا الاستفادة من الطلب المتزايد على صوف الميرينو للأقمصة الفاخرة والملابس الرياضية بفعل تنامي الطبقة المتوسطة الصينية. وهذا الأمر لن يتيح فقط هوامش أسعار فوق المتوسط، بل سيسهّلُ أيضاً التركيز على سوق متوسع وحريص على الجودة.

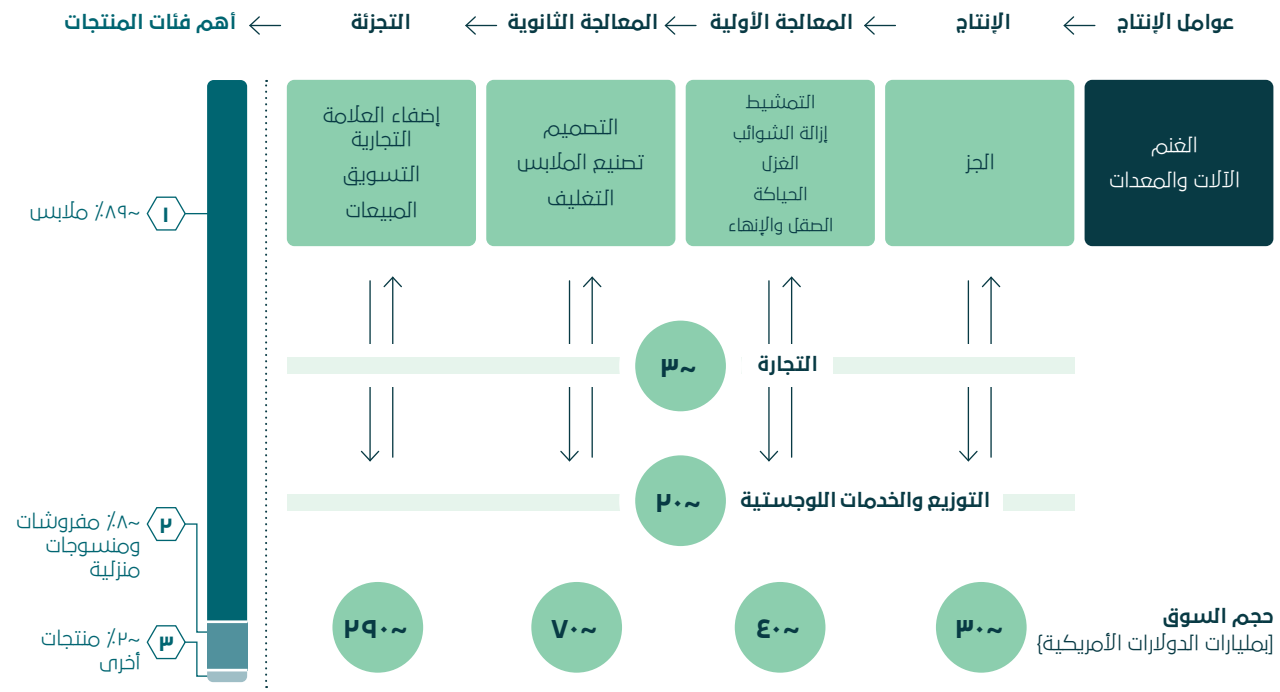

الإنتاج والسياق

يعدّ الصوف أحد أكبر المصادر التقليدية لأقمشة المنسوجات والملابس. والصوف ليس فقط مصدرا متجددا بل هو أيضاً أحد الألياف القابلة لإعادة التدوير، ويمثل ٥٪ من سوق الألياف المعاد تدويرها. ويمكن توزيع حجم سوق المنتجات النهائية التي تحتوي على الصوف إلى ثلاث فئات رئيسية من حيث القيمة، وهي: ٨٩٪ للملابس، و٨٪ للمنسوجات المنزلية، و٢٪ لمنتجات أخرى. وفي سنة ٢٠١٨، أُنتِجَ حوالي ٢ مليون طن من ألياف الصوف الطبيعي، منها الصوف المغسول والمجزوز والمنزوع من الحيوان، باستثناء الصوف المُمَشّط المأخوذ من الغنم أو الخرفان. وتعدّ الصين أكبر منتج بنسبة ٢٤٪ من الإنتاج العالمي، متبوعة بأستراليا (١٥٪) ونيوزيلاندا (٧٪). ووصل سعر الصوف في السوق العالمي إلى أعلى مستوياته في سنة ٢٠١٨، إذ بلغ ١٤،٣ دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد. وتبلغ قيمة سوق الصوف الإجمالية حالياً ٣٠ مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي المركّب في هذا القطاع ١،٥٪ بحلول سنة ٢٠٣٠. ويُعزى ذلك إلى الطلب من الأسواق القائمة والجديدة على منتجات مثل الملابس الرياضية والمنتجات الفاخرة، إضافةً إلى زيادة الدخل المتاح، لا سيما في بلدان شرق آسيا.

ويستطيع البنك دعم جهود البلدان الأعضاء فيه في جهودها لكي تصبح بلدانا منتجة ومصنّعة جيدة للملابس المصنوعة من الصوف، وذلك من خلال إنشاء مركز للمعارف وصندوق استثمار للمساعدة على مشاركة الخبرة وإدراج تكنولوجيات جديدة. ويعدّ التعاون بين البلدان الأعضاء عاملا أساسياً للاستفادة من مختلف مجموعات المهارات المتوفرة في كلّ بلد. وهذا الأمر من شأنه أن يتيح للبلدان الأعضاء في البنك تبادل المعارف وأفضل الممارسات والتعاون على حلّ المشكلات ولكي يساعد بعضها بعضا على الحفاظ على تنافسيتها وحتى تحسينها على الأمد البعيد.

الحرير

- **من المتوقّع أن تؤدي القوة الشرائية المتنامية في الأسواق الناشئة إلى زيادة الطلب على الحرير ورفع أسعار المواد الخام**

- **العديد من البلدان الأعضاء جهات فاعلة نشطة في إنتاج الحرير الخام، وتُعدّ أوزبكستان أكبر منتج لهذه المادة**

- **يمكن للبلدان الأعضاء في البنك التفكير في توسيع إنتاج الحرير والمنتجات والابتكار في مجال الإنتاج**

سنة ٢٠٣٠ وما بعدها - زيادة الطلب ومنتجات مبتكرة

من المتوقع أن ينمو الطلب على الحرير بحلول سنة ٢٠٣٠ وما بعدها بفضل القوة الشرائية المتنامية في الأسواق الناشئة، لا سيما في الصين والهند. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقّع أن يبلغ معدل النمو السنوي المركّب لاستخدامات الحرير غير النسيجية، مثل مواد التجميل والمستحضرات الطبية، نسبة ٧٪ من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي المركّب لحرير إيري ٧٪ بحلول سنة ٢٠٣٠ بفعل التركيز المتزايد على الاستدامة بما أنه يتم الحصول على الحرير في هذه الحالة دون قتل دودة القز. وستتمثل النتيجة الصافية لهذا التنويع في هيكل سوق أكثر تجزيئاً.

ومن المتوقع أيضا أن يتغير المشهد بفعل الابتكار على إثر إدراج منتجات صناعية جديدة ومنتجات معدلة وراثياً. فعلى سبيل المثال، طوّرت شركة صناعة المواد الألمانية "AMSilk" حرير عنكبوت صناعي قابلا للتحلّل حيوياً ويتفوق على المنتجات المعتمدة على الألياف الطبيعية فيما يتعلق بالقوة والمرونة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سجلت مختبرات "Kraig Biocraft Laboratories" براءة اختراع لتكنولوجيا جديدة تعدّل التسلسل الجيني لتغيير خصائص الحرير. ويتضمن ذلك تطبيق هندسة وراثية على دود القز من خلال إدراج جينات العنكبوت في تسلسلها الجيني. وتتألف الألياف الناتجة بالكامل من البروتين الذي تنتجه دودة القز طبيعياً. فالألياف الناتجة من هذه العملية تكون أقوى من الفولاذ إلى حد كبير ويمكن استخدامها مثلاً في السترات الواقية من الرصاص.

المشكلات – ألياف أرخص سعراً، وتَغيُّر وعي العملاء

تتمثّل إحدى المشكلات بالنسبة لقطاع الحرير في تكلفة المادة المرتفعة، التي تبلغ حوالي ٥٠ دولار أمريكي للكيلوغرام للحرير الصيني. كما أن إنتاجه يتطلب يدا عاملة كثيفة، إذ ينتج عن ٧٥٠ كيلوغرام من التوت ثلاث كيلوغرامات فقط من خيط الحرير. وتتمثل التحديات الأخرى في هيمنة الصين على توريد هذه المادة الخام، ما يمنح لمنتجيها نفوذا قويا على أسعار السوق، وكذلك الاستخدام المتزايد لبدائل أرخص سعراً، مثل القطن والبوليستر، لصنع منتجات لديها نفس خصائص الحرير.

ويمكن أيضا أن يؤثر الإنتاج على صحة العمال: فالنساء قد يتعرضن بشكل كبير لخطر سرطان بطانة الرحم بسبب غبار الحرير وكذلك سقوط الجنين بسبب الأبخرة الخطرة المتصاعدة أثناء لفّ الحرير على البكرات. والمنتجات السامة، مثل البنزيدين وأسيتات الرصاص والمعادن الثقيلة، غالباً ما تُستخدم لصبغ المواد ويمكن أن تكون مضرة بصحة العمّال. وبناءً على تَطلُّع المستهلكين على نحو متزايد إلى المزيد من الاستدامة الاجتماعية والبيئية، فإن على المنتجين تحديد طرائق بديلة كي يبقى الحرير خيارا جذابا في مجال التجزئة.

موقع البلدان الأعضاء - استهداف الأسواق المتخصّصة بدعم حكومي

تستحوذ البلدان الأعضاء في البنك حالياً على حوالي ١٪ من مجموع سوق الحرير الذي تسيطر عليه الصين. وتعد أوزبكستان وإيران من البلدان الأعضاء الرائدة في مجال إنتاج الحرير. غير أن الطلب المتزايد والابتكار في مجال المنتجات قد يُنتج فرصاً جذابة لاستغلال أسواق متخصّصة جديدة لصالح البلدان الأعضاء في البنك.

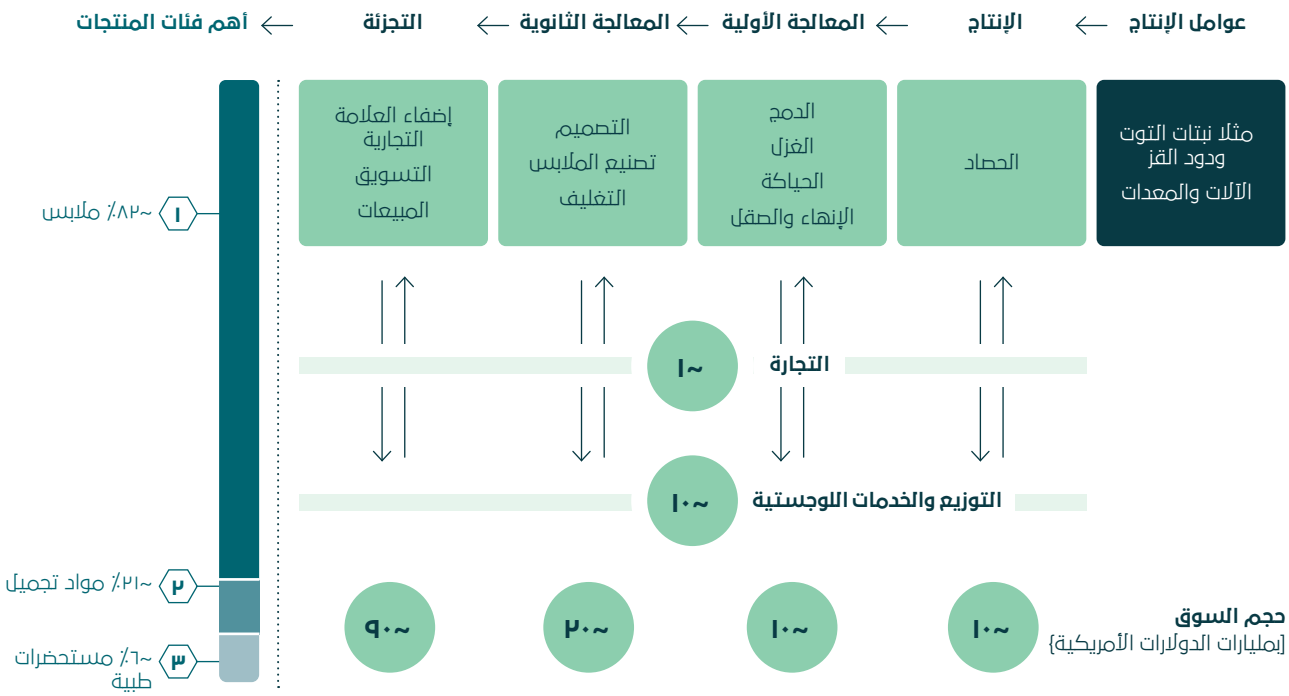

الإنتاج والسياق

الحرير ليفٌ بروتينيٌ حيوانيٌ يُستخرج من شرنقة دودة القز. ويمكن معالجة خيوط الحرير المتواصلة لإنتاج منتجات نسيجية من الدرجة الرفيعة ومواد تجميل وأدوية. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الحرير وهي: حرير التوت الذي يمثل حوالي ٨١٪، وحرير التوسار الذي يمثل حوالي ١٢٪، وحرير إيري الذي يمثل ٨٪. ويوجد حوالي ٩٠٪ من إنتاج التوت العالمي وتقريباً جميع أنواع إنتاج الحرير الأخرى في آسيا، إذ تستحوذ الصين على ٨٧٪ من حجم الصادرات العالمية. فيما تعدّ أوزبكستان أكبر منتج للحرير من بين البلدان الأعضاء في البنك بواقع ١٢٠٠ طن، مقارنة بالصين التي تنتج ١٤٢ ٠٠٠ طنّ. وتحتل الهند المركز الأوّل في سوق الاستيراد العالمي بنسبة ٥٣٪ من الواردات.

وفي سنة ٢٠١٨، بلغ الإنتاج العالمي من الحرير ١٦٥ ٠٠٠ طنّ. ومن المتوقع أن يحقّق السوق العالمي لإنتاج الحرير معدّل نمو سنوي مركّب مرتفع للغاية بوقع ٨٪ بحلول ٢٠٣٠. وقد ارتفعت أسعار الحرير الخام بنسبة ١٣٪ منذ ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نظراً لزيادة الطلب على مختلف تطبيقات الحرير. ومن المتوقع أن تصل قيمة الإنتاج إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي بحلول سنة ٢٠٣٠.

وسيتطلب ذلك تطويرا منهجياً للسوق عن طريق وضع سياسات محددة الأهداف والاستثمار في مكاسب الإنتاجية. وتسعى أوزبكستان، مثلا، وهي أكبر منتج للحرير من بين البلدان الأعضاء في البنك، إلى توسيع صناعتها في هذا المجال من خلال تقديم إعاناتٍ وحوافز ضريبية للمنتجين. ويتضمن ذلك إعفاءات ضريبية للشركات لغاية سنة ٢٠٢٣ على الدخل الناتج عن استخراج الحرير من شرنقة دود القز وإنتاج منتجات الحرير النهائية. وتشجع إيران إنتاج الحرير داخلياً عن طريق توزيع بيض دود القز وزيادة الرسوم الجمركية على استيراد منتجات الحرير شبه النهائية.

كما أن لمكاسب الإنتاجية أهميتها. وتستورد أوزبكستان، مثلا، شجيرات التوت الصينية التي تنتج أوراقاً أكثر بكثير من شجيرات التوت الأوزبكية. وقد يكون من المفيد أن تجري البلدان الأعضاء الأخرى في البنك تقييما لدخولها إلى سوق الحرير. ولدى أفغانستان وأذربيجان، مثلا، مناخٌ ملائمٌ وموقعٌ استراتيجيٌ بين أسواق المبيعات الآسيوية والأوروبية.

الجلد

- **بالرغم من تراجع الحجم، من المتوقع أن تزيد قيمة المبيعات الكلية للأحذية الجلدية بوصفها أقوى سوق للمنتجات النهائية، بواقع ٢٪ سنوياً نظرا للاعتماد على منتجات من الدرجة الرفيعة**

- **السودان أكبر منتج للجلد الخام من بين البلدان الأعضاء في البنك، ويحتل المركز الثامن عالمياً**

- **يمكن أن يساعد التدخل الحكومي على إيجاد موقع للسودان والبلدان الأعضاء الأخرى على الخارطة العالمية لهذا القطاع عن طريق إنشاء وسم للاستدامة وتشييد البنى التحتية وتقديم حوافز للمصنّعين**

سنة ٢٠٣٠ وما بعدها - المزيد من الأحذية الجلدية الرفيعة والأكثر استدامة

تبدو آفاق سوق الجلد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستقبل منتجه النهائي الرئيسي، وهو الأحذية الجلدية. فالعملاء يطالبون بتصاميم عصرية أكثر ومنتجات عالية الجودة. وينتج عن ذلك اتجاه نحو المنتجات الرفيعة. إلا أن الطلب على الأحذية ينخفض في الوقت ذاته. وإجمالا، من المتوقع أن ينمو سوق الأحذية الجلدية بنسبة ٢٪ بين سنة ٢٠١٨ وسنة ٢٠٢٣ بسبب زيادة سعر الوحدة بنسبة ٤٪ وبالرغم من تسجيل انخفاض في الحجم نسبته ٢٪. لذلك، من المتوقع أن يزداد الطلب على الجلد العالي الجودة، في حين سيشهد السوق الشامل انخفاضاً في المنافسة.

وتظهر علامات تغيير في قطاع الجلد فيما يتعلق بالاستدامة، مع توقع زيادة الاعتماد على الدباغة الخالية من المعادن والجلد العضوي والصناعي. ومن المتوقع أن يشهد هذا الأخير معدّل نموّ سنوي مركّب مرتفعا بوقع ٧٪ بحلول سنة ٢٠٢٤. وفي حين تظلّ المنتجات الصناعية قابلة للاقتفاء ولا تعتمد على الكروم أو المدخلات الحيوانية، إلا أنها تحتوي على مكوّنات بلاستيكية. وبوصفها المعيار المقبول لمعالجة النفايات السائلة، فإنه من المتوقع أن يتوسع استخدام المحطات العامة لمعالجة النفايات السائلة في البلدان النامية. وعندما تستخدم عدة مدابغ نفس المحطة العامة لمعالجة النفايات السائلة، فإن هذا الأمر يؤدي إلى التضافر الجغرافي، وبالتالي تنتج كفاءة أكبر واقتصاد في التكاليف.

المشكلات – تنظيم أكثر صرامة، ومنافسة من الأحذية الرياضية والترفيهية

من المتوقع أن تضغط زيادة وعي المستهلكين بالاستدامة على القطاع لتقليص بصمته البيئية وتحسين السلامة في العمل. فالدباغة غالباً ما تستخدم عوامل كيميائية، مثل الكروم، التي يمكن أن تؤدي إلى التعرّض لحساسيات خطرة وتلويث الأرض والمياه الجوفية. وقد تفاعلت بعض الحكومات مع ذلك، فاعتمدت الصين، مثلا، سياسات صارمة بشأن عمليات الدباغة تقضي بمراقبة مستويات الكروم والمعالجة، ما أجبر الجهات الفاعلة الصغيرة إلى الاندماج مع أطراف أخرى للامتثال لها.

ويشهد القطاع تراجعاً في حجم استهلاك الأحذية الجلدية في السنوات القليلة الماضية، بالرغم من ارتفاع قيمة السوق بسبب الاعتماد على المنتجات من الدرجة الرفيعة. ويعدّ التراجع في الحجم اتجاها من المتوقع أن يتواصل لأن الطلب بصدد الانتقال إلى أحذية رياضية وترفيهية مريحة أكثر ومصنوعة من منسوجات اصطناعية ومنسوجات أخرى.

موقع البلدان الأعضاء - إمكانية كبيرة للاستحواذ على حصص سوق إضافية

أنتجت البلدان الأعضاء في سنة ٢٠١٨ حوالي ١ مليون طن من الجلد الخام، ما يمثل ١٥٪ من الإنتاج العالمي. ويعدّ السودان المنتج الرئيسي من بين البلدان الأعضاء في البنك، وهو الثامن عالمياً، في حين تأتي باكستان وأوزبكستان في المركزين الثاني والثالث على التوالي من بين البلدان الأعضاء في البنك. وحسب توزيع البلدان، تنتج البلدان الأعضاء على الصعيد العالمي ٣٥٪ من جلد الماعز و٣١٪ من جلد الغنم و١٣٪ من جلد البقر. وشهد السوق العالمي لجلد الماعز معدل نمو سنوي مركّب نسبته ٢٪ من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٥، متفوقًا بذلك على نمو السوق الإجمالي،

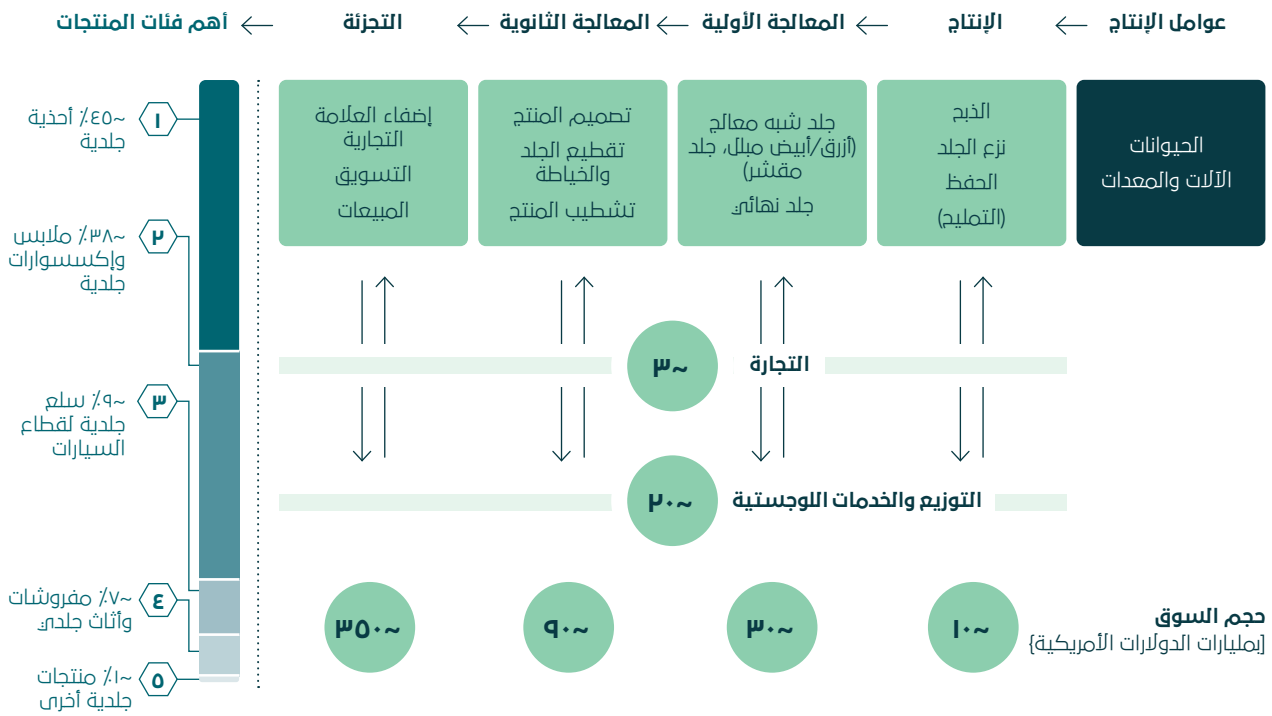

الإنتاج والسياق

الجلد منتجٌ نهائيٌ مستدامٌ ومرنٌ مستخرجٌ من جلد الحيوانات وبشرتها. ونظراً لمقاومته العالية للشد والتمزيق والتثقيب، فإنه يُستخدم عادةً في الأحذية والملابس والإكسسوارات وداخل السيارات وفي المفروشات والأثاث. وتهيمن الجلود الخام المستخرجة من الماشية والجواميس على سوق العرض بنسبة ٦٧٪، متبوعةً بجلود الغنم والخنزير والماعز. وتتضمن سلسلة القيمة العالمية للجلود أربع فئات رئيسية وهي: المنتجون، والمدابغ، والمصّنعون، وتجار التجزئة. وفي سنة ٢٠١٨، بلغ إنتاج السوق العالمي للجلود الخام حوالي ٧ ملايين طن. وبين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١٥، بلغ نمو حجم الإنتاج بالطن نسبة ١٪ سنوياً، وأكبر المنتجين الصينُ والولاياتُ المتحدة الأمريكية والبرازيل، التي حققت ٣٥٪ من إجمالي الإنتاج الخام في سنة ٢٠١٥.

وتُنفّذُ عمليات الدباغة أساساً في آسيا التي توجد بها ٥٧٪ من مدابغ العالم. ولا تقلّ نسبة المدابغ الموجودة في الصين والهند عن ٤١٪ من مدابغ العالم. وبلغت قيمة سوق الدباغة حوالي ٣٠ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠١٨. أما فيما يخص قطاع التجزئة، فبلغت قيمة السوق العالمي للمنتجات الجلدية ٣٥٠ مليار دولار أمريكي في نفس السنة. ومن المتوقع أن ينمو سوق الجلد بنسبة ٦٪ سنوياً بين سنة ٢٠١٨ وسنة ٢٠٣٠.

الذي بلغ ١٪ خلال نفس الفترة.

ونظراً لنعومة جلد الغنم والماعز ومرونته مقارنة بجلد البقر، فإن بمقدور البلدان الأعضاء في البنك أن تتبوأ موقعها باعتبارها موّرداً رئيسيا للحقائب والإكسسوارات الجلدية، وهي الفئة الأسرع نمواً في سوق المنتجات الجلدية ككلّ. وفي سنة ٢٠١٨، بلغت قيمة هذا القطاع حوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي مركب نسبته ٦٪ من سنة ٢٠١٦ إلى سنة ٢٠٢١. وفيما يتعلق بدباغة الجلد، تملك البلدان الأعضاء حصة ١٠٪ فقط من السوق العالمي. ولتحسين هذا الوضع، بإمكانها زيادة الشفافية وإنشاء علامات تجارية مستدامة وذات جودة عالية، ما سيعزز الثقة ويمهد الطريق للاستثمار الأجنبي. وحيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي للبلدان الأعضاء أيضاً إنشاء البنى التحتية الضرورية للمعالجة، ومنها مصانع المعالجة، وتحفيز المصنّعين من خلال المشاريع المشتركة والضمانات وبرامج التطوير.

الألياف الصناعية

- **من المرجّح أن تستفيد البلدان الأعضاء الآسيوية من نقل مرحلة المعالجة الثانوية التي تتطلب يدا عاملة كثيفة إلى مناطق خارج الصين**

- **إندونيسيا أكبر منتج للألياف الصناعية من بين البلدان الأعضاء في البنك، بحصة ٣٪ من الإنتاج العالمي، متبوعة بتركيا بحصة ٢٪**

- **المطلوب من الحكومات التدخل لتطوير البنى التحتية للإمداد المحلي في البلدان الأعضاء في البنك**

سنة ٢٠٣٠ وما بعدها - إنتاج عالي التكنولوجيا لمنتجات مبتكرة
يتوسع سوق المنسوجات الذكية بسرعة: فمن سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٧، تضاعفت الإيرادات من ٧٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ١،٨ مليار دولار أمريكي. وتشمل المنسوجات الذكية أيضاً قطاع إلكترونيات المنسوجات وتكنولوجيات الاستشعار التي تشهد نموا متزايدا. وتستلزم مجموعة متزايدة من المتطلبات الوظيفية استثمارا أكبر في البحث وتطوير المنتجات. وتتوقع الأطراف المشاركة في السوق من أهم منتجي الألياف الصناعية زيادة الأتمتة لتقليص تكاليف الإنتاج. ومن شأن تطوير تكنولوجيات تصنيع رئيسية تجعل الألياف مضغوطة عوض نسجها، إضافةً إلى التكنولوجيات غير المنتجة للنفايات التي تطبع الأشكال مباشرة من المواد لتفادي مخلفات القص، أن يزيد من الكفاءة.

ويُتوقع من عدة تقنيات وتكنولوجيات جديدة أخرى لا أن تحسّن الكفاءة فحسب، بل أن تقلّص أيضا التكاليف وتحسّن الاستدامة. ويشمل ذلك إعادة إدراج المنسوجات الاصطناعية أو السليلوزيات المعاد تدويرها كمواد خام في دورة الإنتاج، وتطوير تكنولوجيات إنتاج أنظف وطرائق لتقليص الانبعاثات والنفايات واستخدام الموارد والتباعد الجغرافي. وتفضل العلامات التجارية وشركات التجزئة والمستهلكون على نحو متزايد الألياف الصناعية مقارنة بالمواد الطبيعية الخام نظراً لأسعارها المنخفضة والمزايا الوظيفية العليا التي تتيحها.

المشكلات – تقلّب أسعار المواد الخام وحماية البيئة
بالرغم من تفوّقها على الألياف الطبيعية من حيث التكلفة، إلا أن السوق العالمية للمواد الصناعية تواجه مشكلات متعلّقة بتقلّب أسعار المواد الخام لاعتمادها على النفط موردًا.

ويطالب المستهلكون أكثر فأكثر بمنتجات مستدامة ووظيفية وهذا الأمر يشكل خطرا على الألياف الصناعية التي قد تتسبب في التلوّث نظراً للاعتماد على البلاستيك في إنتاجها. ولحلّ هذه المشكلة، طبّقت البلدان والمناطق خططًا عدّة لتقليص كمية البلاستيك، مثل التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي المتعلق باستخدام البلاستيك لمرة واحدة، وقانون كاليفورنيا للاقتصاد الدائري، وتقليص التلوث الناتج عن البلاستيك.

ويبقى توافر ألياف سليلوزيات أكثر استدامة محدوداً حالياً بسبب مستويات الإنتاج المنخفضة (٦ ملايين طن)، مقارنة بالألياف الاصطناعية. وقد كبح التنافس على الأراضي نموّها إذ أصدرت بعض الحكومات لوائح تنظيمية لمنع إتلاف الغابات.

موقع البلدان الأعضاء - يمكن أن يكون الاستثمار في البنى التحتية مُثمراً
أنتجت البلدان الأعضاء ٥ ملايين طن من الألياف الصناعية في سنة ٢٠١٨، وكانت المساهمة الأكبر من إندونيسيا وتركيا، ويمثل ذلك ٧٪ من الإنتاج العالمي. وبالنسبة للألياف الاصطناعية، تنتج إندونيسيا وتركيا وباكستان وماليزيا وإيران ٩٦٪ من حصة البلدان الأعضاء في البنك. وإندونيسيا هي البلد العضو الوحيد المنتج لكميات كبيرة من السليلوزيات، إذ تبلغ حصتها من السوق العالمي ٨٪. غير أن للسليلوزيات، ولا سيما الفيسكوز (الرايون)، أهمية كبرى باعتبارها بديلا مستداماً للمواد الاصطناعية المعتمدة على النفط.

ومن بين الشركات الرائدة التي تعتمد نهجا مستداما في هذا المجال، الشركة الإندونيسية "Asia Pacific Rayon" التي تُصدّر منتجاتها إلى البلدان الأعضاء في البنك، مثل بنغلاديش وباكستان وتركيا.

الألياف الصناعية/نظرة عامة إلى سلسلة القيمة العالمية

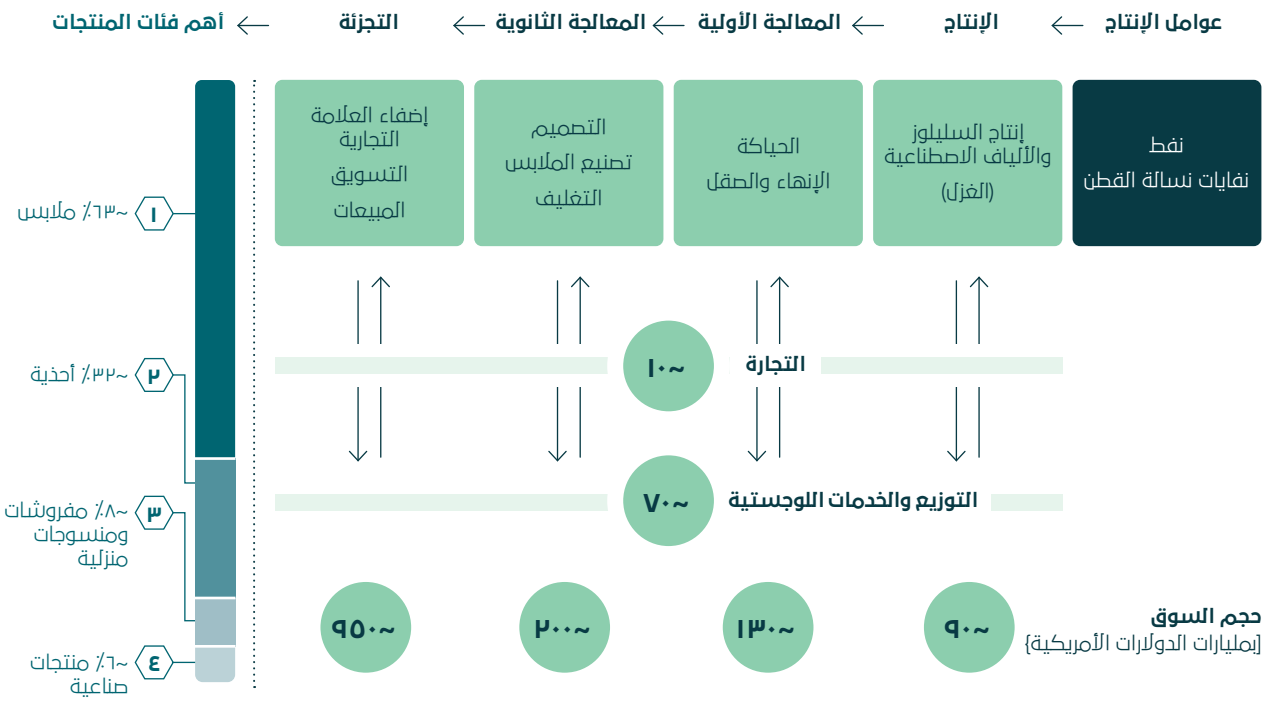

الإنتاج والسياق

يوجد نوعان رئيسيان من الألياف الصناعية التي تُحضّر بطريقة اصطناعية عوض الطريقة الطبيعية، وهما: الألياف الاصطناعية غير العضوية المعتمِدة على النفط، مثل البوليستر والأكريليك، والسليلوزيات العضوية، مثل الفيسكوز أو المودال، التي تعتمد على لب الخشب ونسالة القطن. وفي حين تمتاز السليلوزيات باستدامة أكبر، فإن الألياف الاصطناعية تملك خصائص أفضل من ناحية الأداء في مجالات مثل القوة والمرونة مقارنةً بمواد عديدة أخرى. وهذا الأمر مهمٌ لنمو فئة المنسوجات الذكية التي باتت أكثر صيتاً في قطاعات التكنولوجيا العالية مثل الرعاية الصحية، والتجميل، والرياضات، وخدمات الطوارئ.

وبلغ إنتاج السوق العالمي ٧٥ مليون طنّ في سنة ٢٠١٨، شكّلت منها الألياف الاصطناعية ٩١٪. ويعدّ البوليستر الليف الاصطناعي الأكثر إنتاجاً، بحصة ٨٢٪، في حين يعدّ الفيسكوز المنتج السليلوزي الأكثر إنتاجاً، بحصة ٧٦٪. وفيما يتعلق بقيمة سوق الألياف الصناعية، يمكن إسناد ٦٣٪ للملابس، و٢٣٪ للأحذية، و٨٪ للمنسوجات المنزلية، و٦٪ للاستخدام الصناعي. وبلغت قيمة السوق العالمي للألياف الصناعية ٩٠ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠١٨، ومن المتوقّع أن يبلغ معدل النمو فيها ٤٪ سنوياً من سنة ٢٠١٨ وحتّى سنة ٢٠٣٠.

وتهيمن الصين على إنتاج الألياف الاصطناعية والسليلوزيات على حد سواء بحصة سوق تبلغ ٦٧٪ و٦٥٪ على التوالي. ويعدّ البلدان العضوان إندونيسيا وتركيا من أهم الجهات الفاعلة في هذا المجال.

وستستفيد البلدان الأعضاء الآسيوية التي تملك يدا عاملة وفيرة ومنخفضة التكاليف، من انتقال قطاعات المعالجة الثانوية التي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة خارج الصين. غير أن من المتوقع أن تبقى الصين المنتج الرئيسي للألياف الصناعية. ويمكن للبلدان الأعضاء الآسيوية خاصةً الاستفادة من جذب الاستثمارات المباشرة من شركات التموين الدولية وأيضاً الاستثمار في القدرات المحلية لإقامة بنى تحتية محلية للإمداد في مجال الألياف الصناعية.

وأخيراً، يمكن لهياكل الإمداد المحلية تشجيع الإنتاج الموجّه للسوق المحلي وتقليص الاعتماد على الصادرات الدولية.

آلة تطريز بخيوط ملونة في مصنع للملابس

تحتل العديد من البلدان الأعضاء في البنك موقعا جيدا في مرحلتي المعالجة الأولية والثانوية للمنسوجات والملابس.

٣

ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟

لا يمكن تطبيق نهج المقاس الواحد المناسب للجميع على جميع البلدان الأعضاء

شُكِّلت ثلاث مجموعات غير متجانسة من البلدان التي لها نفس خصائص السوق لغرض تقييم الاستعداد للمستقبل واستخلاص التوصيات

ينبغي أن تركّز الجهات الفاعلة الراسخة على الابتكار والتنفيذ المنسجم لأهداف التنمية المستدامة

روّاد السوق الراسخون هم البلدان التي لديها قدرة تنافسية عالية ومكانة جيدة في أسواق التصدير العالمية، لكنّها تحتاج إلى التركيز على تقنيات الإنتاج المبتكرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للدفاع عن موقعها

ينبغي أن تحسّن الجهات الفاعلة الصاعدة في القطاع البنية التحتية أو توجِد المزيد من خيارات التمويل

تملك النجوم الصاعدة عمليات إنتاج وطيدة، لكّنها تواجه صعوبات في الظفر بإمكانات تصدير كاملة. وينبغي لها التركيز على إنشاء بنية تحتية أفضل والحصول على التمويل لاستغلال إمكانات تصدير إضافية

يمكن لجذب الاستثمار أن يعزّز الداخلين الجدد إلى السوق

لا تزال البلدان ذات الإمكانات الواعدة في حاجة إلى احتلال موقع راسخ في سلسلة القيمة العالمية. وبإمكانها أن تزداد قوة عن طريق توجيه مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القدرات التصنيعية وزيادة مستويات التصنيع

سيجعل العمل المنسق البلدان الأعضاء مستعدة لمواجهة المستقبل

من المتوقع أن تترتب آثار بيئة واجتماعية حادة، من بين أمور أخرى، إن لم تتصدَّ البلدان الأعضاء في البنك للمشكلات الحالية. والتقاعس عن العمل سيُهدّد تنافسية قطاع المنسوجات والملابس على الأمد البعيد

١.٣

منطلقات البلدان الأعضاء

ثلاث مجموعات رئيسية ذات خصائص سوق متشابهة

روّاد السوق الراسخون

جمهورية بنغلاديش الشعبية

جمهورية تركيا

النجوم الصاعدة

جمهورية إندونيسيا

جمهورية باكستان الإسلامية

البلدان ذات الإمكانات الواعدة

جمهورية مصر العربية

المملكة المغربية

الجمهورية التونسية

جمهورية أذربيجان

جمهورية كازاخستان

جمهورية قيرغيزستان

ماليزيا

جمهورية أوزبكستان

جمهورية ألبانيا

الأردن

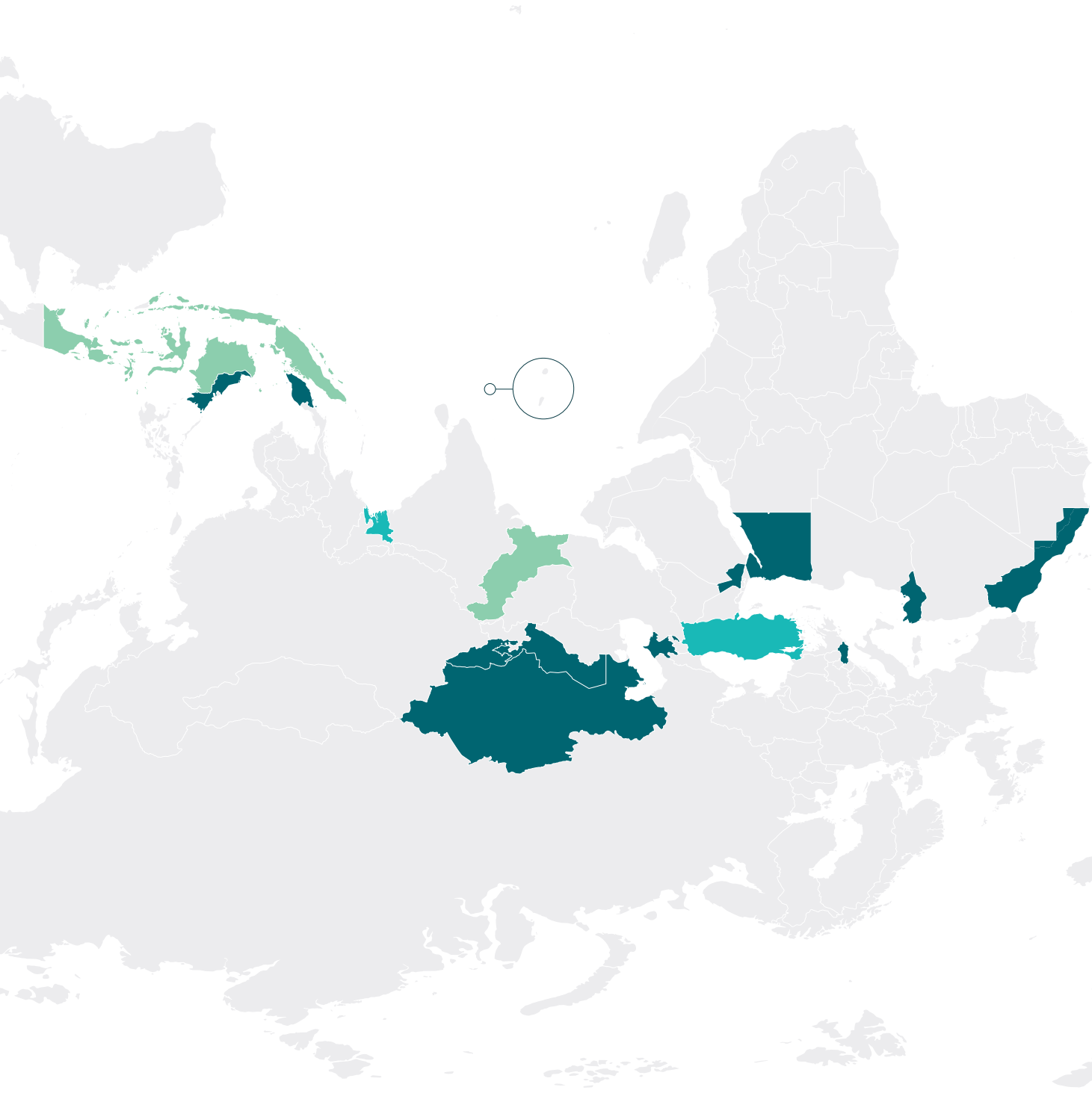

١.٣

منطلقات البلدان الأعضاء

الحصول على المواد الخام، وأنشطة التصدير ونمو الصادرات كمعايير للمجموعات

يتبع تحليل قطاع المنسوجات والملابس العالمي لسنة ٢٠٣٠ وما بعدها وأيضاً الفرص المتاحة للبلدان الأعضاء في البنك، تقييمٌ للاستعداد يتناول جملة من العوامل الخاصة بالبلدان الأعضاء في البنك. ويتناول الفصل المقبل آفاقا أوسع، ومنها دراسة الحصول على التمويل، وتنافسية القطاع، وقدراته، والظروف الإطارية. كما سيجري النظر في نتائج تحليل القطاع على الصعيد العالمي. ويملك كل بلد عضو مواردَه الطبيعية ومواطن قوة صناعية ومجالات خبرة، غير أنه لدى البلدان الأعضاء قواسم مشتركة وهي تمثل عاملا حاسما للكشف عن إمكاناتها. وتخضع البلدان الأعضاء في البنك، البالغ عددها سبعة وخمسين بلدا، للتقييم تصنّف إلى مجموعات لإتاحة فهم أفضل لمواطن قوّة كلّ منها والفرص المتاحة أمامه وإعداد خطط عمل مخصّصة في المستقبل.

التقييم والتجميع

استُند في عملية التجميع إلى مدى ملاءمة قطاع المنسوجات والملابس ونضجه في كل بلد. واستُخدم **الاعتماد على المواد الخام** و**أنشطة التصدير** كمعيارين رئيسيين للتقييم، وهما عاملان يرتبطان على نحو كبير بوضع البلد في القطاع. ويمثل وجود المواد الخام، مثل القطن أو الصوف، عادةً منطلقا عند الدخول في سلسلة القيمة العالمية لقطاع المنسوجات والملابس.

معايير العملية وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في البنك

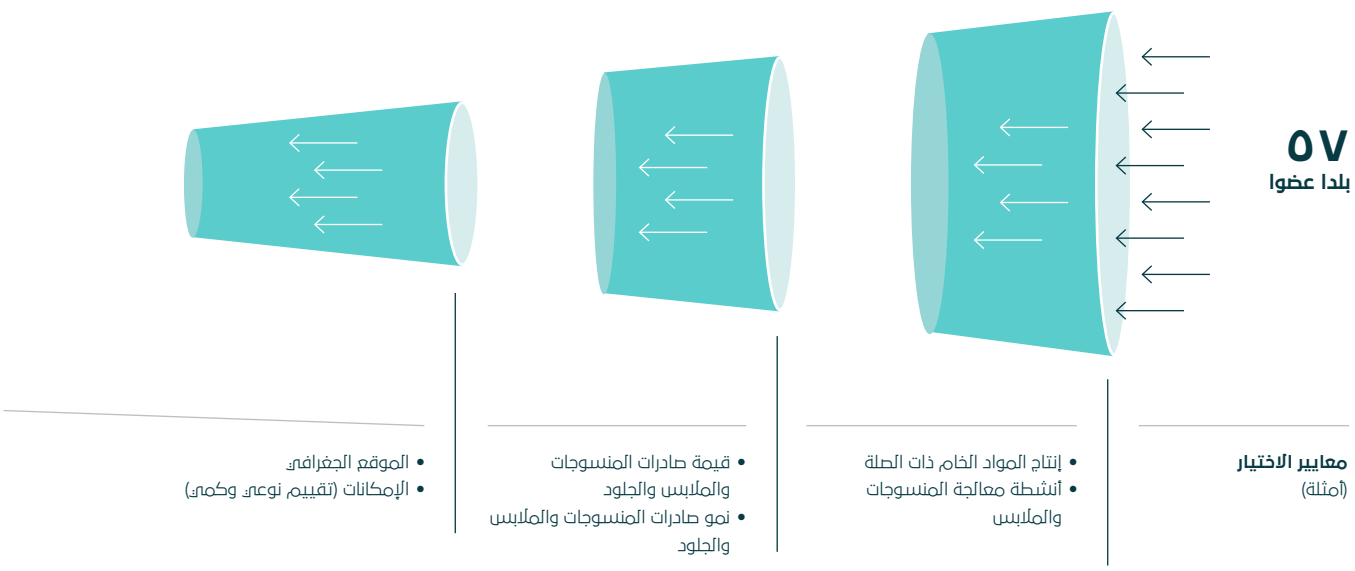

ثلاث مجموعات مختلفة من البلدان الأعضاء

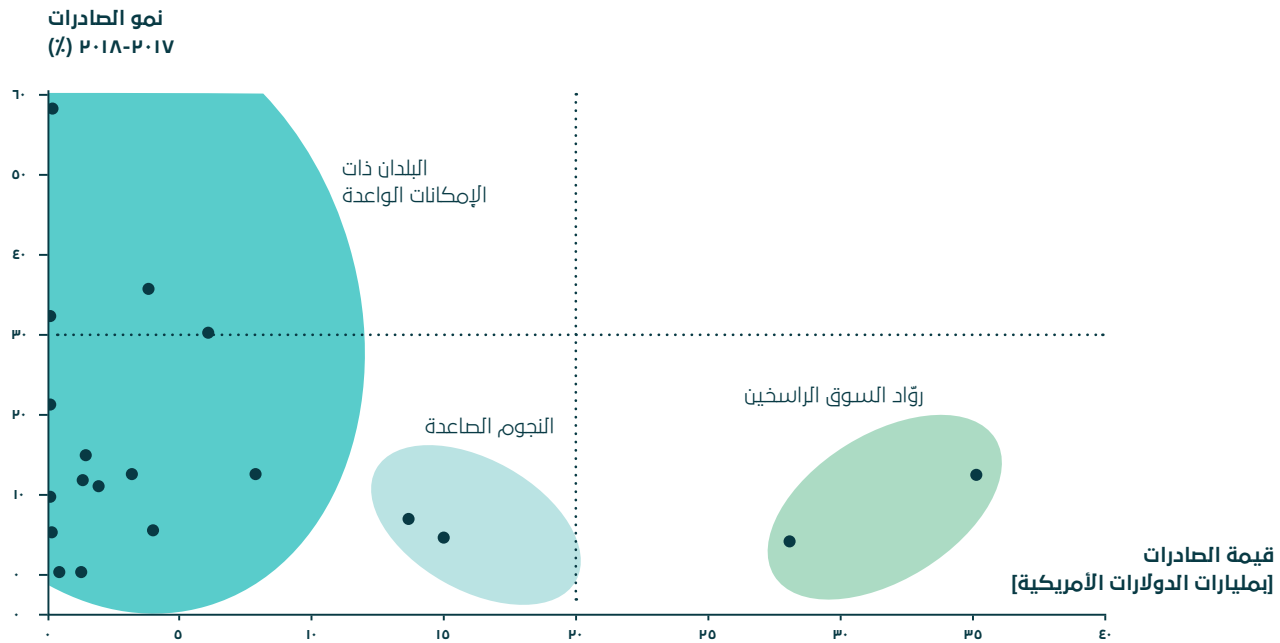

ويتيح ذلك عادةً التكامل العمودي في مرحلة القيمة المضافة المتمثلة في غزل الألياف غير المعالجة لتحويلها إلى خيوط.

ويعتمد هذا القطاع كثيرا على الصادرات، ويمثل الحجم التجاري عاملا رئيساً لتحديد حالة تطوّره وقوته. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على البلدان الأعضاء في البنك لأن أسواقها الداخلية صغيرة مقارنةً بالمناطق القائمة على الاستيراد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ونتيجة لذلك، اعتمد التحليل على قيَم التصدير (بملايين الدولارات) وأرقام نمو الصادرات (من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٨) لتشكيل المجموعات.

النتائج

حدّدت هذه العملية **ثلاث مجموعات ذات صلة**.

تضمّ المجموعة الأولى **روّاد السوق الراسخين**. وهم أطراف فاعلة مسيطرة تمثّل ٢٠٪ من قيمة صادرات البلدان الأعضاء في البنك من المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية. وتحتل بنغلاديش مثلا المركز الأول في ترتيب البلدان الأعضاء في البنك فيما يتعلق بقيمة صادرات المنسوجات والملابس، وهي تعزز مهاراتها باستمرار لإنتاج مزيد من فئات المنتجات المعقّدة. تليها تركيا في المركز الثاني فيما يتعلق بقيمة الصادرات. ويحتل هذا البلد مكانة جيدة كمركز إبداع في مجال الموضة.

وتستحوذ **مجموعة النجوم الصاعدة** على حصة ١٠٪ من قيمة صادرات المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية، كما أن لديها طموحات قوية للنمو. وتبلغ قيمة صادرات باكستان حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي ونمت بنسبة ٤٪ من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٨. ويعدّ هذا البلد طرفا فاعلا مهمّاً في القطاع كونه يغطي تماما سلسلة القيمة العالمية، ومنها المواد الخام -وخاصة القطن – والمعالجة الأولية والثانوية.

أما البلدان التي دخلت السوق حديثاً انطلاقا من قاعدة صغيرة فتقع في فئة **البلدان ذات الإمكانات الواعدة**. فقد ضاعفت مصر وأوزبكستان، مثلا، معدلات نمو صادرتهما من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٨ بحجم صادرات لا يقل عن ٥ مليارات دولار أمريكي.

١.٣
التوصيات

روّاد السوق الراسخون

تنافسية القطاع		**تعزيز الشراكات والتضافر** • الدخول في شراكات استراتيجية مع كبار المصنّعين وشركات التجزئة التي لديها مكانة مهمة لكي تصبح هذه البلدان بمثابة صلة الوصل الوحيدة لجميع المراحل في سلسلة القيمة ومن ثمّ زيادة القدرة التنافسية وإنشاء القيمة • دعم التضافر الأفقي داخل القطاع لتحقيق الكفاءة واكتساب قوة تفاوضية أمام المورّدين
قدرات القطاع		**المسارعة إلى اعتماد التكنولوجيا** • ينبغي أن تصبح هذه البلدان سباقة إلى تبني أحدث التكنولوجيات الملائمة مثل برمجيات العينات الرقمية والقص المؤتمت • دعم شركات التكنولوجيا الناشئة في قطاع المنسوجات والملابس للتشجيع على إنشاء نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا
		بناء الدراية الفنية والمهارات • تنفيذ برامج تدريب للموظفين لضمان مواكبتهم للتطوّرات التكنولوجية وتأمين الوظائف رغم تزايد الأتمتة • الاستفادة من المهارات التكنولوجية الخارجية بالاستعانة بخبراء القطاع المختصين في التكنولوجيا من الخارج • توفير تعليم مرتبط بالتكنولوجيا منذ الصغر (مثل تعليم تكنولوجيا المعلومات في المدارس والجامعات).
الظروف الإطارية		**التحول إلى نموذج يحتذى به في الاستدامة** • تحديد المجالات الأكثر أهمية لتحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المحلية • وضع خطة عمل عشرية، مع ضمان الرصد الكمي والإسناد الواضح للمسؤوليات • زيادة التنافسية في عالم يطالب بالاستدامة عن طريق إتاحة اقتفاء أثر اللباس والاستفادة من القدرات الرقمية لضمان انتقال المعلومات بين المنتجين والمصنّعين
فرص الحصول على التمويل		**التحوّل إلى وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر** • تسهيل تدفق رأس المال (مثلا عن طريق تطبيق لوائح تنظيمية وضرائب محفزة للمستثمرين) للاستثمار في البحث والقدرات التكنولوجية والتكنولوجيات

النجوم الصاعدة

زيادة التنويع

- البحث في توسيع مجموعة المواد الخام لعرض مدخلات متنوعة على المموّنين وتحسين حصة السوق
- عرض مجموعة جذابة من فئات المنتجات في القطاع، وفي الوقت ذاته تبوأ مكانة ريادية في فئة واحدة من شأنها لفت انتباه المموّنين الدوليين

تحديث الدعامة الميكانيكية

- تحديث الآلات والمصانع القديمة لزيادة كفاءة وجودة الأقمشة المنتجة
- اندماج صغار المصنّعين لتمويل الاستثمارات وزيادة مستويات التصنيع
- تطبيق تكنولوجيات لتصنيع منتجات في المجالات التي تعدّ نقطة قوة البلد

تحسين البنى التحتية

- الاستثمار في تحسين البنى التحتية لجذب المستثمرين الدوليين والعلامات التجارية الدولية التي تعير اهتماما خاصاً لهذه القدرات عند ممارسة أنشطة الأعمال
- التركيز أولاً على إنشاء شبكات النقل الملائمة والإمداد بالطاقة

تنفيذ أفضل الممارسات والعمل بنظام الشهادات

- الاعتماد على نظام الشهادات والمعايير الصناعية لضمان الامتثال للمعايير (الاستدامة الاجتماعية والبيئية)
- تشجيع البرامج الجامعية وبرامج التدريب ذات الطابع الصناعي لتحسين مؤهلات اليد العاملة في القطاع

تحسين فرص الحصول على التمويل

- تنفيذ برامج قروض/قروض مصغّرة مواتية
- زيادة الرؤية فيما يتعلق بقدرات البلد وتنافسيته لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

البلدان ذات الإمكانات الواعدة

دمج العمليات التمهيدية

- زيادة القيمة المضافة عن طريق المعالجة الإضافية للمواد الخام وتحديد مكمن منتجات لخلق ميزة تنافسية عالمية
- الدفع بالقطاع قُدُماً نحو منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثلاً من خلال إنتاج القطن العضوي

بناء القدرات وضمان إمداد مستمر

- توسيع قدرات إنتاج المنسوجات والانخراط في شبكات متكاملة تكاملا رأسيا أكبر
- ضمان التدفق المستمر للمواد بين مختلف مراحل توليد القيمة

ضمان مدة تسليم سريعة

- تطوير بنى تحتية لوجستية، مثل الموانئ البحرية والمطارات والطرق والسكك الحديدية للوصول إلى أسواق المبيعات الرئيسية لتحسين تنافسية مدة التسليم
- وضع ركيزة رقمية واتصال سريع بالإنترنت لتحسين تدفق المعلومات

الاعتماد على قطاع المنسوجات والملابس كصناعة بادئة

- إطلاق العنان للنمو الاقتصادي على الأمد البعيد وإضفاء الطابع الصناعي عن طريق التركيز على تدابير مفيدة للقطاع
- تسهيل التجارة وتسريع التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مناطق مخصصة لتجهيز صادرات المنسوجات والملابس والتركيز على تقليص الرسوم الجمركية لهذه المناطق في إطار مفاوضات تجارة حرة أولية

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- إتاحة فرص الحصول على التمويل والخبرة من الشركاء الأجانب لتطوير القطاع

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل

الوضع الراهن، وسيناريو سنة ٢٠٣٠ بحسب كل مجموعة

يتطلب تجسيد الإمكانات في قطاع ما جهوداً والتزاماً. وعليه فإن تحديد الحالة الراهنة للقطاع يعدّ مؤشرا جيدا على نجاحه المحتمل مستقبلاً.

وبعد توزيع البلدان الأعضاء في البنك على مجموعات بناءً على إمكاناتها في قطاع المنسوجات والملابس، تتمثّل الخطوة التالية في تقييم مدى استعدادها للتنافس في الأسواق العالمية. ويمكن إنجاز هذا التقييم من خلال إعداد تقييمات استعداد فردية.

ويُبرِزُ القسم الأول من هذا الفصل المنهجية المعتمد عليها. أما القسم الثاني فيقدّم تقييمات استعداد مفصلة لثلاثة بلدان على سبيل المثال من كل مجموعة وهي: تركيا (مجموعة روّاد السوق الراسخين) وباكستان (مجموعة النجوم الصاعدة) ومصر (مجموعة البلدان ذات الإمكانات الواعدة).

المنهجية المتبعة في تقييم الاستعداد

لتقييم استعداد البلدان الأعضاء التي سيُدرس وضعها في قطاع المنسوجات والملابس، صُنّف كل بلد وفقاً لأربعة أبعاد تتضمن ١٤ مؤشرا إجمالاً. وصُمّمت هذه العلامات لتقييم درجة الاستعداد الصناعي للبلد للاندماج في الصناعة العالمية والتنافس في السوق المفتوح. وهي تعتمد على معايير التنمية الصادرة مثلاً عن الأمم المتحدة والبنك الدولي، فضلاً على آراء الخبراء. وبناءً على الدمج بين هذه الأبعاد والمؤشرات يمكن إلقاء نظرة شاملة على الوضع الراهن لقطاع المنسوجات والملابس في البلد وإبراز الأعمال المحدّدة المطلوب إنجازها لتعزيز هذا الموقع.

وتُبيّن المناطق الحمراء والبرتقالية والصفراء والخضراء درجة الاستعداد للتنافس على الصعيد العالمي والمنطقة الحمراء هي الدرجة الأدنى. ويُعرض المستوى الحالي للبلد لكلّ مؤشر على شكل خط أبيض، كما يُعرض موقعه المحتمل مستقبلاً على شكل خط أسود. فيما تُبرِزُ الومضات الحمراء المجالات الرئيسية للعمل المطلوب القيام به.

الأبعاد والمؤشرات

فرص الحصول على التمويل: توجد أنواع مختلفة من التمويل، وتُستخدم ثلاثة منها كمؤشرات وهي: التمويل المُيسّر والدَّيْن وحقوق الملكية. وتكون المنَح التي تقدّمها الجهات المانحة لتطوير قطاع ما عادةً أوّل مصدر للتمويل. وموازاة مع بناء القطاع، يتمثل مصدر التمويل الآخر في الدَّيْن الذي يتطلب من المقترض المخاطرة. وأخيراً، يمكن أن يقدّم المستثمرون من القطاع الخاص رأس مال سهمي من الخارج. وتُعرف هذه الاستثمارات بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تنافسية القطاع: يتمثل المؤشر الأول في القدرات الإنتاجية المحلية، ويشير إلى حصة البلد ونطاق تنوعه في إنتاج المواد الخام. وتبعاً لسلسلة القيمة العالمية، يبين التصنيع الأولي/

تقييم الاستعداد للمستقبل

أبعاد التقييم

الأداء الممتاز
القدرة التنافسية الكاملة على المستوى العالمي، وأفضل الممارسات في الابتكار والكفاءة

الأداء المقبول
سلاسل القيمة المندمجة جزئيا، ومعوقات الإنتاجية والابتكار

إمكانية التحسين
التنافسية على الصعيد الوطني، ومعوقات الشروط الإطارية

العجز الحاد
التركيز على الكفاف والأسواق المحلية، ونقص فرص الحصول على التمويل

الموقع المحتمل سنة ٢٠٣٠
المستوى الحالي
مجالات العمل الأساسية

قدرات القطاع

فرص الحصول على التمويل

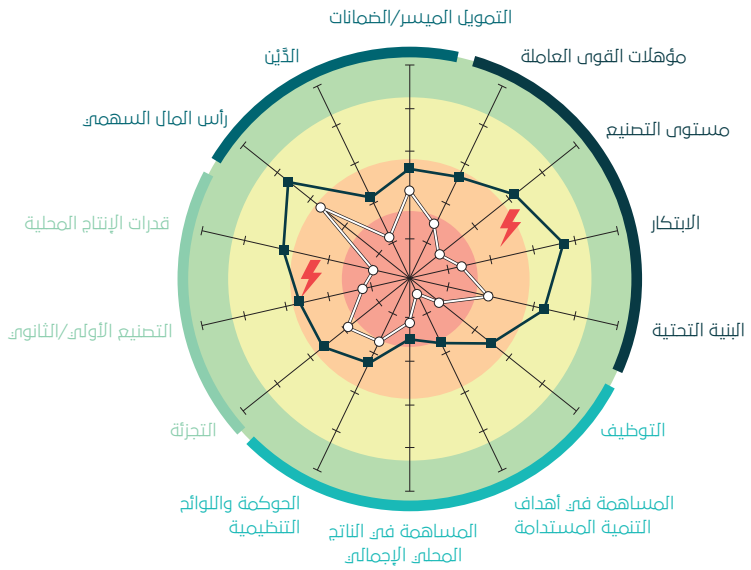

الظروف الإطارية

تنافسية القطاع

الثانوي مدى قوة البلد في تصنيع سلع المنسوجات والملابس. وأخيراً، يبين مؤشر التجزئة ما إذا كانت الشركات المحلية تبيع منتجات نهائية من خلال علاماتها التجارية الخاصة بها ومدى نجاحها في ذلك.

قدرات القطاع: تقيس مؤهلات اليد العاملة مستويات التعليم وتوافر العمال من ذوي المهارات الملائمة لقطاع المنسوجات والملابس. وتشير مستويات التصنيع إلى الهيكل الذي يقوم عليه القطاع وتمثل درجة الطابع المهني لقطاع المنسوجات والملابس في البلد. أما الابتكار فيبيّن مدى الطابع المؤسسي لتقنيات الإنتاج المبتكرة. في حين يشمل التوفر على البنية التحتية المطلوبة سهولة النقل والبنى التحتية الأساسية مثل الإمداد بالكهرباء.

الظروف الإطارية: يقيم مؤشر التوظيف مدى مساهمة القطاع في إنشاء الوظائف في البلد. وتبين المساهمة في أهداف التنمية المستدامة أمورا منها استدامة الموارد المستخدمة والتحسينات المتعلقة بالمعايير الاجتماعية. أما الحوكمة واللوائح التنظيمية فتقيس نوعية الإطار القانوني والسياسي الذي يؤثّر في قطاع المنسوجات والملابس.

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل – روّاد السوق الراسخين

تركيا نموذجًا

يتمثل **"روّاد السوق الراسخين"** في البلدان التي لديها باع طويل في قطاع المنسوجات والملابس وطموحات نمو قوية. وللحفاظ على تنافسيتها، ينبغي على هذه البلدان اكتساب كفاءة أكبر عن طريق الاستثمار في أحدث الآلات والرقمنة وزيادة الاندماج داخل القطاع. كما ينبغي عليها أن تصبح مثالا يحتذى به في القطاع عن طريق الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتناول هذا المثال بالتفصيل حالة جمهورية تركيا كونها تنتمي إلى هذه المجموعة.

نظرة عامة إلى البلد

تركيا بلد عابر للقارات، يقع جنوب غرب آسيا وجنوب شرق أوروبا. ويناهز عدد سكانها ٨٢ مليون نسمة بزيادة قدرها مليون نسمة إضافية سنوياً. ويبلغ الدخل المحلي الإجمالي لتركيا ٩٨٠ مليار دولار أمريكي، ما يضعها في المركز الثاني من بين البلدان الأعضاء في البنك.

وبوصفها السادسة بعد أكبر مورّد للملابس في العالم، تعدّ تركيا من الجهات الفاعلة الرئيسة في قطاع المنسوجات والملابس وبلدا مجاورا مهمّا يستعين به الاتحاد الأوروبي. وفي سنة ٢٠١٧، شَكّلَ قطاع المنسوجات والملابس ٦،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الداخلي للبلد و٢٧،٨٪ من اليد العاملة الصناعية. ويعدّ التصنيع من أهم ركائز هذا القطاع في تركيا.

تقييم الاستعداد

إجمالا، تعد تركيا جهة فاعلة ذات باع طويل في قطاع المنسوجات والملابس العالمي. وتتمتع بأداء متين في جميع المؤشرات الخاصة بتقييم البلدان. وتتميز عن غيرها من البلدان المُصنِّفة بتنفيذها للمعالجة الأولية/الثانوية من خلال يدها العاملة المدرّبة جيداً وقدرات التصميم الفنية والإبداعية التي لديها وقربها من الأسواق الاستهلاكية. ومستقبلا، سيكون إدماج تركيا لقطاع يتسم بقدر كبير من التجزؤ وللابتكار التكنولوجي، عاملا أساسياً للدفاع عن موقعها بنجاح أمام المنافسة من آسيا.

فرص الحصول على التمويل

تتمتع تركيا بأداء مقبول فيما يتعلق بالحصول على التمويل المُيسَّر والدَّيْن والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونظرا لأهمية قطاع المنسوجات والملابس التركي، تدعم الحكومة المحلية المزارعين والمنتجين عن طريق التمويل الميسَّر والضمانات. وتوجد فيها، مثلا، مستويات منخفضة من الضرائب على الشركات الناشطة في هذا القطاع. كما يتطلب إنشاء شركة جديدة أقل من سبعة أيام، ما ينتج عنه بيئة مواتية للأعمال في هذا القطاع.

وتعدّ القروض دعامة مهمة في تمويل تصنيع المنسوجات والملابس. وقد اعتمدت الحكومة التركية مؤخرا قروضاً تصل قيمتها إلى ٣٥ ٠٠٠ دولار أمريكي بمعدل فائدة أقل بنسبة ٢٪ لصالح قطاع المنسوجات.

وفيما يتعلق برأس المال السهمي، يمثل متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر ١،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر موجبا، غير أنه تراوح ما بين ٨،٦ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٩ و١٢،٩ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠١٨.

تنافسية القطاع

مقارنة بالمنافسين مثل الصين وفيتنام، تتمتع تركيا بالأفضلية في مجال الإنتاج الأولي والثانوي.

وفيما يتعلق بقدرات الإنتاج المحلية من المواد الخام، تملك تركيا نسبة ٤٪ من حصة السوق العالمي للقطن و٣٪ من حصة السوق العالمي للصوف، ولديها تاريخ عريق في إنتاج الصوف، وهي أيضاً من البلدان الرائدة في إنتاج القطن العضوي. وتركيا نشطةٌ أيضاً في إنتاج الألياف الصناعية، بمساهمة نسبتها ٢٪ من حجم الإنتاج العالمي.

وتملك تركيا مواطن قوة في مجال التصنيع الأولي/الثانوي الماهر والموثوق به لمنتجات الملابس. وهي واحدة من البلدان الأعضاء الرائدة في توريد الدنيم والمنتجات المحبوكة وثاني أكبر مُصدِّر للمنسوجات إلى الاتحاد الأوروبي (بعد الصين)، حيث يتمثل المستوردون الأوائل الثلاث للمنتجات التركية في ألمانيا (١٣٪) وإسبانيا (١٠٪) والمملكة المتحدة (٩٪).

تقييم الاستعداد: تركيا

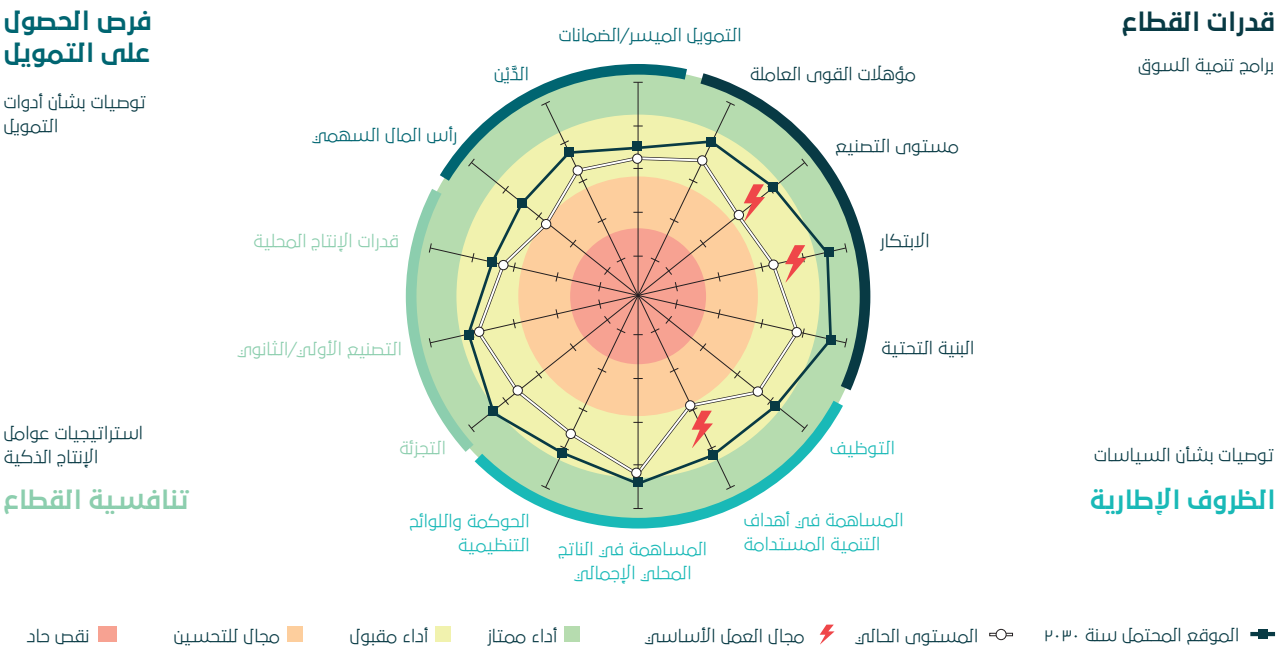

وتسجل تركيا أداءً قوياً في مجال التجزئة ويتمتع تجار التجزئة فيها بحضور قوي داخلياً ويوسّعون حضورهم دولياً. وتستحوذ شركة "LC Waikiki"، مثلاً، وهي علامة تجارية لملابس الرجال والنساء والأطفال، على ١٧٪ من حصة سوق الملابس والأحذية الرياضية وهي مختصة في البيع بالتجزئة في تركيا وتنشط أيضاً في ٤٧ بلداً. كما تسجل شركة "Mavi" أداءً قوياً، بعدما بدأت نشاطها كمصنّع لفائدة العلامات التجارية الدولية الرائدة قبل أن تتطور إلى علامة تجارية عالمية وشركة تجزئة.

قدرات القطاع

تسجّل تركيا أداءً جيداً فيما يتعلق بالقدرات غير أنه بالإمكان تحسينه في العقد المقبل. ورغم أن تركيا تملك يداً عاملة مؤهلة جيداً، فإنّ هناك ضغطاً من الشرق البعيد لتحديث آلات وعمليات التصنيع. ولكن، لماك كانت أغلب شركات المنسوجات والملابس شركاتٍ صغيرةً ومتوسطةً، فإنها تفتقر في أغلب الأحيان إلى الوسائل المالية للقيام بالاستثمارات الضرورية.

وتتمتع تركيا بميزة تنافسية قوية أمام البلدان الأخرى فيما يتعلق بمؤهلات اليد العاملة. ولدى هذا البلد العديد من المدارس والجامعات التي تركز على قطاع المنسوجات والملابس. ولديها أيضاً موظفون مؤهلون جيداً ويتلقون تدريبا ملائما، ما يتيح لهم إنتاج عينات معقّدة ودقيقة ومنتجات ذات جودة عالية. غير أن ينعكس أيضاً على مستوى الأجر الأدنى (٣٤٠ دولار أمريكي) الذي يفوق إلى حد كبير الأجر الأدنى (٩٥ دولار أمريكي) في بنغلاديش مثلاً.

ويسجل البلد أداءً مقبولا فيما يخص مستوى التصنيع. وفيما تعد تركيا رائدة في تصدير المنسوجات والملابس، إلا أن قطاعها يبقى مجزأ إلى حد كبير، كما يبين ذلك عدد الموظفين في حوالي ٩٠٪ من شركات القطاع الذي يَقِلُّ عن ١٠ موظفين. كما أن الشركات التي لديها الموارد الضرورية للحفاظ على عمليات إنتاجية حديثة قليلة للغاية.

وتعد المنافسة من الصين حافزا لتركيا لزيادة الابتكار التصنيعي. وفي سنة ٢٠١٨، استثمرت تركيا في آلات جديدة، مثل مصانع الغزل والحياكة والغسل والصباغة. غير أنه نظرا لتراجع مزايا تركيا المتعلقة بالقرب من السوق والمرونة والجودة، فإن الاستثمار في آلات وعمليات إنتاج محسنة يبقى ضرورياً.

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل – روّاد السوق الراسخين

تركيا نموذجًا

وقد احتلت جودة البنى التحتية في تركيا المركز ٢٨ من بين ١٣٧ بلدا في سنة ٢٠١٧ في مؤشر البنى التحتية. وتنفَّذ في هذا البلد مشاريع ضخمة في مجال البنى التحتية بين سنة ٢٠١٧ وسنة ٢٠٢٣ مثل المطار الدولي لإسطنبول أو قناة إسطنبول، ما سيتيح تحسين مدة التسليم.

الظروف الإطارية

تدعم الظروف الإطارية في تركيا قطاع المنسوجات والملابس في جهودها الهادفة إلى التميّز. ورغم أن هذا القطاع يسجّل أداءً جيدا فيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هناك إمكانات لزيادة المساواة بين الجنسين في اليد العاملة.

ويحتل **التوظيف** في قطاع المنسوجات والملابس مركزا مقبولا. وكونها جهة فاعلة قوية وإحدى الأمم الرائدة في تصدير الملابس، توظّف تركيا ٢٧،٨٪ من يدها العاملة التصنيعية في قطاع المنسوجات والملابس.

وفيما يخص مساهمتها في **أهداف التنمية المستدامة**، حصلت تركيا على علامة ٦٨،٥ على ١٠٠ في سنة ٢٠١٩. وتنطوي المساواة بين الجنسين على إمكانات هائلة في هذا البلد، خاصة فيما يتعلق بالفوارق في العمل غير المدفوع الأجر والمدفوع الأجر وتمثيل النساء في الهيئات العليا للشركات. لكن تركيا أدخلت تغييرات لزيادة الاستدامة. وفي سنة ٢٠١٧، اعتمدت تركيا خطط الإنتاج النظيف في ١٣٦ مصنعا للمنسوجات والملابس للاقتصاد في استهلاك الماء والكهرباء.

ويقدم قطاع المنسوجات والملابس مساهمة مميزة في **الناتج المحلي الإجمالي** لتركيا بنسبة ٦،٦٪.

وفيما يتعلق **بالحوكمة والتنظيم**، حصلت تركيا على علامة ٧٦،٨ على ١٠٠ في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بفضل القوانين التي تسهل تسجيل الشركات وبدء النشاط والتجارة العابر للحدود. كما تعدّ عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي ميزة مهمة للغاية تعفيها من الرسوم الجمركية أو القيود على الكميات. غير أن حل حالات الإعسار يتطلب وقتا كبيرا ومسارا مُكلّفا ومعدل التعافي يبقى منخفضا نسبيا. كما أن الاستقرار السياسي يبقى مصدر قلق للبلد ولشركائه التجاريين.

سيناريو سنة ٢٠٣٠

يُتوقع من روّاد السوق الراسخين توطيد موقعهم في السوق بحلول سنة ٢٠٣٠، ما يتيح نموا إضافيا لقطاع المنسوجات والملابس.

ولا تُشكّلُ تركيا استثناءً وستكون لديها بحلول سنة ٢٠٣٠ استثمارات في البنى التحتية، ما سيتيح لها تعزيز موقعها كأحد المصدّرين الرائدين. ومن المنتظر أيضاً أن تطبق تركيا **تكنولوجيات متطوّرة** مهمة في إنتاج المنسوجات، ويُفترض أن يحسّن ذلك سرعة ومرونة في الإنتاج للاستجابة على نحو فوري لاحتياجات تجار التجزئة وجعل تركيا تتبوأ مكانةً كشريك استراتيجي موثوق به لدى العلامات التجارية.

ولتمويل الاستثمارات المطلوبة، يُتوقع من تركيا أن تزيد من **التضافر** عن طريق دمج قدرات وتجميع موارد شركات المنسوجات والملابس. وهذا الأمر سيشجع تبادل المعارف والكفاءة داخل القطاع، ما يحسن من قدراته التنافسية.

وبإمكان تركيا أيضاً، بوصفها رائدة حقيقية في القطاع، أن **تتبنى أكثر أهداف التنمية المستدامة.** أما بخصوص المسائل الجنسانية والمسائل المتعلقة بالدخل، فإن تركيا بإمكانها تحسين أدائها كثيرا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأن تصبح مثالا يحتذى به في التنمية المستدامة لباقي المعنيين بالقطاع في العالم.

التدابير الموصى باتخاذها

فيما تعد تركيا جهة فاعلة مرموقة في قطاع المنسوجات، إلا أنه لا يزال ثمّة مجالٌ للتطوّر أكثر لتجسيد سيناريو سنة ٢٠٣٠ المذكور آنفاً.

أولا، **يكتسي الاستثمار في تكنولوجيا إنتاجية وعمليات مبتكرة** أهمية بالغة، وهذا الأمر سيتيح لتركيا الحفاظ على الجودة وفي الوقت ذاته تزويد نفسها بأفضلية فيما يتعلق بتكلفة اليد

العاملة. ويمكنها أيضاً الاستفادة من الرقمنة. فالعيّنات الرقمية للمنتجات مثلاً بإمكانها تحسين مدة ومرونة الإنتاج من خلال إتاحة الاطلاع عليها فورياً وضبطها حسب احتياجات العملاء. ويمكن للمنظمات النشطة في قطاع المنسوجات بدء وقيادة مسار الابتكار هذا عن طريق حشد الدعم للحصول على إعانات حكومية لتمويل الاستثمار. ويمكنها أيضاً التفاعل مع رواد التكنولوجيا، مثل الشركات الناشئة أو شركات الهندسة للحصول على معلومات معمّقة بشأن اتجاهات الصناعة العالمية التي يمكن تطبيقها على تصنيع المنسوجات والملابس.

ويمكن أن يسهل **التضافر** المتزايد أيضاً الاستثمار.

ويستطيع البنك، بصفته جهة تمكين للصناعة، أن يساعد الشركات على تجميع الموارد لزيادة الابتكار. فتضافر الجهود بين الشركات لن يجعل الاستثمار ميسرا أكثر فحسب، كونها تتلقى تمويلا من صناديق موحدّة، بل سيزيد أيضاً كفاءة الإنتاج ويمكن أن يتيح استخداما أكبر للآلات. ويمكن استخدام المنصة التي يشغّلها البنك على الإنترنت لتسهيل هذا المسار، ما يتيح للشركات تحديد الشركاء المحتملين بناءً على تشابه الاختصاصات ومتطلبات الاستثمار. كما يمكن أن تتيح منظمات القطاع المحلية التبادلات بين المصنّعين وتسهّل الاندماج بين الشركات.

وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئة والاستقرار السياسي، فإن **التحسينات المستدامة** تعدّ أمرا حتمياً لأن علامات الموضة العالمية تطالب بها نيابةً عن عملائها. أما بالنسبة لمسألة المساواة بين الجنسين، فهي تشهد تخلفاً حالياً كون النساء يشغلن الوظائف التي تتطلب مهارات قليلة وبأجور منخفضة في قطاع المنسوجات والملابس. وستتيح زيادة مستوى مؤهلات النساء العاملات في هذا القطاع لهن الانتقال إلى وظائف أكثر جاذبية. ويمكن أن تنفذ المنظمات التركية الناشطة في قطاع المنسوجات والملابس برامج خاصة بالمواهب النسائية ومبادرات للتواصل لسد الفجوة القائمة بين الجنسين، ما قد يساهم في تحسين الأداء المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

ولتحسين الاستدامة البيئية، يمكن العمل بنظام الشهادات للإنتاج المستدام وطرائق التصنيع المستدامة. وقد أُدرِجَ في الماضي وسم جودة بنجاح، وهو الوسم "TURQUALITY" الذي يبين منشأ الملابس، والأهم من ذلك، يدعم الحرَف اليدوية وجودة المنتجات التركية. ويمكن لصانعي الملابس الأتراك الاستفادة من وسم للاستدامة بنفس الطريقة لإبراز قدراتهم العالية وضمان اقتفاء المنتجات لتجار التجزئة الدوليين. غير أن تنفيذ الاقتفاء التام سيتطلب استثمارا كبيرا. ولذلك، يمكن للمنتجين المحليين الدخول في شراكات مع منظمات غير حكومية تركّز على الاستدامة أو المشاركة في عروض الأزياء خارج تركيا للحصول على التمويل من المستثمرين.

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل – النجوم الصاعدة

باكستان نموذجًا

لدى **"النجوم الصاعدة"** مثل باكستان قطاع منسوجات وملابس قوي، غير أنها تواجه صعوبات هيكلية في مجالاتٍ مثل البنى التحتية والتمويل. وهي بحاجة أيضاً إلى التركيز على الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية والاستقرار السياسي.

نظرة عامة إلى البلد

يبلغ عدد سكان باكستان ٢١٢ مليون نسمة، ما يجعلها البلد الخامس بعد أكبر بلد في العالم من حيث التعداد السكاني بمتوسط عمر شاب يبلغ حوالي ٢٤ عاماً. وفي سنة ٢٠١٨، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلد ٣١٠ مليارات دولار أمريكي، ما جعلها تحتل المركز التاسع من بين البلدان الأعضاء في البنك والمركز ٤١ عالمياً.

و**قطاع المنسوجات والملابس** قطاع رئيسي في باكستان، يمثل ٨،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٤٠٪ من اليد العاملة و٥٩٪ من الصادرات. وهو قطاع قوي في إنتاج القطن، إذ إنّ باكستان هي الرابعة بعد أكبر منتج للقطن عالمياً وتحتل المركز الثالث عالمياً من حيث معامل الغزل لمعالجة القطن بنسبة ٥٪ من القدرات العالمية في مجال الغزل. كما تعتمد صادرات باكستان من المنسوجات والملابس اعتمادا كبيرا على القطن الذي يشكل قاعدة لنسبة ٩٥٪ من الصادرات.

تقييم الاستعداد

عموماً، تملك باكستان القدرات والمهارات لإنتاج منسوجات وملابس ذات جودة عالية. غير أنها لا تُعدّ بعدُ بلدا مُصنِّعاً آمنا وعالي الجودة وتفتقر إلى بعض البنى التحتية. ونتيجة لذلك، لا تميل الشركات العالمية إلى مزاولة أنشطة الأعمال في باكستان كما يتبين ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفض. غير أن ضمان الإنتاج الضروري وقدرات تصنيعية في محلها، يجعل هذا البلد ينطوي على إمكانات كبيرة لسنة ٢٠٣٠ وما بعدها.

فرص الحصول على التمويل

باستثناء المنح العديدة الموجودة، فإن الحصول على التمويل في باكستان يمكن أن يتحسن أكثر. وفيما يخص **التمويل الميسّر**، حددت وزارة صناعة المنسوجات أهدافا طموحةً لتسهيل استثمارٍ بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي في التكنولوجيا والآلات إلى جانب السماح باستيراد الآلات دون دفع رسوم جمركية. ونفذت الحكومة أيضا تدابير ملاءمة الاستثمار لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تحديث أعمالها وتطويرها. وفضلا على ذلك، توجد في باكستان منظمات مختلفة تدعم الشركة على مستوى سلسلة القيمة، مثل منظمة " All Pakistan Textile Mills Association" التي تدافع عن مصالح معامل النسيج في البلد.

ويعد تمويل **الدَّيْن** عن طريق القروض طريقة مهمة للشركات للاستثمار في الآلات، مع أن تخصيص الائتمان في باكستان مجحف كثيراً، إذ تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أقل من ١٠٪ من القروض الممنوحة. كما أن معدلات الفائدة المعمول بها لدى بنك دولة باكستان هي معدلات مرتفعة للغاية، إذ تبلغ حوالي ١٠٪، والبنوك الخاصة تعمل بمعدلات فائدة أعلى منها. وبسبب ذلك يسجل البلد معدلا أقل من المتوسط العالمي فيما يتعلق بسهولة الحصول على القروض.

وبإمكان باكستان تحسين استثمارات **رأس المال السهمي** فيها. ويعدّ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر فيها منخفضا نسبيا، إذ يبلغ ٢،٤ مليار دولار أمريكي، بالرغم من أن الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني المزمع إنجازه قد يساهم في زيادته. وفي إطار هذا الممر، التزمت الصين أيضاً بتعزيز الملابس الجاهزة والألياف الصناعية والمهارات التدريبية في قطاع المنسوجات في باكستان.

تنافسية القطاع

عموماً، تسجل باكستان أداءً مقبولا فيما يتعلق بالقدرة التنافسية بفضل حضور جيد في الإنتاج ومراحل المعالجة الأولية/الثانوية وبعض العلامات التجارية الدولية في قطاع التجزئة.

تملك باكستان قدرات إنتاجية محلية جيدة تنطوي على مواد متنوعة لقطاع المنسوجات والملابس. وهي أكبر منتج للقطن من بين البلدان الأعضاء في البنك وتنتج حوالي ٢،١٤ مليون طن سنوياً. كما أنها تنتج الجلد والصوف ولكن لديها حصة محدودة جدا في إنتاج الألياف الصناعية.

تقييم الاستعداد: باكستان

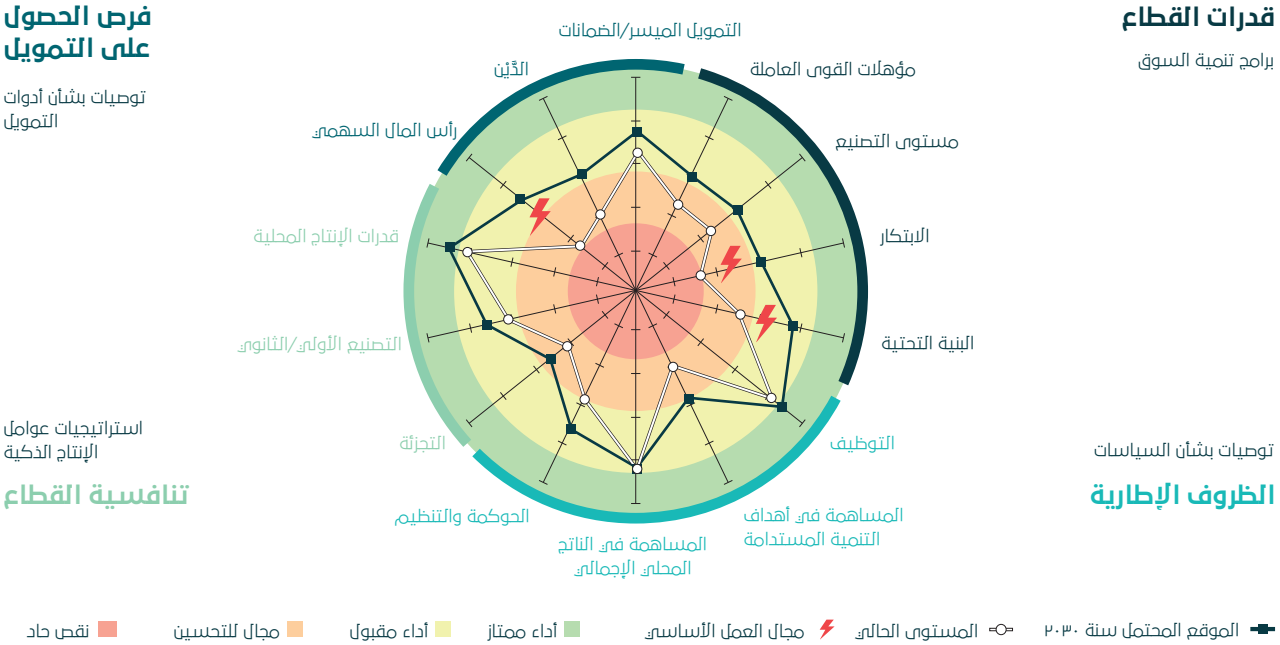

وتتأثر تنافسية البلد في مجال التصنيع الأولي/الثانوي بالتصوّر الموجود عن البلد. وتبلغ نسبة صادرات الملابس من باكستان ٢٪ فقط من الصادرات العالمية. ويمكن للبلد زيادة صادراته من خلال توسيع التركيز على مواد خام أخرى إلى جانب المنتجات القطنية. وتخضع الألياف الصناعية لرسوم استيراد أكبر مقارنة بالقطن وبالتالي فإنها تُستورد وتُعالج بكميات محدودة.

وتتمثل أهم المنتجات التي تصدّرها باكستان في السراويل والكنزات والأقمصة المحبوكة التي تمثل مجتمعةً أكثر من ٧٠٪ من الصادرات من الملابس. وتعد السراويل والجوارب فئتي المنتجات الوحيدتين اللتين تتجاوز حصتهما في السوق العالمي للصادرات نسبة ٣٪. وتمثل الخيوط والأقمشة المنسوجة حوالي ٤٪ من إجمالي الصادرات العالمية. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تستفيد باكستان من نقل الأنشطة خارج الصين. ويسجل قطاع المنسوجات والملابس في باكستان قيمة مضافة متينة بنسبة ٢٥٪.

وتوجد في باكستان علامات تجارية لقطاع التجزئة تنشط على الصعيد الدولي مثل "Khaadi" و"Élan"، إلا أنّ معظم الشركات الباكستانية في قطاع المنسوجات والملابس تركّز على السوق الداخلية. وتبيع الشركات الكبرى منتجاتها تقريبا بشكل حصري للمشترين الأجانب ولا تروّج لمنتجاتها بأسماء علامات تجارية خاصة بها.

قدرات القطاع

لا تزال قدرات باكستان في قطاع المنسوجات والملابس تحتاج إلى الدعم لكي تتطوّر أكثر. وتسجل باكستان أداءً جيدا نسبياً فيما يتعلق بمؤهلات اليد العاملة، مُحتلةً المركز ١٥٢ من بين ١٨٩ بلدا في مؤشر الأمم المتحدة للتعليم. وفيما يخص التعليم في مجال المنسوجات والملابس، بذلت باكستان جهودا لتعليم يدها العاملة من خلال الجامعات المتخصصة في الصناعات، مثل معهد باكستان للموضة والتصميم الذي يتعاون مع المدارس العالمية للموضة. كما أنشأت وزارة صناعة المنسوجات معاهد للتدريب الفني لتدريب يدها العاملة.

أما فيما يتعلق بمستوى التصنيع، فتستحوذ حوالي ١٠٪ من الشركات على ٩٠٪ من جميع الصادرات من المنسوجات والملابس. ولا يزال العديد من معامل النسيج في باكستان يعمل خارج القطاع الرسمي. وتسجل باكستان مستوى منخفضا من الابتكار في قطاع المنسوجات والملابس وتعتمد حالياً شركات تصنيع المنسوجات المتوسطة في باكستان على تكنولوجيا التسعينيات.

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل – النجوم الصاعدة

باكستان نموذجًا

والمطلوب هو الاعتماد أكثر على البحث والتطوير في قطاع القطن وأيضاً تحديث منشآت التصنيع.

وفيما يتعلق **بالبنى التحتية**، تحتل باكستان المركز ٨٢ بحسب مؤشر البنى التحتية لسنة ٢٠١٧ ويمكنها التحسّن أكثر. كما أن أسعار الطاقة المرتفعة تشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المنتجات النسيجية. غير أن البلد أرسى أسس مشاريع كبرى لتطوير البنى التحتية، ومنها الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.

الظروف الإطارية

باستثناء مساهمة باكستان في أهداف التنمية المستدامة، يعد الإطار العام أكثر من مقبول. فهي تحتل مركزا أعلى بقليل من المراكز المتوسطة للبلدان الأعضاء، إذ حققت المركز ٦١ في مؤشر سهولة مزاولة الأعمال.

ويوظّف قطاع المنسوجات والملابس في باكستان ٣،٦ مليون **عاملٍ**، ما يمثل ٤٠٪ من اليد العاملة الصناعية. وبالرغم من ذلك، ينطوي البلد على إمكانات لإنشاء مزيد من الوظائف، لا سيّما أن تمثيل النساء في إنتاج الملابس منخفضٌ.

وتبلغ **مساهمة** باكستان في **أهداف التنمية المستدامة** أقل من المتوسط مقارنة بالبلدان الأعضاء في البنك، إذ حصلت على علامة ٥٥،٦ نقطة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠١٩. غير أنها تعمل على عدة مبادرات لتحسين استدامتها مثل مبادرة "InoCottonGROW" التي انطلقت في سنة ٢٠١٧. ويشارك العديد من الشركات والجامعات والمنظمات الباكستانية في هذه المبادرة التي تدافع عن الاستخدام الكفء للمياه أثناء مرحلة معالجة المنسوجات والملابس.

وفيما يتعلق **بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي**، يساهم قطاع المنسوجات والملابس بنسبة ٨،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ككلّ ويمثل نسبة ٥٧٪ من الصادرات، ما يبرز أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الباكستاني.

ولا يزال أمام باكستان مجالٌ للتحسين فيما يخص **الحوكمة والتنظيم**. وبالرغم من تحسين الشروط القانونية في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الشركات الدولية لا تنظر بعدُ إلى باكستان بنفس النظرة الإيجابية مقارنة بالبلدان الأخرى المنتجة للملابس والمنسوجات. وقد أبرمت باكستان بعض الاتفاقات التجارية الجيدة، مثل خطة الأفضليات المعممة الإضافية (GSP+) التي منحها بموجبها الاتحاد الأوربي في سنة ٢٠١٤ وضعا يسمح لها بالدخول إلى الأسواق الأوروبية دون دفع رسوم جمركية. ومن المتوقع أن يستفيد قطاع المنسوجات والملابس في البلد كثيرا من المرحلة الثانية من اتفاقية التجارة الحرة الصينية الباكستانية التي بدأ نفاذها في سنة ٢٠٢٠ وألغت الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية القادمة من باكستان.

سيناريو سنة ٢٠٣٠

من المتوقع أن تصبح النجوم الصاعدة بحلول سنة ٢٠٣٠ جهات فاعلة أساسية في قطاع المنسوجات والملابس. وستُنتِجُ هذه البلدان مجموعة متنوعة واسعة من المواد الخام والمنسوجات والملابس المُعالَجَة من أجل التنافس في السوق العالمية.

ويُتوقع أن تبني باكستان **صورة قوية** في القطاع على الصعيد العالمي بوصفها بلدا مستقرا وموثوقا به ويمكنه التنافس في مجالي الإنتاج والمعالجة. وستحسّن التصور عنها بشأن الاستقرار الاجتماعي والبيئي والسياسي. ويُتوقّع أيضاً أن تأخذ من الصين حصص إنتاج أكبر لإمداد أسواق المبيعات في آسيا والشرق الأوسط.

ومن المتوقع أن تتحسن **فرص الحصول على التمويل** بالنسبة لهذا البلد الذي سيجذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة موفِّراً فرصا مشجعة للاستثمار في **تكنولوجيا وآلات حديثة**. وفضلا على ذلك، ستُعلن وزارة صناعة المنسوجات الباكستانية أيضاً عن **تنويع** مجموعة المواد الخام في البلد لإنتاج الألياف الصناعية إلى جانب القطن. وبالرغم من أنها مختصة في إنتاج السراويل، فإنّ باكستان بإمكانها تنويع فئات منتجاتها النهائية باستخدام مختلف المواد الخام وأيضاً الأمزجة.

ويُفترض أن يستثمر البلد على نحو مكثف في **البنى التحتية**. ومن شأن أسعار الطاقة أن تنخفض لأن باكستان بصدد الحد من جوانب القصور وضبط أسعار الكهرباء، مُنشئةً بذلك مستوى أسعار مواكبًا لما هو معمول به في البلدان المنافسة.

التدابير الموصى باتخاذها

تتمتع باكستان بقاعدة متينة تستند إليها لتحقيق سيناريو سنة ٢٠٣٠. غير أنه عليها أن تحسن الحصول على التمويل لتحديث التكنولوجيا المستخدمة والاستثمار في البنى التحتية لبناء صورة قوية لها باعتبارها بلدًا رائدًا في مجال الإنتاج والتحويل.

و**لتحسين فرص الحصول على التمويل** وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب على باكستان إنشاء بيئة جذابة تستند إلى إطار قانوني واضح. ويمكنها، في الوقت ذاته، الاعتماد على أدوات للتمويل ومنها برامج قروض محفزة مع تمديد مدة السداد أو ائتمانات مصغّرة لإتاحة خيارات جذابة للمنشآت الصغيرة والشركات الناشئة التي تريد إنماء أعمالها. كما يمكن للحكومة تقديم إعانات لمصنعي المنسوجات والملابس الذين يريدون الاستفادة من هذه التحسينات.

وفضلًا على ذلك، ينبغي لباكستان **الاستثمار في البنى التحتية** لإظهار قدرات البلد أمام المستثمرين الأجانب بصفته موقعا مواتيا للاستثمار. ويمكن لباكستان مواصلة جهودها لتنفيذ مشاريع متنوعة تهدف إلى تحسين البنى التحتية للبلد. وبفضل تحسين الكفاءة في مجال الطاقة، سيكون الإمداد بالطاقة أكثر موثوقية وأقلّ تكلفة، ما سيجذب مزيدا من الشركات العالمية.

كما أن باكستان بحاجة إلى **آلات وتكنولوجيا جديدة** لتحديث الإنتاج والمعالجة واللحاق بالمنافسين مثل فيتنام وكمبوديا. وينبغي على الشركات إضفاء الطابع المهني وتطبيق معايير على العمليات الإنتاجية من خلال استخدام آلات جديدة وتكنولوجيا حديثة.

وينبغي لهذا البلد **تنويع** استخدام موادّه الخام بالاعتماد أكثر على الألياف الصناعية التي ستصبح ملائمة أكثر بحلول سنة ٢٠٣٠. ولتحقيق ذلك، ينبغي لباكستان خفض الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الألياف الصناعية. وبالرغم من أنها مختصة في إنتاج السراويل والدنيم، إلا أنه ينبغي لباكستان توسيع مجموعة منتجاتها ككل لأن تجار التجزئة يطالبون بمجموعة أوسع من المواد وفئات المنتجات. وبالإمكان الاستعانة بعروض الأزياء والمعارض التجارية للمنسوجات لعرض منتجات البلد بوصفها خيارا مجدياً للسوق العالمية في هذه المجالات الجديدة.

ويمكن تحسين **الظروف الإطارية** في باكستان من خلال الحد من عدم تمثيل النساء في قطاع المنسوجات والملابس الباكستاني والتركيز على التطبيق الفعلي لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لوزارة صناعة المنسوجات في باكستان العمل بنظام التصديق للامتثال للمعايير المعمول بها في القطاع. وبفضل مجموعة منتجات مستدامة ذات مكانة جيدة، يمكن لهذه الوزارة تنظيم عروض أزياء ومعارض تجارية لجذب المشترين لشركات التجزئة الدولية وتقديم إطار يتيح التواصل بين شركات التجزئة والمصنّعين. وسيتيح القيام بذلك لباكستان بناء صورة قوية عنها في السوق العالمية للمنسوجات والملابس.

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل – البلدان ذات الإمكانات الواعدة

مصر نموذجًا

"البلدان ذات الإمكانات الواعدة" مثل مصر هي البلدان التي تشهد معدلات نمو قوية في مجال الصادرات ولكنها لا تزال بحاجة إلى تحديد موقعها في سلسلة القيمة العالمية. ويمكن لهذه البلدان تحسين هذا الوضع من خلال جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحديث القدرات التصنيعية وزيادة التصنيع.

نظرة عامة إلى البلد

مصر بلدٌ متوسطي يقع شمال شرق أفريقيا بين آسيا وأوروبا. ويبلغ عدد سكان مصر ٩٨ مليون نسمة ما يجعلها تحتل المركز الرابع عشرة عالمياً من حيث التعداد السكاني. وسجلت مصر في سنة ٢٠١٨ ناتجا محليا إجماليا بقيمة ٣٦٣ مليار دولار أمريكي مُحتلةً بذلك المركز السابع من بين البلدان الأعضاء في البنك.

ويساهم **قطاع المنسوجات والملابس** بنسبة ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي الداخلي لمصر، فيما يوظف ٥٪ من اليد العاملة ويمثل ١١٪ من مجموع الصادرات. ويركز هذا البلد على إنتاج المواد الخام، وهو معروفٌ بإنتاج نسالة الألياف القطنية الطويلة، ويعدّ أكبر منتج لها في أفريقيا. ومصر نشطة أيضا في مجال الجلود، وهي الثانية بعد أكبر منتج للجلود في أفريقيا. وتنتج أيضا الصوف. وقد أدت التحسينات المدخلة على معالجة النسيج إلى زيادة الاهتمام بمصر من مصنّعي الملابس بفضل قرب البلد من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقيات التجارية الجيدة التي أبرمتها معهما.

تقييم الاستعداد

عموماً، تسجل مصر أداءً متيناً في مجال البنى التحتية والحصول على التمويل. ولذلك فهي تنطوي على إمكانات جيدة لسنة ٢٠٣٠. ويمكن لهذا البلد التحسّن أكثر من خلال زيادة جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز موقعه في السوق بالاعتماد على التصنيع الأولي والثانوي وأيضاً الاستثمار في درجة أعلى من الابتكار.

فرص الحصول على التمويل

يسجل الحصول على التمويل في مصر مستوى مقبولاً وبعد أن خرج البلد من حالة عدم الاستقرار، اكتسبت سوق المنسوجات الثقة لدى المؤسسات المالية المصرية.

وتؤدي الحكومة دورا نشطا في قطاع المنسوجات والملابس من خلال تقديم **التمويل الميسر**. وفي سنة ٢٠١٨ مثلاً، خصصت مصر ١،٥ مليار دولار أمريكي لتحديث القطاع في مجالات مثل الغزل والحياكة والنسج والصباغة والتشطيب والطباعة والقص والخياطة.

ويمكن لشركات المنسوجات والملابس في مصر الحصول على **القروض** بالأساس من خلال بنك الاستثمار القومي والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ووزارتي الكهرباء والنفط بالنسبة لاستهلاك الغاز. وتضاعف تدفق الدَّيْن الخارجي بين سنة ٢٠١٥ وسنة ٢٠١٨ محققا نسبة ٤٠٪ من الدخل القومي الإجمالي في سنة ٢٠١٨.

وقد شجعت الإصلاحات الحكومية والتغييرات القانونية في سوق المنسوجات والملابس تدفق **رأس المال السهمي** الأجنبي نحو مصر. وفي سنة ٢٠١٨، بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى معتدلا نسبته ١،٩٪. وبفضل تزايد الاستقرار السياسي، يتمتع السوق المصري بإمكانات قوية لجذب مبالغ أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقد المقبل.

تنافسية القطاع

تنطوي تنافسية القطاع على مجال للتحسين. وتشتهر مصر بقطنها العالي الجودة، إلا أنه ينبغي عليها إدماج مراحل المعالجة التمهيدية للحفاظ على الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة داخل البلد.

وفيما يتعلق **بالقدرات الإنتاجية** المحلية، فإن مصر هي أكبر منتج في أفريقيا لألياف القطن الطويلة للغاية التي تُستخدم لإنتاج ملابس ذات جودة عالية. وفي إطار جهودها لاستعادة نقاوة البذور وضمان جودة القطن، استحوذت الحكومة أكثر فأكثر على إنتاج بذور القطن وتوزيعها بعد أن كانت هذه العمليات في يد القطاع الخاص.

وتمثل مصر ٦٪ من القدرات الإنتاجية في مجال الجلد من بين البلدان الأعضاء في البنك.

ويجري حالياً تطوير قدرات **التصنيع الأولي والثانوي**. ويوجد حالياً في مصر حوالي ١٥٠٠ مصنع للملابس. ويوظف هذا القطاع أكثر من ١،٥ مليون عامل. وقد تراجعت القيمة المضافة لتصنيع المنسوجات

تقييم الاستعداد: مصر

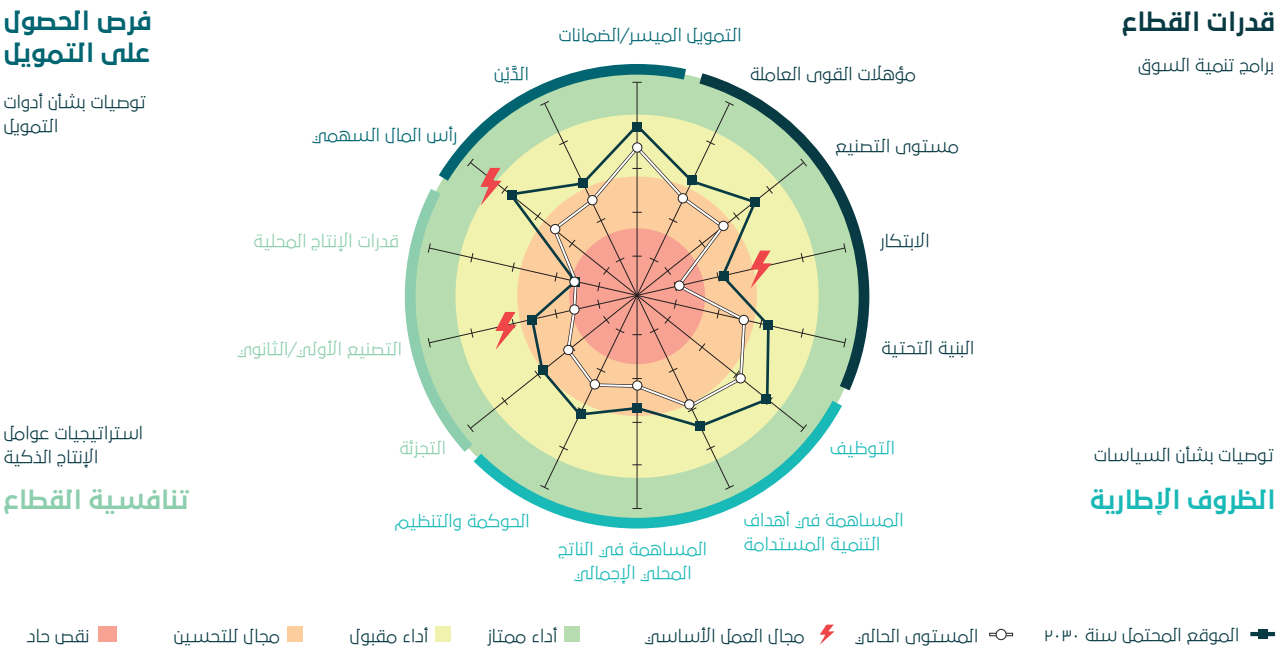

والملابس على مدى سنوات، وذلك خاصة بسبب مجموعة من العوامل وهي انعدام الاستقرار السياسي والمنافسة القوية من آسيا ومحدودية الابتكار. وبفضل تكاليف اليد العاملة الرخيصة نسبياً، يورّد المصنّعون المصريون الملابس لأكبر العلامات التجارية العالمية مثل "Zara" و"Calvin Klein" و"Tommy Hilfiger"، بالرغم من أن الأمر يتعلق خصوصاً بمنتجات أساسية. وفي سنة ٢٠١٨، مثلت مصر ٠٫٥٪ من صادرات المنسوجات والملابس العالمية التي نمت بالموازاة مع نمو الصادرات الإجمالية في السنوات القليلة الماضية.

وفيما يتعلق **بالتجزئة**، بلغت قيمة الإيرادات من منتجات الموضة ١٫٤ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠٢٠، واضعةً مصر في المركز ٢٧ عالمياً. ومن المتوقع أن تنمو الإيرادات بنسبة ١٧٪ سنويا من سنة ٢٠٢٠ إلى سنة ٢٠٢٤. وتعدّ أكبر ثلاث علامات تجارية في السوق المحلية للتجزئة مصرية المنشأ وهي: "Concrete" و"Carina" و"Tid Lemond" التي تمثل حوالي ٨٪ من حصة السوق.

قدرات القطاع

تنطوي قدرات القطاع على أداء مقبول بناءً على جميع المؤشرات، ما عدا فيما يخصّ الابتكار الذي يمكن تحسينه.

ويمكن تعزيز **مؤهلات اليد العاملة** لتحفيز نمو الإنتاجية. وبناءً على مؤشر الأمم المتحدة للتعليم، احتلت مصر المركز ١١٦ من بين ١٨٩ بلدا في سنة ٢٠١٨. وتهدف الحكومة إلى تدريب ٧٥٠ ٠٠٠ عاملا ومشرفا ومديرا في صناعة المنسوجات في إطار خطتها لتحديث القطاع.

وفيما يتعلق **بالتصنيع**، تسيطر الشركات الحكومية على قطاع المنسوجات في مصر وقد أعلنت الحكومة أنها ستوطّد دعائم السوق من خلال إنشاء أحد أكبر مصانع الغزل في العالم. ومن جهة أخرى، يتميز قطاع الملابس والثياب بكونه مجزأ للغاية وتملك فيه الشركات الخاصة ٩٠٪ من المصانع.

وتنطوي مصر على إمكانات لتحسين **الابتكار** وتهدف خطة التحديث التي اعتمدتها الحكومة إلى زيادة القدرات التكنولوجية في قطاع المنسوجات من خلال إدراج ٧٨٠ ٠٠٠ مغزلا جديدا و١٣٠٠ ماكينة نسج.

٢.٣

تقييم الاستعداد للمستقبل – البلدان ذات الإمكانات الواعدة

مصر نموذجًا

تحتل مصر المركز ٧٣ من بين ١٣٧ بلدا في مؤشر جودة **البنى التحتية**. كما أنها مموّن جذاب بفضل مدة التسليم القصيرة التي توفرها مقارنة بغيرها من البلدان. وبفضل قناة السويس، يشغل هذا البلد موقعا جيدا في طرق الإمداد اللوجستي الدولية. ولأن مصر تربط بين المنتجين وأسواق المبيعات، فهي تعدّ موقعا جذابا للمعالجة التمهيدية. ويتمتع هذا البلد بتكاليف كهرباء منخفضة إذ تعدّ أسعار الكهرباء في مصر أقل بثلاث مرات من أسعارها في الصين.

الظروف الإطارية

يتبين من الظروف الإطارية في مصر وجود مجال لتحسين الحوكمة والتنظيم. وقد بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وأهداف التنمية المستدامة مستوى مقبولا. وعموماً تحتل مصر المركز ١١٤ من بين ١٩٠ بلدا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١٩ الصادر عن الأمم المتحدة.

ولدى مصر يدٌ عاملةٌ كثيفةٌ شكّلت ٩٠٪ من مستوى التوظيف الوطني بنهاية سنة ٢٠١٨. ويمثل قطاع المنسوجات والملابس حوالي ٥٪ من اليد العاملة في مصر. ومقارنة ببلدان أخرى، تبقى مساهمة القطاع في التوظيف الإجمالي منخفضة، ومن ثمّ لا يزال أمام القطاع مجال للنمو.

وبناءً على مؤشر **أهداف التنمية المستدامة** لسنة ٢٠١٨، تحتل مصر المركز ٩٩ من بين ١٥٦ بلدا. وفي أوائل سنة ٢٠١٩، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية نسخة تجريبية من "مبادرة قطن أفضل" في مصر التي تهدف إلى زيادة استدامة المنتجات وتحسين ظروف العمل على مستوى سلسلة القيمة. وتقدم هيئة الاعتماد "CCPB" في مصر شهادات إعادة التدوير مثل معيار إعادة التدوير العالمي (GRS) ومعيار ادعاء إعادة التدوير (RCS).

ويمثل قطاع المنسوجات والملابس حوالي ٣٪ من **الناتج المحلي الإجمالي** لمصر وحوالي ٣٠٪ من إنتاجها الصناعي. وفيما يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٦٪ سنوياً بين سنة ٢٠١٩ وسنة ٢٠٢٤، فإن من المتوقع أن ينمو قطاع المنسوجات والملابس بنسبة ١١٪ سنويا في نفس الفترة، ما يزيد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

وقد تفاوضت **حكومة** مصر بشأن عدة اتفاقيات تجارية لتسهيل تصدير المنتجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما. فعلى سبيل المثال، يمكن تصدير الملابس المنتجة في المناطق الصناعية المصرية المُؤهَّلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون دفع رسوم جمركية. ويمكن توقع مزيد من التقدم مع الاستقرار السياسي المستدام.

سيناريو سنة ٢٠٣٠

بالنسبة للبلدان ذات الإمكانات الصاعدة، ينبغي أن يتمثل الهدف المحدد لسنة ٢٠٣٠ في إيجاد مجالات لميزتها التنافسية في سلسلة القيمة العالمية لتثبت نفسها كمواقع ذات أهمية للاستثمار. ولتحقيق ذلك، هنالك حاجة إلى رأس المال الخارجي لتحديث القدرات الإنتاجية الأولية والثانوية.

وتتحوّل مصر حالياً من جهة إقليمية فاعلة إلى وجهة مُموِّنة عالمية ذات موقع جغرافي استراتيجي يربط بين الشرق والغرب. ويُفترض أن يتيح تشكيل عدة مناطق تكتّل في مجال المنسوجات والملابس زيادة تنافسية هذا القطاع و**الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر** للقيام بالاستثمارات الضرورية. وبحلول سنة ٢٠٣٠، سيكون بإمكان البلد تثبيت نفسه كمركز عالمي للمنسوجات والملابس.

وبفضل موارده الطبيعية والصناعية ويده العاملة الكثيفة والتنافسية، يُتوقّع من مصر أن تبني **سلسلة قيمة متكاملة تكاملا رأسيا في مجال المنسوجات**، انطلاقا من المواد الخام ووصولا إلى منتجات التجزئة. وسيتيح لها القيام بذلك الاستفادة من إمكانات التصدير غير المستغلة المُقدَّرة قيمتها بأكثر من ١٠ مليارات دولار أمريكي. ومن شأن تدابير، مثل الخطة الحكومية **لتحديث** قطاع المنسوجات التي تُشكّل جزءاً من رؤية مصر حتى سنة ٢٠٢٥، أن تقدم قوة الدفع الضرورية.

التدابير الموصى باتخاذها

باختصار، سيتمثل التحدي أمام مصر في المشاركة أكثر في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات والملابس. وفيما تنطوي مصر على إمكانات كبيرة، فإنه يجب عليها بذل جهود متضافرة لتحقيق المستوى المبين في سيناريو سنة ٢٠٣٠. وتملك الحكومة المصرية خيار الاستمرار في أداء دور فعال بصفتها جهة مُنظِّمة. ومن شأن الحد من صادرات المواد الخام وزيادة الرسوم الجمركية على السلع شبه النهائية وزيادة كمية المواد الخام المُنشَأة محلياً، أن يُمكّن مصر من **بلوغ درجة أعلى من التكامل الرأسي**. وعند إدراج الأنشطة التمهيدية والتحويلية، ينبغي أن تحاول الشركات التركيز على العمليات المضيفة للقيمة مثل الطباعة والصقل والإنهاء فضلًا على الخياطة. ويمكن لمصر أيضاً أن تعزّز متطلبات الجودة لتوحيد السوق في القطاع الخاص، ما سيعزّز قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي ويتيح مستوى تصنيع أعلى.

ويعدّ الحفاظ على الاستقرار السياسي وكسب ثقة المؤسسات المالية عاملاً أساسياً **لزيادة ثقة المستثمرين** وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تحديث القطاع. ويتمثل أحد الخيارات في تعزيز الاستثمار المشترك بين تجار التجزئة الأجانب في مجال الموضة ومنتجي المواد الخام والمُصنِّعين الأوليين المحليين، أو المناطق داخل مصر، ما يتيح للبلد الاستفادة من خبرة قيّمة. وكمثال على الفائدة المتبادلة للاستثمار المشترك، استثمرت شركة "MAS Holdings" – وهي أكبر مُصنِّع للمنسوجات والملابس في جنوب آسيا – أكثر من ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في كينيا في نوفمبر ٢٠١٩، مُنشِئةً بذلك حوالي ٣٠٠٠ وظيفة جديدة في البلد. وسيستفيد المستثمر من إعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات على الإيرادات الناتجة عن المصنع، إضافةً إلى بدل خصم ضريبة الاستثمار والإعفاء من دفع رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة.

ويمكن لتدابير إضافية أن **تدفع هذا القطاع قُدُماً نحو منتجات ذات قيمة مضافة عالية**، مثلاً عن طريق تبوأ مصر لمكانة كموقع لإنتاج القطن العضوي والمعالجة المستدامة. ولتسويق منتجاتها، يمكن لمصر الاعتماد على سمعتها بوصفها مُنتِجاً لأفضل أنواع القطن في العالم. كما يمكنها الاستناد إلى مبادرة أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها لزيادة التوظيف والدخل على مستوى سلسلة القيمة.

٣.٣
ماذا لو لم نتغيّر؟

من المتوقع أن تُسرِّع جائحة فيروس كورونا وتيرة الانتقال نحو التكيّف التكنولوجي والحاجة إلى يد عاملة ماهرة في الرقمنة والوصول إلى المستهلكين من خلال التجارة الإلكترونية. وفضلا على هذه التحوّلات، تتطلب الاتجاهات العالمية الخاصة بالقطاع والاتجاهات التكنولوجية اتخاذ تدابير معينة للتكيّف. وإذا لم تتخذ البلدان الأعضاء في البنك إجراءات سريعة لإنعاش وإعادة هيكلة اقتصاداتها لمواكبة هذه التحوّلات، فإن الفجوة في الثروة والتكنولوجيا والإنتاجية بينها وبين البلدان الأخرى قد تتّسع. وسيكون لذلك أثر سلبي غير مسبوق على التوظيف ومعدلات الفقر مع توقع آفاق مظلمة لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية في السنوات المقبلة.

فقدان التنافسية في القطاع العالمي للمنسوجات والملابس

من المتوقع أن يفقد قطاع المنسوجات والملابس في البلدان الأعضاء في البنك قدرا كبيرا من تنافسيته إذا أخفقت هذه البلدان في إحداث أي تغييرات. فعدم الاستثمار في تكنولوجيات إنتاج جديدة مثل الأتمتة سيؤدي إلى إنتاجية منخفضة ويوسّع الفجوة بينها وبين البلدان التي لديها صناعة ناضجة وتستثمر باستمرار في الابتكار. كما سيؤدي ركود التطوير التكنولوجي إلى فقدان الأفضلية في مجال الكفاءة وزيادة تكاليف الإنتاج. وسيمنع نقص الاستثمار لتحسين التعليم الصناعة المحلية من تحديث مهارات اليد العاملة وتأهيلها لتنفيذ إنتاج أكثر تعقيدا، ما سيجعل اليد العاملة تركّز على الأنشطة اليدوية المتكررة التي استُبدلت بالآلات في البلدان التي تستثمر في الابتكار. كما ستستمر الفجوة الموجودة بين المهارات المتوفرة والخبرة المطلوبة في التوسّع.

وسيكون لعواملَ مثل نقص البنى التحتية الحديثة أو الرسوم الجمركية غير المواتية، أيضاً، أثرٌ سلبيٌّ على الطلب الدولي. ونتيجة لذلك، سينخفض حجم التجارة انخفاضا كبيرا بالنسبة للبلدان التي لا تُحسّن مدة التسليم والجودة والتكلفة. وسيُفضل تجار التجزئة التحوّل إلى بلدان لديها قطاعٌ أكثرُ تطوّرًا، ما يعني أن البلدان النامية ستفوّت إمكانية إنشاء وظائف إضافية.

نمو اقتصادي محدود

سيجعل نقص التنافسية هذه البلدان تقتصر على إنتاج المنتجات الأساسية التي تقدم قيمة مضافة محدودة. ولن يكون بإمكان البلدان الأعضاء في البنك تحديث سلاسل القيمة الخاصة بها وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها باستخدام مواد أكثر تعقيدا مثل الألياف الصناعية. وسيفوّت المنتجون فرصا جذابة لإحراز إيرادات إضافية بفضل المنتجات التي تتيح هوامش ربح أكبر.

وفضلا على ذلك، سيؤدي انخفاض حجم التجارة مع البلدان الأخرى إلى حلقة مفرغة تتراجع فيها مستويات الإنتاج والتصدير ويتراجع معها الدخل المطلوب لتطوير القطاع داخلياً. وسيؤدي هذا الأمر إلى نمو اقتصادي محدود وتفويت فرصة استخلاص الدروس من قطاع المنسوجات والملابس التي يمكن تطبيقها على قطاعات أخرى تدعم التنمية الوطنية والاقتصادية والتصنيع.

زيادة البطالة

يعد قطاع المنسوجات والملابس مصدرا رئيساً للتوظيف في العديد من البلدان الأعضاء في البنك، وعدم تطوير هذا القطاع قد يؤدي إلى تأثير خطير في معدلات التوظيف الحالية. ففقدان الشركات لتنافسيتها العالمية يمكن أن يؤدي إلى توقف العمليات وتسريح العمّال. وهذا الأمر سينجرّ عنه أثر عميق على اقتصاد البلد المعني وبطالة على الأمد البعيد، لأن العديد من هؤلاء العمال لا يمكنهم الانتقال بسهولة إلى قطاعات صناعية أخرى نظرا لمؤهلاتهم القليلة ونقص البرامج التعليمية. وفضلا على ذلك، ستفوّت البلدان الأعضاء فرصة تقليص معدلات البطالة المرتفعة أصلا من خلال ترسيخ قطاع جذاب وكثيف العمالة.

نفايات الملابس والمنسوجات في مطرح للنفايات

الأثر البيئي الحاد هو فقط أحد العواقب الوخيمة إن لم تحدث البلدان الأعضاء تغييرا

أثر بيئي واجتماعي حاد

سيؤدي قصور السياسات الحكومية أو نقص تطبيق معايير الإنتاج إلى ظهور بيئة لا تخضع للمراقبة ووقوع أضرار اجتماعية. فالطلب المتزايد على الثياب، مثلاً، سيؤدي إلى تنامي الضغط على الموارد المائية إن لم تتخذ تدابير لتقليص كمية المياه العذبة المطلوبة لإنتاج المنسوجات والملابس. كما ستضر الأصباغ والمواد الكيميائية المستخدمة في الصقل والإنهاء بالبيئة، ومنها المياه والأراضي النظيفة. وقد يؤدي نقص تطبيق معايير العمل إلى استياء اجتماعي واستمرار حوادث العمل والمخاطر الصحية.

مخاطر زيادة الفقر

يمكن أن يؤدي فقدان التنافسية والنمو الاقتصادي المحدود وزيادة البطالة والأثر البيئي والاجتماعي الحاد إلى تفاقم الفقر في بعض البلدان الأعضاء في البنك. فأهم أسباب الفقر على الصعيد العالمي تتمثل في قلة الحصول على المياه النظيفة، ونقص الوظائف، وضعف التعليم، وقصور البنى التحتية.

وإذا لم تحرز البلدان الأعضاء في البنك تقدماً، فإنها إما ستفقد مكانتها لصالح بلدان أخرى أو ستفوّت فرصة بناء ميزة تنافسية مربحة. وإذا قاومت البلدان المنتمية إلى مجموعة "روّاد السوق الراسخين" التغيير، فإن فرص الاستفادة من التحوّلات العالمية في العرض والطلب ستنتقل إلى بلدان مجاورة أخرى. وفيما يخص "النجوم الصاعدة"، فعدم تحرّكها قد يؤدي إلى تراجع الدخل المتاح المطلوب لتطوير القطاع داخلياً. أما "البلدان ذات الإمكانات الواعدة" فقد تفوّت فرصة مهمة كي تشارك في قطاع يتميز بنمو جذاب وبإمكانه الدفع قدما بالازدهار الاقتصادي ومعدلات التوظيف.

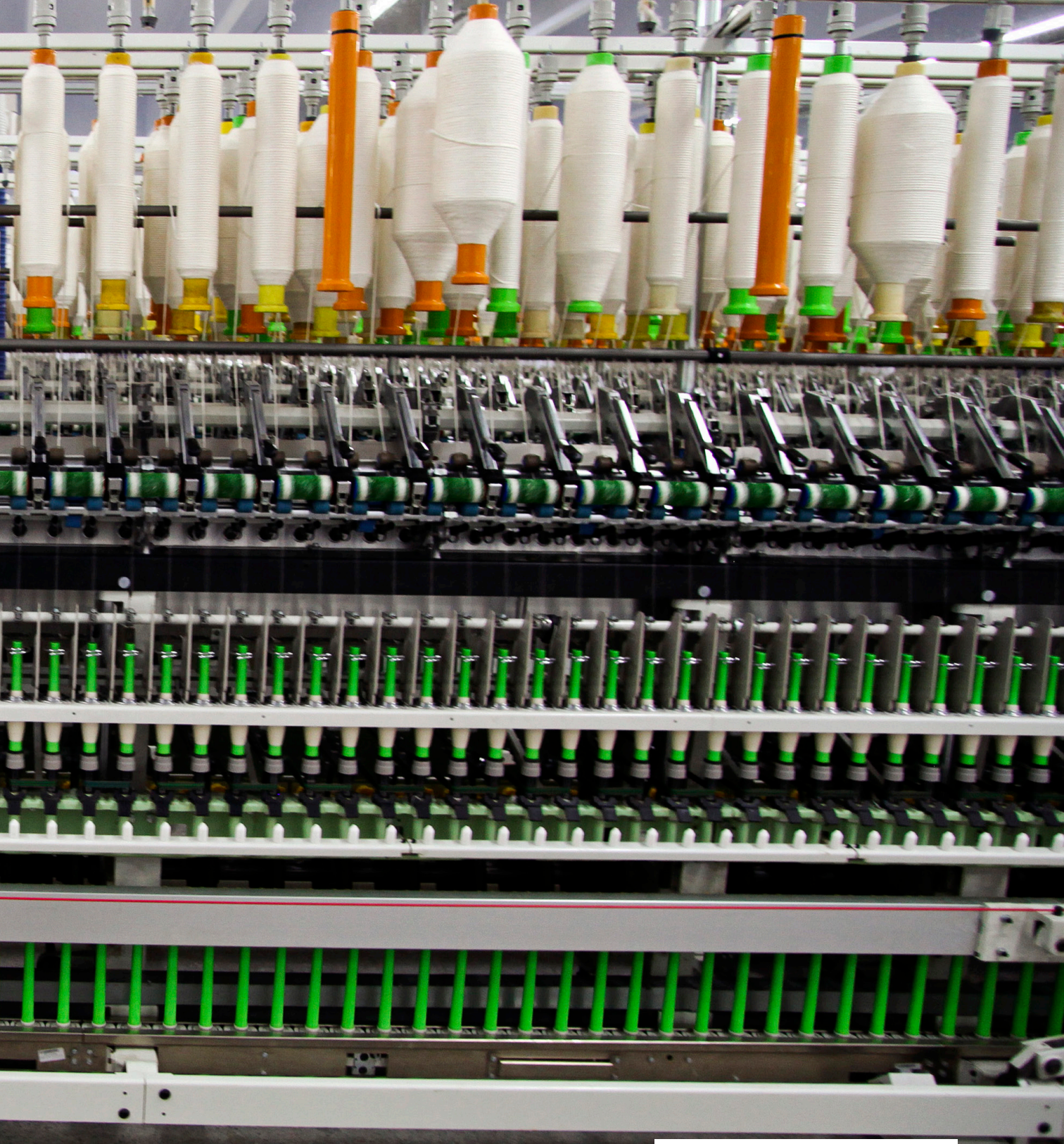

عامل يراقب آلة غزل في مصنع "K.J. SpinningMill Ltd."في مدينة كوريانواله، مقاطعة البنجاب، باكستان

تقدّم العديد من البلدان الأعضاء في البنك ظروف معالجة مواتية لزيادة بصمتها العالمية في إنتاج المنسوجات والملابس

٤

كيف يمكن تحقيق إمكانات البلدان الأعضاء في عالم شديد التقلب؟

يمكن أن تَنتُجَ قيمة إضافية عن توسيع الأنشطة في المراحل التمهيدية أو التحويلية من سلسلة القيمة العالمية

يمكن للبلدان الأعضاء تعزيز قدرات المعالجة أو توسيعها عن طريق الانخراط في شبكات مع مورّدين آخرين أو إضفاء التكامل الرأسي على أنشطة معالجة إضافية. وفي الحالتين، ستكون التكنولوجيا الحديثة والرقمنة عاملين ميسّرين أساسيين

من الضروري إنشاء البنى التحتية الملائمة لقطاع المنسوجات والملابس

يتطلب قطاع منسوجات وملابس قائم على التصدير بنى تحتية واسعة النطاق وخدمات لوجستية سلسة لمواكبة مدة التسليم المطلوبة. ويتطلب الاستثمار الكبير الضروري لتحسين البنى التحتية التعاون بين الوكالات الوطنية والجهات المانحة الدولية

ستعطي الاستثمارات في تكنولوجيا مبتكرة ونماذج أعمال جديدة دفعة للاستدامة

باتت الاستدامة البيئية أكثر فأكثر أهمية للمستهلكين النهائيين، وبالتالي يؤثر ذلك على اختيار مورّدي العلامات التجارية الدولية. ويزيد الاستثمار في ماكينات جديدة لتحسين استخدام المواد من إيرادات وأرباح المورّدين. وستؤدي مبادئ إعادة التدوير والاقتصاد الدائري دورا أكبر

تعزيز المكانة والظهور كوجهة مُموِّنة

يمكن لمنابر، مثل المنظمات الناشطة في القطاع ومعارض الترويج للقطاع مساعدة البلدان الأعضاء في البنك على جعل منتجاتها وقدراتها أكثر ظهورا وبالتالي جذب شركات التموين الدولية

يقدّم البنك نماذج تعاون جذابة للشركاء من القطاع الخاص

تنشط البلدان الأعضاء في البنك في صناعات منسوجات وملابس ذات إمكانات عالية. ويقترح البنك تمويل مشاريع مشتركة وتقاسم المخاطر وأيضاً الوصول إلى صنّاع القرار على أعلى المستويات لتحفيز التعاون

١.٤

مجالات العمل الأساسية

تعزيز وتوسيع قدرات المعالجة

يملك العديد من البلدان الأعضاء في البنك موارد كبيرة من المواد الخام الضرورية لقطاع المنسوجات والملابس. فيما لدى بلدان أعضاء أخرى أداءٌ قويٌّ في تصنيع الملابس فقط. غير أن القليل منها فقط يغطي النطاق الكامل لأنشطة المعالجة. وبفضل توسيع أنشطتها النهائية، يمكن للبلدان الأعضاء تحقيق قيمة إضافية كبيرة. ولتقليص مدة المعاملات والتكاليف، تركز العلامات التجارية الدولية الرائدة أكثر فأكثر على بناء شراكات استراتيجية مع موّردين مختارين ذوي قدرات مكتملة عوض التعامل مع العديد منهم على نحو مجزأ.

الحل

يمكن للموّردين تعزيز أو توسيع قدرات المعالجة عن طريق الانخراط في شبكات مع موّردين آخرين للدمج بين إنتاج المواد الخام والمعالجة الأولية والثانوية. ويمكن للمنتجين أيضاً أن يقرروا إضفاء التكامل الرأسي أكثر على أنشطة المعالجة بأنفسهم، سواء في المراحل التمهيدية أم التحويلية. وفي الحالتين، ستكون التكنولوجيا الحديثة والرقمنة عاملين ميسرين رئيسيين. كما أن هنالك حاجة لبناء قدرات معالجة إضافية يظهر أثرها على التنمية الصناعية والاقتصادية للبلد. وتتضمن عوامل التمكين الرئيسية لهذه التغييرات التعاون بين مختلف الموّردين وداخل البلدان الأعضاء في البنك، وأيضاً الدعم المالي من خلال الإعانات الحكومية أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولضمان فعالية الاستثمارات، ينبغي للبلدان الأعضاء في البنك أن تستفيد الاستفادة الكاملة من ميزاتها التنافسية، وعلى كلّ بلد أن يحلل بعناية موارده ومستوى الطلب الداخلي وميزته التنافسية والحجم الإجمالي للسوق لتحديد الاتجاه الأكثر فائدة.

الحواجز والمعيقات

ستكون هنالك حاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة لتحديث هذا القطاع عبر إدراج أنشطة معالجة إضافية وآلات جديدة. كما قد تُشكّل عائقا نفقات التشغيل المرتفعة للعمليات الجديدة والمتطلبة لموارد كثيفة. وللتصدي لهذا العائق، ستكون برامج الإعانات الحكومية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ضرورية. وقد يكون الابتكار المتعلق بالآلات أيضاً عاملا أساسيا لتقليص تكاليف التشغيل على مستوى الإنتاج والمنشآت. وبصرف النظر عن الاستثمار، يمكن أن يُحجم الموّردون عن الانخراط في شبكات مع موّردين آخرين تنطوي على تبادل المعارف وتقاسم الأرباح، إضافةً إلى تخوّفهم من فقدان استقلالهم الذاتي. وبالتالي ينبغي على الحكومات وضع استراتيجية اتصال تبين بوضوح منافع بناء الشبكات والحاجة إليها.

دراسة حالة: منافع التكامل الرأسي في تايلند

يبين مثال شركة المنسوجات والملابس التايلندية "Nan Yang Textile Group" كيف أن التكامل الرأسي وتعزيز مراحل المعالجة الأولية والثانوية بإمكانه مساعدة شركةٍ كي تصبح فاعلا إقليميا رائدا. واليوم باتت هذه المجموعة من كبريات المجموعات المتكاملة تكاملا رأسيا في آسيا، وهي تُشغّل حوالي ٢٠ منشأة إنتاجية في المنطقة. وتقوم هذه المنشآت بكل شيء من إنتاج الخيوط إلى إنتاج الملابس. وبفضل إنتاجها بالجملة لمنتجات مثل أقمصة البولو والشورتات والملابس الرياضية، فهي تزوّد شركات التجزئة مثل "Under Armour" و"Adidas" و"Nike". فيما تساهم مبيعات المنتجات من شركة إلى شركة مثل إنتاج اللباس الرسمي لشركات الطيران والبنوك، في تنويع حافظة عملاء الشركة.

وأنشئت هذه الشركة في سنة ١٩٥٨ وتطلب الأمر حوالي ٢٥ سنة من أجل إدماج أنشطة المعالجة الأولية والثانوية تماماً من خلال ١٤ تحالفاً وعدة عمليات استحواذ. ونتج عن ذلك مكاسب كبيرة في كفاءة التكلفة والسرعة والخدمة والحصرية.

وفضلا على هذا التكامل الرأسي، أكدت الشركة أهمية الابتكار وإنشاء شبكة وطنية من منشآت الإنتاج لتوسيع قدراتها في مجال المعالجة. وقامت باستثمارات رأسمالية كبيرة لضمان إنتاج يعتمد على تكنولوجيا حديثة مثل ماكينة التجفيف الحراري

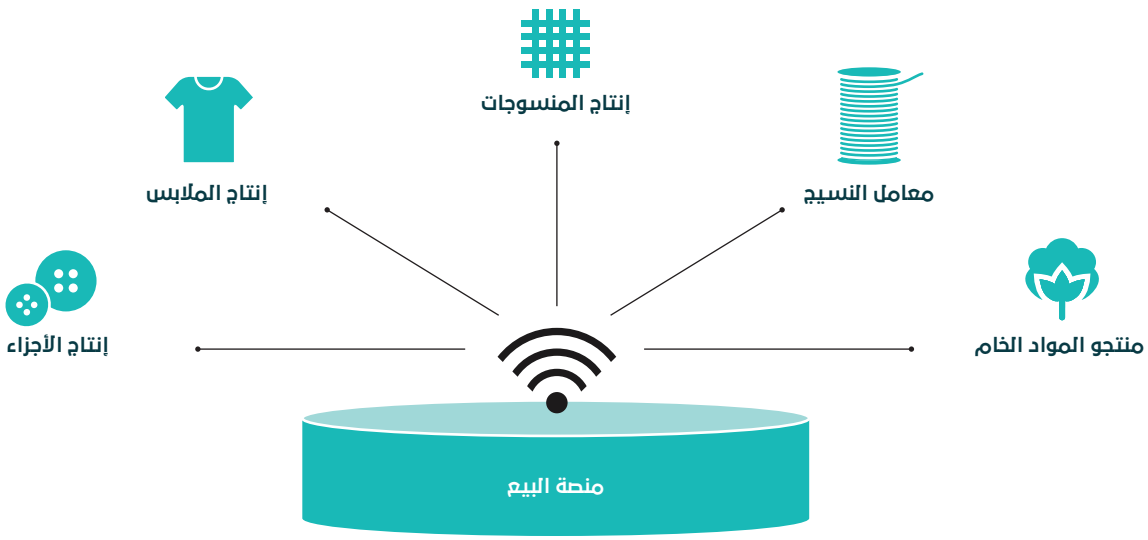

لتحسين تجفيف القماش بعد صقله وإنهائه. كما تقوم الشركة بابتكار مواد جديدة لمواكبة الوعي البيئي المتزايد وتَغيُّر نمط حياة العملاء. ومن بين ابتكاراتها القميص "Elitech" الذي يمتاز بخصائص تنفسية متطوّرة. ولتشجيع الابتكار أكثر في المستقبل، أنشأت "Nan Yang Textile Group" مركز التصميم "Hatch Designer Hub" باعتباره فضاءً للتصميم المشترك.

الفرص المتاحة أمام البلدان الأعضاء

يمكن للبلدان الأعضاء تحقيق التكامل الرأسي في قطاع المنسوجات والملابس لديها وتحفيز الفاعلين المحليين على توسيع قدرات المعالجة أو تشكيل شبكات. ومثلاً يمكن لمصر أن تبني معامل للنسيج قرب مناطق زراعة القطن للظفر بالمزيد من القيمة المضافة في المراحل اللاحقة. فيما يمكن لبنغلاديش الاستثمار في ورشات الغزل لإدماج المراحل التمهيدية وتقليص مدة التموين بالسلع شبه النهائية. ويمكن أن تتيح الشراكات الاستراتيجية مع شركات دولية رائدة تقليص مخاطر الاستثمار وقد تضمّن الاستخدام الكامل لقدرات منشآت تصنيع جديدة.

ويمكن للبنك أن يؤدي دورا أساسيا في تعزيز وتوسيع قدرات المعالجة من خلال إنشاء منصة سحابية تُيسِّرُ رقمنة سلاسل القيمة لإنشاء شبكات توريد ومراقبة العمليات الإنتاجية. كما يمكن أن توفر هذه المنصة الشفافية التي يطالب بها تجار التجزئة بشكل متزايد ويمكن استخدامها باعتبارها مثالاً عن أفضل الممارسات المتعلقة بفوائد الشبكات وتوحيد المورّدين وإضفاء الطابع المهني. وبناءً على أداة التمكين التكنولوجية هذه، يمكن لحكومات البلدان الأعضاء في البنك تحفيز الشركات الصغيرة على الانضمام إلى شبكاتٍ تغطي مختلف عمليات المعالجة الأولية والثانوية. وفي العديد من البلدان الأعضاء في البنك، ما زال هذا القطاع موزّعا على شركات صغيرة موجودة بالقرب من بعضها وتعمل كمقاولين من الباطن لصالح تكتلات شركات أكبر أو يقتصر تركيزها على الطلب المحلي.

ويمكن أن يساهم إضفاء طابع مهني أكبر في زيادة الكفاءة. ومن خلال هذه الشبكات، يمكن للبنك أن يعمل باعتباره جهة ضامنة لاستيفاء معايير معينة وتسريع اللحاق بالعلامات التجارية الدولية. ولزيادة جاذبية توسيع قدرات المعالجة، يمكن أيضاً تسهيل تجارة المنتجات ذات القيمة المضافة العليا. ولتحقيق ذلك، ينبغي لحكومات البلدان الأعضاء في البنك أن تعيد النظر في الرسوم الجمركية والسياسات المتعلقة بها وإبرام اتفاقات للتجارة الحرة مع شركاء استراتيجيين.

١.٤

مجالات العمل الأساسية

سد الفجوة في مجال البنى التحتية

أدى الطلب المتزايد على الموضة السريعة إلى دورة منتجات أقصر والوصول إلى السوق بسرعة أكبر. وهذا الأمر يشكّل ضغطاً على البنى التحتية للقطاع، ومنها اللوجستيات والإمداد بالطاقة، والقدرات الرقمية، لأن القدرة على ضمان إنتاج ومدة تسليم أسرع باتت عاملا ذات أهمية متزايدة.

الحل

يتطلب الوصول إلى السوق في وقت أقصر استثمارا كبيرا وتطوير البنى التحتية، مثل الموانئ والطرق وشبكات السكك الحديدية. وقد يكون إنشاء مناطق اقتصادية خاصة طريقةً فعالةً لتقليص مدة الإجراءات الجمركية والتكاليف. كما سيساعد الاعتماد على مصادر طاقة أكثر موثوقية واستدامة، مثل الألواح الشمسية، على سد الفجوة في مجال البنى التحتية في العديد من البلدان الأعضاء في البنك. وسيكون الاستثمار في البنى التحتية الرقمية، مثل الإنترنت السريع، ضروريا لتقليص كمية الحركة اللوجستية المادية. ويمكن مثلا تزويد العملاء بعينات نسيجية منتجة باستخدام النمذجة والطباعة الثلاثية الأبعاد، عوض الاعتماد على عمليات الشحن التي تتطلب وقتا كبيرا.

الحواجز والمعيقات

تعدّ كثافة رأس المال المستثمر في البنى التحتية الرقمية واللوجستية عائقا مهما. وسيكون دعم الحكومات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة أدوات تمكين أساسية. ويتمثل التحدي الآخر في مدة الالتزامات المطلوبة في المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية. فقد يتطلب بناء ميناء بحري بجميع الخدمات اللوجستية وخطوط النقل ذات الصلة، مثلا، ١٥ سنة. وتتطلب البنى التحتية الرقمية أيضا خبرة هائلة واستثمارا على الأمد البعيد، غالباً ما يأتي من أطراف أخرى خارج البلد. وقد يكون الدخول في شراكات مع هذه الأطراف حلا لسد الفجوة في مجالي المهارات والتمويل.

دراسة حالة: مشاريع البنى التحتية الأجنبية

تهدف العديد من مشاريع البنى التحتية في البلدان الأعضاء في البنك إلى تحسين الأداء اللوجستي من أجل ضمان مدة تسليم أقصر. ومثلا، قدم الاستثمار الأجنبي المباشر مبلغا إجماليا مقداره ١،٦ مليار دولار أمريكي لتوسيع ميناء جوادر في باكستان إلى جانب المنطقة الاقتصادية المرتبطة به. وفضلا على ذلك، يهدف المستثمرون الأجانب إلى تطوير الطرق إذ يُعكف حاليا على بناء طريق سريع من الحدود الصينية إلى ساحل باكستان. ومن وجهة النظر الصناعية، حضّرت باكستان نفسها للاستفادة من هذه المشاريع من خلال تحسين أدائها اللوجستي عبر تقليص مدة التسليم. واتساقا مع الاتجاه العام نحو تقليل التبعيات في سلسلة القيمة الحالية، تنطوي باكستان على إمكانات كي تصبح مركز عبور جديد للبلدان في وسط آسيا.

كما يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر بناء المجمّعات الصناعية المخصصة التي تقلص مدة التسليم نظرا لقربها من مختلف مراحل المعالجة والبنى التحتية الرقمية الحديثة. وهذا الأمر ينطبق مثلا على المجمع الصناعي للنسيج "مان كاي" في مدينة السادات في البلد العضو مصر. ويَشغَلُ هذا المجمّع الصناعي المزمع إنشاؤه موقعاً استراتيجياً بين العاصمة القاهرة وميناء الإسكندرية، ومن المتوقع أن يصبح مركزا مهما لقطاع المنسوجات والملابس المصري. وحسب الخطة الحالية، سيجذب الموقع حوالي ٦٠٠ شركة لتصنيع المنسوجات والملابس وسينتج عن ذلك حوالي ١٦٠ ٠٠٠ وظيفة. ومن هذا المنطلق، قدمت الحكومة المصرية استثمارا أوليا مقداره ٣٧ مليون دولار أمريكي لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من المستثمرين الذين يرغبون في الاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للبلد الواقع في مفترق الطرق بين أفريقيا وأوروبا وآسيا. وقد أُعلن هذا المجمّع الصناعي منطقة خاصة للاستفادة من الوصول إلى الأسواق الأمريكية دون رسوم جمركية. وتوجد مشاريع إضافية في مجال البنى التحتية غايتها تحسين الربط بالطرق والسكك الحديدية.

وتعدّ مشاركة المنتجين المحليين والأجانب في مشاريع البنى التحتية عاملا أساسياً كي تُحدّد بوضوح المشكلات المتعلقة

بالبنى التحتية التي ينبغي على البلدان الأعضاء في البنك حلها. فعلى سبيل المثال، طالبت "EML" وهي فرع لشركة "Esquel Group" العالمية الرائدة في تصنيع الأقمصة القطنية، بتحسين البنى التحتية في موريشيوس لتحويل هذه الجزيرة إلى مركز لعبور السفن في المنطقة وتزويدها بموانئ وطرق حديثة. وتطوّر حكومة موريشيوس حالياً قدرات مينائها وهي تنجز الآن دراسة جدوى لبناء محطة جديدة للحاويات. لذلك ينبغي على الحكومات أن تفهم جيدا متطلبات منتجي المنسوجات والملابس (المحتملين) لإتاحة إنجاز مشاريع البنى التحتية الضرورية.

الفرص المتاحة أمام البلدان الأعضاء

يُتوقَّعُ من البلدان الأعضاء في البنك أن توسّع قطاع المنسوجات والملابس نظراً لانتقال العرض والطلب وزيادة انتشار الموضة السريعة. وهذا الانتقال لن يؤدي إلى تغيير موقع منشآت الإنتاج فحسب، بل سيؤثر أيضاً في مواصلات الشحن الجوي والبحري لأن البلدان الأعضاء تسعى إلى تحسين فرص الوصول إليها.

ولتقديم مثال على الطريقة التي يؤثر بها حجم المنسوجات والملابس في اللوجستيات، يمكن ذكر إنشاء خط شحن جوي منتظم بين المنشأة المركزية لشركة التجزئة الإسبانية "Zara" في لاكورونيا والشرق الأوسط وآسيا لنقل المواد الخام والمنتجات (شبه) النهائية. وفضلا على المراكز القائمة في هونغ كونغ وشنغهاي وسنغافورة، ستُنجز قريبا موانئ للشحن البحري مثل ميناء جوادر في باكستان لتوفير التنظيم واللوجستيات. وبالتالي ينبغي على البلدان الأعضاء في البنك أن تحدّد الموقع الذي يسمح لها بالاستفادة من هذا الانتقال.

وفيما يتعلق بالتصنيع، ستُسهّل البنى التحتية الجديدة إدراج فئات منتجات جديدة من خلال تحسين مدة التسليم. وهذا الأمر ملائم على وجه خاص للبلدان التي تريد التحوّل إلى الموضة السريعة ذات الأسعار المعقولة ولكنها تواجه تكاليف مرتفعة في مجال النقل الجوي بسبب محدودية الوصول إلى الموانئ.

وإلى جانب الشحن البحري والجوي والبري التقليدي، ينبغي أيضاً على البلدان الأعضاء في البنك التفكير في النقل المختلط، مثل الشحن البحري والجوي، الذي يمكن أن يقلص التكاليف اللوجستية. فهذه الطريقة المدمجة للنقل معمول بها في نقل الشحنات من آسيا إلى أوروبا عبر دبي أو عبر مختلف موانئ الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي أنحاء البلد. ولجميع الخيارات المتاحة، يجب على البلدان الأعضاء في البنك إعادة تقييم الجانب اللوجستي لديها وتطوير طرق عابرة للبلدان. وفي العديد من الحالات، يعدّ تطوير البنى التحتية استثماراً تأسيسياً، ومن ثمّ فهو يُشكّل فرصة لتطوير حل تنافسي من نقطة البداية. ويمكن أن يؤدي البنك دور الوسيط بين البلدان والمنتجين والأطراف الأخرى، مثل مشغّلي الموانئ، لدعم التمويل الإنمائي.

١.٤

مجالات العمل الأساسية

تطوير إنتاج مستدام للمنسوجات والملابس

تكتسي المسؤولية الاجتماعية للشركات والأثر البيئي والمجتمعي لسلسلة القيمة العالمية أهمية كبرى. كما أن معايير العمل ومستويات النفايات والتلوث العالية هي جميعا مسائل ينبغي التصدي لها.

الحل

سيتيح الابتكار في التكنولوجيا والمواد ونماذج الأعمال إنتاجا أكثر استدامة للمنسوجات والملابس. وتتضمن الأمثلة الآلات الجديدة لتحسين استخدام المواد والمواد المتحصل عليها من الموارد الطبيعية مثل ألياف الفواكه. وستكسب مبادئ إعادة التدوير والاقتصاد الدائري أهمية كبرى نظرا لتزايد الطلب على المنتجات المستدامة من العملاء والحكومات التي تهدف إلى تقليص الأثر البيئي لهذا القطاع.

وسيكون على المنتجين الاستثمار في آلات جديدة والبحث والتطوير وأيضاً توسيع التعاون مع معاهد البحث والجامعات والشركات الناشئة لوضع حلول مستدامة. ومثلا تعمل الشركة الإسبانية Recovertex في مجال إعادة التدوير لإنشاء منتجات أعلى قيمة، إذ تعيد تدوير نفايات المنسوجات من جميع أنحاء العالم لإنتاج ألياف قطنية جديدة من الدرجة الرفيعة بطريقة صديقة للبيئة. ولتتبع تطوّرات المبادرات المتعلقة بالاستدامة، ينبغي توفير مجموعة واضحة من مؤشرات الأداء.

الحواجز والمعيقات

توجد أربعة معيقات رئيسية لإضفاء استدامة أكبر على سلسلة القيمة العالمية وهي: نقص الأموال، والمهارة الفنية المحدودة، والتكاليف المرتفعة، وذهنية الموظفين. فالحكومات المحلية في البلدان النامية قد لا يمكنها توفير التمويل للبحث والإعانات المطلوبة لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالاستدامة. فيما غالباً ما تفتقر جامعات الهندسة الوطنية إلى المهارة الفنية لدعم تطوير عمليات إنتاج أكثر استدامة. ولذلك، يجب أن يعتمد المورّدون على الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشركاء الأجانب في مجال الهندسة لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالاستدامة. كما يمكن أن تكون التكلفة العالية للآلات والمواد المستدامة وشهادات الاستدامة ذات الصلة عائقا أمام المنتجين.

ونظرا لارتباط إنتاج منتجات مستدامة في أغلب الأحيان بتكلفة مرتفعة، فإنه ينبغي على المنتجين وتجار التجزئة تقييم حساسية أسعار منتجاتهم كي يفهموا ما إذا كان من اللازم تحميل التكلفة الإضافية على هامش ربح المنتج أو على العملاء في شكل أسعار مبيعات أعلى. وقد تساعد البرامج الخلاقة في مجالات التعليم والتدريب والحوافز النقدية على تجاوز عقبة النقص المحتمل في وعي الموظفين بالمواضيع المتعلقة بالاستدامة.

دراسة حالة: الاستدامة في بنغلاديش

تُعدّ شركة "Viyellatex" تكتلا رائدا متعدد الأبعاد في مجال المنسوجات في بنغلاديش ولديها حافظة وحدات أعمال متكاملة تكاملا رأسيا بشكل كبير، وتغطي قسما هائلا من سلسلة القيمة، من الغزل إلى الملابس الجاهزة. ويُركِّزُ إنتاج الشركة ١٠٠٪ على تصدير الملابس للعلامات التجارية الكبرى، مثل "Calvin Klein" و"Timberland" و"Tommy Hilfiger" و"Puma".

وفي ٢٠١١، كانت "Viyellatex" أول شركة من بنغلاديش تنضم إلى مبادرة الإبلاغ العالمية المعنية بمسائل الاستدامة. ونتيجة لذلك، طبقت هذه الشركة مجموعة من أفضل الممارسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والمالية. كما وضعت الشركة خططا لاسترجاع الحرارة للمساعدة على إعادة توليد الطاقة، فيما تُجمع مياه الأمطار لاستخدامها في الصباغة والغسل وتُعالج المياه العادمة للاستخدام في شطف المراحيض. وقُدّمت استثمارات مهمة لاقتناء آلات تستخدم الطاقة بكفاءة ومنها استبدال محركات آلات الخياطة التي تعمل بقابض بآليات مؤازرة تستهلك طاقة أقل.

وللمساعدة على تعليم الموظفين، بدأت "Viyellatex" حملة لتقليص استهلاك الطاقة بناءً على برامج تدريب مستمرة للتوعية بأهمية المبادرات البيئية. ويُكمِّل هذا النشاط بمؤشرات

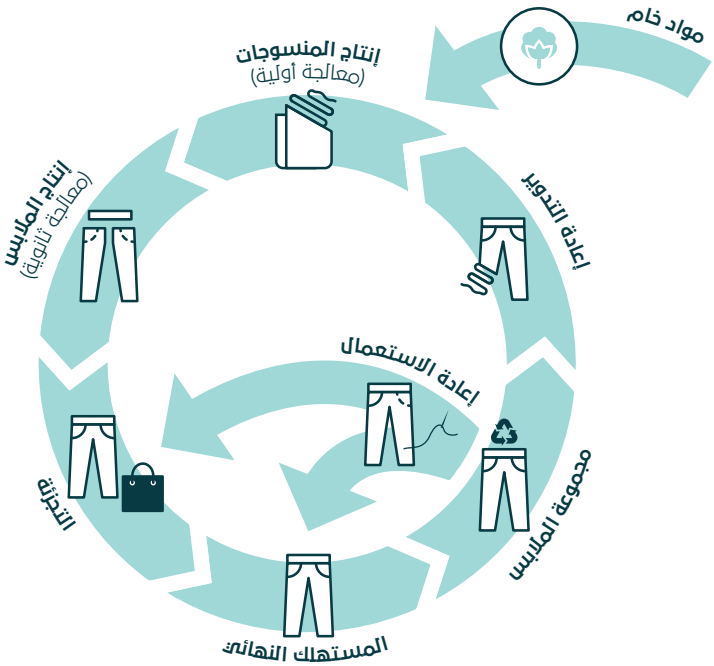

أداء محددة بوضوح ونظام مكافآت يحفز اليد العاملة للشركة على تحقيق أهدافها. وتُدمج هذه الأهداف في معايير معترف بها عالميا، مثل شهادة آيزو ١٤٠٠١، والريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة.

الفرص المتاحة أمام البلدان الأعضاء

ستحتاج البلدان الأعضاء في البنك إلى الأموال والخبرة لجعل قطاع المنسوجات والملابس أكثر استدامة. وسيكون على الحكومات المحلية التوعية أكثر بالموضوع لتخصيص الأموال للمنتجين ومعاهد البحث. وسيتطلب الابتكار أكثر في مجال الاستدامة إنشاء مراكز ومشاريع بحثية. وينبغي أيضاً أن يقيّم صغار المنتجين في البلدان الأعضاء في البنك أعمال التآزر الممكن تحقيقها من خلال العمل معاً ضمن شبكات.

ويمكن أن يصبح البنك وسيطا مُهِمّا بين الحكومات ومعاهد البحث والمنظمات غير الحكومية. كما يمكن أن يُشكّل "المؤتمر الإسلامي للمنسوجات" أحد المنابر الجديدة لإجراء تبادلات بشأن مسائل الاستدامة بين مختلف الجهات المعنية ومناقشة المواضيع ذات الصلة وتبادل المعارف بين المشاركين لتشجيع الابتكار والاستثمار. ويمكن للبنك أيضاً أن يضع الأسس لوسم جودة معترف به دولياً يُعتمد عليه لتقييم الاستدامة وكفاءة الإنتاج في البلدان الأعضاء في البنك. وسيُبرزُ هذا الوسم أيضا مجالات التحسين وبالتالي بإمكانه أن يُشكِّل حافزا للمنتجين من أجل التكيف والوصول إلى معايير الشهادات الدولية، مثل مبادرة القطن العضوي، وشهادة آيزو ١٤٠٠١.

وأكثر من ذلك، بإمكان حكومات البلدان الأعضاء في البنك أن تفكّر في إنشاء حوافز جذابة للإنتاج الخالي من التلوث. ويمكن أن يكون ذلك من خلال إعفاء الشركات التي لديها إنتاج متوافق مع المسؤولية الاجتماعية للشركات من الضرائب لعدة سنوات. وهذه الحوافز قد تصبح ملائمة أيضاً لإعادة تدوير مواد مثل الملابس القطنية المستعملة وتحويلها إلى منتجات غير نسيجية أو تحويل القوارير البلاستيكية إلى ألياف صناعية مركبة. ويمكن أن يكون تمويل البحث وتبادل المعارف مع البلدان الأخرى والجهات المعنية عاملاً أساسياً لتقليص التكلفة وكمية الطاقة والمواد الكيميائية المطلوبة.

١.٤

مجالات العمل الأساسية

تعزيز مكانة قطاع المنسوجات والملابس

ينبغي أن تعزّز البلدان سمعة قطاع المنسوجات والملابس فيها وأن تجعل منتجاتها في الوقت ذاته أكثر ظهورا لجذب شركات التموين الدولية. وفي الماضي، تلقى عدم امتثال بعض المنتجين لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات تغطية إعلامية واسعة، ما أثر سلبا في سمعة القطاع برمّته. كما أن العديد من البلدان الأعضاء في البنك غير معروفة بوصفها مصادر للتموين.

ولترقية القطاع، سواء على مستوى العمليات أو على مستوى معيار الإنتاج التكنولوجي المستخدم، فإن على المورّدين تعزيز صورتهم بوصفهم مصادر جذابة للتموين والترويج بصورة فعالة لميزاتهم التنافسية.

الحل

يمكن أن تساعد بعض المنابر مثل منظمات القطاع والمعارض البلدان الأعضاء في البنك على تعزيز مكانتها وحضورها في قطاع المنسوجات والملابس العالمي. وينبغي تعزيز منظمات القطاع كي تصبح جهة اتصال أساسية لشركات التموين الدولية وتروّج للمنتجات والقطاع محلياً ودولياً. كما ينبغي أن تشجّع منظمات القطاع والحكومات إنشاء علامات تجارية محلية. وقد تكون التجارة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي طريقة فعالة من حيث التكلفة لبناء علامة تجارية، عوض الاستثمار الكبير في شبكة مادية للتجارة بالجملة والتجزئة. ويتمثل الشرط المسبق لتحقيق ذلك في توافر شبكة إنترنت موثوقة.

الحواجز والمعيقات

تتمثل إحدى المشكلات الكبرى في بناء الوعي الدولي من خلال تنسيق المبادرات الوطنية، مثل حملات الترويج للقطاع، لإظهار قدرات الشركات. ويُعدّ إنشاء منظمات قطاعية قوية تمثل فعلياً مصالح مختلف الجهات المعنية وتوحّدها عائقا إضافيا يجب تخطّيه. ولتحقيق ذلك، يمكن للحكومات أن تكون وسيطا للجمع بين مختلف الجهات المعنية.

ويمكن أن يُقيِّد نقص الخبرة في بناء وتسويق العلامات التجارية إنشاء علامات محلية قوية. وقد تستفيد العلامات الناشئة من شبكات منظمات القطاع الوطنية ونقل المعارف الذي تيسّره المنصة الدولية للبنك الخاصة بقطاع المنسوجات والملابس. .

دراسة حالة: المعارض التجارية لربط العالم بعضِه ببعضٍ

كان معرض الوسم الأبيض "White Label" الذي نُظّم في برلين في سنة ٢٠١٤ معرضا للتموين بالملابس. وتمثل الهدف منه في توليد معرفة كبرى بمورّدي المنسوجات الآسيويين وقدراتهم، بما في ذلك الامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ونظّمت هذا المعرض شركة "Chinatex Corporation" القائم مقرّها في بيجين في نفس الوقت الذي نُظِّم فيه أسبوع الموضة لبرلين، وذلك لجذب كبار تجار التجزئة والمصمّمين الحاضرين في أهم عرض أزياء في ألمانيا. وشارك في المعرض ٢٠٠ عارضٍ أغلبهم من مورّدي ومنتجي المنسوجات الآسيويين، ٧٠٪ منهم من الصين و٢٠٪ من أصل هندي.

وقد قُدِّمت بعض الشركات العارضة على أنها "خضراء وعادلة وصديقة" نظرا لحيازتها على شهادات مطابقة المعايير البيئية والاجتماعية مثل المعيار "OekoTex ١٠٠" أو شهادة التجارة العادلة. كما وضع معرض الوسم الأبيض دليلا على الإنترنت يتيح الاطلاع بكل شفافية على معلومات المشاركين في المعرض من منتجات وقدرات ومدة تسليم وشهادات.

وتَبِعَ هذا المعرض معرضُ الملابس الآسيوي "Asia Apparel Expo" الذي نظمته شركة "Comasia Ltd" الواقع مقرها في هونغ كونغ، بمشاركة أكثر من ٤٠٠ عارضٍ. ويُعدّ هذا المعرض من أكبر المعارض المخصصة للمنسوجات والملابس الأوروبية، ويهدف إلى ربط التواصل بين صانعي الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية والإكسسوارات الآسيويين العاملين بنظام العقود ومن القطاع الخاص وبين شركات التجزئة الأوروبية.

الفرص المتاحة أمام البلدان الأعضاء

ينشط في العديد من البلدان الأعضاء في البنك عدد كبير من منظمات قطاع المنسوجات والملابس المحلية الصغيرة. ولزيادة كفاءتها وتأثيرها، يمكن للحكومات والمورّدين التضافر معها لإنشاء نقطة اتصال وحيدة لجميع المشاركين في سلسلة القيمة العالمية والحكومة والمستثمرين المحتملين. كما ينبغي تمكين المنظمات المحلية لتسهيل التبادلات بين المورّدين وتقديم الإرشادات لشركات التموين العالمية ودعم الابتكار على مستوى الجامعات والشركات الناشئة المحلية. وعند تحقيق ذلك إلى جانب دعم البنك، يمكن لمنظمات القطاع تقديم الدعم المالي وربط الاتصالات ونشر الإعلانات الضرورية لتشجيع الشركات الناشئة على الإبداع. أما التعديلات القانونية مثل الإعفاء من الضرائب الأولية، فيمكنها تحفيز وتبسيط إنشاء شركات جديدة.

وبإمكان البنك أيضا أن يصبح شريكا إعلانيا مهمّا للقطاع من خلال دعم المعارض التجارية والعروض الميدانية في أسواق المبيعات الرئيسية. ويقدّم مَعْرضَا الوسم الأبيض "White Label" ومعرض الملابس الآسيوي أمثلة عن صيغة استراتيجيات الاتصال الممكن تطبيقها. وتوجد طريقة أخرى للترويج لقطاع الملابس والمنسوجات، وهي تنظيم رحلات أعمال لصالح شركات التموين والعلامات التجارية الدولية إلى البلدان الأعضاء في البنك لتعريفها بالمنتجين المحتملين واستكشاف فرص أعمال جديدة. كما قد يصبح إنشاء صالات العرض أداةً مهمةً في بعض البلدان لتزويد شركات التموين الدولية بمعلومات أكثر بشأن قدرات المنتجين المحليين وتصاميمهم. وبإمكان الحكومات المساعدة على توفير أماكن لذلك في مواقع جيدة وبأسعار جذابة. ودون الاقتصار على الترويج للمعالجة والإنتاج، يمكن للبلدان الأعضاء في البنك تشجيع إنشاء علامات محلية بالاستناد إلى الإعانات الحكومية والدعم المالي الضروري الذي يقدمه البنك. ويبين مثال شركة "Mavi Jeans" التركية كيف يستطيع إنشاء العلامات التجارية المحلية تعزيز القدرة الصناعية للبلد وسمعته من خلال توسيع مبيعاته إلى البلدان المجاورة.

وتُعدّ استراتيجيات التسويق الفعالة عاملا أساسياً لإنشاء علامات تجارية محلية بجانب كبار المنافسين الدوليين. ويبدأ هذا الأمر بتكوين الوعي بالعلامة التجارية لدى العملاء المستهدفين والتواصل معهم من خلال سرد قصص فعالة - وهذا الجانب تزيد أهميته أكثر فأكثر لأن اهتمام المستهلكين يتحوّل إلى العلامات التجارية التي تقول إن الغرض منها يستند إلى مدلول مقنع وعميق بجانب بيع المنتجات. ومن المهم للغاية تحويل التواصل الشعوري إلى التزام مالي. وكما سبق ذكره، يمكن أن تكون تجارة التجزئة الإلكترونية والتسويق المباشر طريقة فعالة من حيث التكلفة لاختبار الأفكار. ويمكن أن تتيح الحكومات ومنظمات القطاع والبنك التواصل مع توفير التمويل للوكالات الإعلامية التي من شأنها تعزيز صورة العلامات التجارية من بداية إنشائها.

بائع يختار عينة لونية من قماش لعرضها على عميل في السعودية

يمكن أن يساعد التعاون مع البنك على بناء شراكات قوية وتوفير التمويل الضروري واستغلال الأسواق ذات الإمكانات العالية استغلالاً كاملاً بفضل حلول مبتكرة ومستدامة

٢.٤

دعوة إلى التعاون

مزايا العمل مع البنك الإسلامي للتنمية

يَمدُّ البنك الإسلامي للتنمية الأفراد بالأدوات التي يحتاجونها لبناء مستقبل مستدام لأنفسهم ومجتمعاتهم وبلدانهم، من خلال إنشاء البنى التحتية التي تُمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم. ومع القطاع الخاص، يدفع البنك بعجلة العصرنة والنمو في بلدانه الأعضاء..

البنك الإسلامي للتنمية...

- **يبني الشراكات** وينشئ علاقات تعاونٍ بين المجتمعات والأمم من خلال الجمع بين القطاعين العام والخاص في شراكاتٍ ومشاريع مشتركة

- **يقدم تمويلا إسلاميا** مانحاً بذلك هياكل تمويل مستدامة على الأمد البعيد وأخلاقية بوصفه رائدا عالميا في التمويل الإسلامي لمؤازرة استثمارات المشاريع من خلال استصدار الصكوك (سندات ائتمان مدتها ٥ سنوات)

- **يشجع الابتكار والحلول المستدامة** ويدعم الحلول القائمة على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حدّدتها الأمم المتحدة من خلال تعزيز المهارات وتوليد الأفكار وتحويل الرؤى إلى حلول حقيقية عن طريق وسيلتين رئيسيتين وهما: منصة إشراك "Engage" وصندوق التحوّل "Transform".

- **تطوير أسواق ذات إمكانات عالية** والاستثمار في التدريب وبناء المهارات والبحث والتطوير كي تتمكن البلدان الأعضاء في البنك من خلق ازدهار اقتصادي أكبر داخلياً والحفاظ عليه ورفع جودة منتجاتها وإضفاء تكامل إضافي على سلاسل القيم لديها

تضمّ البلدان الأعضاء في البنك العديد من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. وتملك البلدان الأعضاء في البنك، مجتمعةً، قوة شرائية لحوالي ربع سكان العالم. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء مُجتمعةً حوالي ٧ تريليونات دولار أمريكي، وبفضل نمو ناتجها المحلي الإجمالي بمعدلات تصل إلى ٨٪ سنوياً، فإنها تملك إمكانات هائلة لزيادة حصتها في السوق ضمن الاقتصاد العالمي.

يدعو البنك الإسلامي للتنمية شركاءه شركاءه للتعاون على تطوير قطاع المنسوجات والملابس...

- **ويتيح لهم الوصول إلى شبكة البنك الواسعة** المكوّنة من ممثلي القطاعين العام والخاص **وصنّاع القرار من أعلى مستوى**

- البناء المشترك **للمهارات والقدرات** بين البلدان الأعضاء وبالتالي الاستفادة من شركاء على الأمد البعيد و**الوصول المستدام إلى أسواق واعدة مستقبلا**

- ويقدم **التمويل للمشاريع** المشتركة و**خطط مشاركة المخاطر** المستقبلية لتقليل مخاطر الاستثمار المشترك

٢.٤

دعوة إلى التعاون

أمثلة على الفرص

تكشف المجموعات الثلاث المكوّنة من البلدان الأعضاء وجود اختلافات في هياكل كل مجموعة ومواطن قوتها ومواطن القصور لديها في قطاع المنسوجات والملابس. وعلى ضوء التحوّلات المتوقعة في العرض والطلب والاتجاهات الكبرى المتعلقة بالتكنولوجيا والاستدامة، فإن على البلدان الاستثمار في الخبرة ومنشآت الإنتاج التنافسية. وينبغي لها أيضا البحث في فرص التعاون فيما بينها والاستفادة من المهارات والموارد المتوفرة في كل بلد للدفع بعجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي وتخطي عوائق التنمية المتأصلة.

المزايا المتاحة للبلدان الأعضاء في البنك

يضمّ البنك ٥٧ بلدا عضوا ويتيح ذلك إمكانات هائلة للتعاون وتبادل المعارف. وبإمكان البلدان التي تنتمي إلى مجموعة "البلدان ذات الإمكانات الواعدة"، مثلا، أن تستفيد من خبرة البلدان الأعضاء الراسخة في هذا القطاع. ومن جهة أخرى، يمكن لبلدان مجموعة "روّاد السوق الراسخين" الاستفادة من الابتكار السريع الموجود في البلدان التي لديها صناعة نامية. فهذه المزايا الناتجة عن التعاون بإمكانها المساعدة على تسريع تطوير قطاع المنسوجات والملابس وتعزيز الإيرادات وتوليد الوظائف والنمو الاقتصادي ككلّ.

دور البنك

يمكن أن يصبح البنك وسيطا مُهمّا بين الأعضاء لتوفير المنصات والوسائل الضرورية للتبادلات بشأن الاتجاهات الأساسية للقطاع. ويمكن للبلدان الاستفادة من مواطن قوة البنك في العديد من القطاعات.

تحالف عابر للحدود بين منظمات القطاع

يمكن أن يكون التعاون بين منظمات القطاع المحلية التي تمثّل الجهات الفاعلة الأساسية في قطاع المنسوجات والملابس تعاونا مفيدا من المستوى الأول بين البلدان الأعضاء في البنك. كما يمكن لمنظمة جديدة عابرة للحدود في هذا القطاع أن توحد المصالح الإقليمية وتدافع بقوة عن قطاع المنسوجات والملابس في البلدان الأعضاء. ومن شأن هذه المنظمة الترويج للقطاع، مثلا، من خلال إبراز المزايا التنافسية للبلدان الأعضاء وإظهارها كمصادر تموين جذابة.

وبإمكان التعاون من خلال منظمة موحدّة أيضاً تحسين كفاءة حشد الدعم للقطاع، ما يساعد على بلوغ الطلبات الصادرة من مختلف البلدان الأعضاء في البنك إلى حد مهم يدفع الحكومات المحلية إلى التحرّك. وقد يكون هذا الأمر حاسماً للحصول على برامج دعم حكومية وتسهيل التجارة من خلال اتفاقيات وتعريفات جمركية ورسوم مواتية.

معاً، بإمكان البنك والمنظمة العابرة للحدود أن يصبحا وسيطا أكثر فعالية بين مختلف الفاعلين في القطاع، ما يتيح الدخول في شراكات استراتيجية وعابرة للحدود. وفي إطار تحوّل شركات التموين نحو المورّدين ذوي القدرات المكتملة، يمكن للمنتجين، مثلا، التعاون لتوسيع قدراتهم والتوريد إقليميا على نحو متواصل، فضلا على تحقيق التكامل الرأسي على الصعيد الداخلي.

تصديق معايير الإنتاج

يفضل العمل معاً، يمكن للبلدان الأعضاء في البنك إنشاء قاعدة لتقييس عمليات ومواصفات الإنتاج المتعلقة بمعايير العمل المسار وكفاءته. وعقب ذلك، سيكون بإمكانها تكييف وتحديث إنتاجها بناءً على معايير محددة بوضوح. ويمكن من خلال ذلك تحسين كفاءة الجدولة الزمنية للإنتاج وإتاحة استخدام أفضل للموارد في هذا الوقت الذي يشهد تزايد الوعي بالامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن يصدر البنك نظام اعتماد للجودة يكون معترفا به دولياً لإنتاج المنسوجات والملابس في بلدانه الأعضاء. وسيبرز هذا الأمر مجالات التحسين ويمثل خطوة أولى نحو الحصول على شهادات اعتماد دولية أخرى، مثل معيار آيزو ١٤٠٠١.

ويمكن أيضاً توثيق معايير الإنتاج المثبتة لتوفير شفافية تامة فيما يتعلق باليد العاملة والتكنولوجيا ومتطلبات مدة التسليم طوال مراحل المعالجة. وسيكون بإمكان البلدان الأعضاء في البنك الاستناد إلى هذه الوثائق عند استكشاف الفرص لتوسيع أنشطتها إلى معالجةٍ تتيح قيمة مضافة أكبر.

برامج البحث والابتكار

بعد مرور سنواتٍ من استهلاك تكنولوجيا إنتاجية قديمة، بات الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة للارتقاء بعمليات الإنتاج وإنتاج مواد جديدة بديلة ميزة تنافسية متنامية. فالتعاون بين البلدان الأعضاء في البنك قد ييسر تبادل المعارف المطلوبة ويحسن القدرة على الابتكار في قطاع المنسوجات والملابس في البلدان الأعضاء. وقد يُشكّل تطبيق الروبوتيات في بلد عضو واحد، على سبيل المثال، مثالاً يحتذى به بالنسبة للبلدان الأخرى لتحديث عملياتها الإنتاجية. ويمكن للبنك ومنظمات القطاع تأدية دور الوسطاء بين المنتجين. أما معاهد البحث والجامعات التي تركز على المواضيع ذات الصلة بهذا القطاع، مثل آلات الإنتاج وطرائق الإنتاج المستدامة أو الألياف الجديدة أو المعاد تدويرها، فيمكنها التعاون أكثر لتوليد علاقات تآزر قيّمة. وقد يؤدي ذلك إلى مشاريع بحثية مبتكرة بإمكانها التصدي للتحديات الخاصة الموجودة في مختلف البلدان الأعضاء. ويمكن أن يساعدها الربط الوثيق بين شبكة البحث هذه ومختلف الأطراف في سلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات والملابس على أن تكون أرضا خصبة جذابة للشركات الناشئة المُبتكِرَة.

٢.٤

دعوة للتعاون

أدوات التمويل الممكنة في إطار التعاون مستقبلاً

لتحقيق نمو وتطوّر مُبتكر وعادل بحلول سنة ٢٠٣٠، يمكن تطبيق مجموعة من أدوات التمويل المبتكرة. وهذه الأدوات ستُيسّر التعاون بين البنك وشركائه تعاونا سيتيح استغلال فرص استثمار كبيرة للقطاع الخاص. وفيما يلي أمثلة مفصلة على أدوات التمويل.

أدوات الدّين

تمويل على الأمد البعيد (مرابحة) لتحديث تكنولوجيا التصنيع

تمويل منشآت دباغة مستدامة (عن طريق سندات الصكوك الخضراء)

قروض مصغّرة لصغار المزارعين لسد الفجوة عند الانتقال إلى الإنتاج العضوي

سندات الأثر الاجتماعي لتحسين الامتثال لمعايير سلامة العمّال

الوصف

يتطلب الانتقال من القطن التقليدي إلى القطن العضوي مدةً تصل إلى ثلاث سنوات وعادةً ما ينتج عن ذلك مردودٌ ناقصٌ. ويفتقر صغار المنتجين في أغلب الأحيان إلى الموارد المالية لسد الفجوة في هذه الفترة. وللتقليل من مخاطر التخلف عن سداد القروض، يمكن إنشاء صندوق كبير الحجم لتقديم قروض مصغّرة للمزارعين

فرص للقطاع الخاص

- حصول صغار المزارعين على التمويل
- تقليل مخاطر التخلف عن سداد القروض بالنسبة للمستثمرين بفضل مجموعات قروض واسعة النطاق
- تحسين توافر مدخلات مستدامة

طرائق التمويل المبتكر

تقديم المشورة بشأن تمويل النظراء بالعملات الإلكترونية

خطط لمشاركة المخاطر لصالح المستثمرين لزيادة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر

التمويل المشترك لمنصة سحابية مشتركة لرقمنة سلسلة الإمداد

حشد الأموال لتمويل منتجات مبتكرة في مجال المنسوجات

الوصف

يمكن أن يُشكّل التغيّر الرقمي السريع تحديا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص لمواكبة التطوّرات والمتطلبات الجديدة. وتعدّ محدودية الموارد ونقص المعرفة من الأسباب الرئيسية لذلك. ويمكن للجهات الفاعلة العامة المساعدة على تقليل حدة هذه المشكلة من خلال دعم تطوير منصات سحابية وطنية لوضع معايير رقمية وتزويد المصنعين بأدوات إنتاج متقدمة

فرص للقطاع الخاص

- تحسين كفاءة الأدوات الرقمية والحصول عليها
- تقليص تكاليف البحث والابتكار
- زيادة اقتفاء الأثر والشفافية على مستوى سلسلة الإمداد

الأدوات السهمية

الاعتماد على الصناديق الإسلامية للأسهم الخاصة لدعم الشراكات الاستراتيجية (بين العلامات التجارية والمورّدين المحليين)

"تمويل المشاريع" (المشاركة) لإنشاء مجمّعات صناعية أو مناطق لمعالجة الصادرات

"رأس المال الصبور" (المضاربة) لتحويل المصنعين على نطاق صغير إلى جهات فاعلة كبرى ذات طابع صناعي

التمويل المختلط للمبادرات المتعلقة بالاستدامة

الوصف

أثبتت المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق معالجة الصادرات أنها عوامل تسريع مهمة للتنمية الاقتصادية. ويمكن أن يكون إنشاء مناطق صناعية للمنسوجات والملابس، إلى جانب تقديم حوافز للمستثمرين لتمويل المراحل المبكرة، أداةً فعالةً لجذب رأس المال الأجنبي والاستثمار في قطاع المنسوجات والملابس المحلي.

فرص للقطاع الخاص

- درجة أعلى من الابتكار وتبادل المعارف وبناء الشبكات في المناطق الاقتصادية
- زيادة توافر رأس المال لصالح المنتجين المحليين

مركز مشترك للابتكار القائم على سلسلة الكتل

الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية لاستخدامها كمراكز للابتكار والمعرفة

إنشاء مكتب لترقية الاستيراد والتصدير ابتغاء تسهيل التجارة

تمويل مراكز تعليمية مشتركة لتعزيز المهارات الرقمية للعمال

الوصف

يُعدّ تبادل المعارف بين الفاعلين الوطنيين والدوليين عاملاً أساسياً من أجل ابتكار يدوم فترة طويلة على نطاق كامل سلسلة القيمة. وتُعدّ التوقعات الموثوقة بشأن الاتجاهات العالمية لقطاع الملابس مُهمّة للتصدير الناجح. وينبغي إما إنشاء المنظمات أو تحديثها كي تكون بمثابة مراكز ابتكار ومعرفة في البلدان. وينبغي أن تُوفر هذه المراكز بالمجان لتخطي العوائق المنهجية التي تعترض التصدير وجعل التعاون جذابا لجميع الأطراف

فرص للقطاع الخاص

- تشجيع الابتكار على كامل نطاق سلسلة القيمة
- توفير المزيد من فرص الأعمال من خلال زيادة التفاعل والتبادلات
- تحسين التعاون وتبادل المعارف بين مختلف الفاعلين

الدمج بين المعرفة ورأس المال

ثلاث صديقات يتسوقن في مركز تجاري

من المتوقع أن يصبح قطاع المنسوجات والملابس محرّكا أساسيا للنمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك

مسرد المصطلحات

الطباعة الثلاثية الأبعاد

طباعة المنسوجات بالأبعاد الثلاثية باستخدام الحاسوب

الأتمتة

عملية تكنولوجية آلية تُنفّذ بأدنى حد من التدخل الإنساني

سلسلة الكتل

تكنولوجيا شبكية غير مركزية تتيح اقتفاء الأثر في قطاع المنسوجات والملابس

الاقتصاد الدائري

إعادة تدوير النفايات واستخدامها ضمن نظام حلقي مغلق

البصمة البيئية

الأثر الذي ينتج على البيئة بفعل التموين بالمواد ومعالجتها في قطاع المنسوجات والملابس

القماش

منتج وسيط ينتج عن مرحلة المعالجة الأولية في قطاع المنسوجات والملابس

الموضة السريعة

ملابس رخيصة الثمن تُنتج بسرعة للسوق العامة

سلسلة القيمة العالمية

تُبيّن كيف تُحوّل مختلف المدخلات وتُدمج عبر مختلف المراحل بواسطة أطراف موجودة في مختلف أنحاء العالم قبل أن تصبح منتجات نهائية

مدة التسليم

هي المدة الزمنية اللازمة بين تقديم الطلبية وتسليم منتجات النسيج والملابس

الألياف الصناعية

ألياف مصنوعة إما من النفط أو من لب الصوف العضوي ونسالة القطن

الألياف الطبيعية

ألياف منتجة طبيعيا باستخدام النباتات أو الحيوانات

المعالجة

عملية تصنيع فرعية تعالج فيها المواد الخام والمنتجات الوسيطة المشتقة في قطاع المنسوجات

الروبوتيات

تكنولوجيا يمكنها تنفيذ العمليات آلياً ومحاكاة العمل البشري.

المنسوجات الذكية

مواد تحسن أداء المنسوجات والملابس أو تضفي عليها جمالا وغالبا ما تكون مدمجة بمكوّنات تكنولوجية

التجارة

تجارة المواد الخام والمنتجات شبه النهائية بواسطة التجار ووكلاء التموين بالتجزئة

التكامل الرأسي:

ترتيب يضع مختلف مراحل المعالجة ضمن سلسلة إمداد واحدة

بيانات الاتصال

يرجى الاتصال بالعنوان الآتي بخصوص أيّ استفسارات أو اقتراحات تتعلق بهذا التقرير:

قسم سلاسل القيمة العالمية،
إدارة الاستراتيجية والتحول
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البريد الإلكترونيّ: future@isdb.org

المملكة العربية السعودية
جدة (المقرّ)

٨١١١ شارع الملك خالد
حي النزلة اليمانية ،المبنى ١
جدة ٢٢٣٣٢-٢٤٤٤، المملكة العربية السعودية

الهاتف: ٦٣٦١٤٠٠ ٦١٢ ٩٦+
الفاكس: ٦٣٦٦٨٧١ ٦١٢ ٩٦+
البريد الإلكتروني: idbarchives@isdb.org

صفحة الطبعة

الطبعة

©٢٠٢٠ البنك الإسلامي للتنمية (البنك)

صدر هذا المنشور بمساهمة قيّمة من **الدكتور مصطفى ياغجي** و**الدكتور محمد فايز شول حميد** من قسم سلاسل القيمة العالمية التابع لإدارة الاستراتيجية والتحوّل، ومدير إدارة الاستراتيجية والتحوّل **الدكتور أحمد الخضري**، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية **الدكتور بندر حجار**. ويشمل هذا المنشور طائفة واسعة من المواضيع المعقدة والمحتويات المستقاة من جهات معنية متعددة، منها موظفو البنك والبلدان الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ومختلف الوكالات وخبراء من القطاع. وتتقدم بجزيل الشكر إلى جميع المنظمات التي ساعدت بمعارفها المتعلقة بالقطاعات والمواضيع ذات الصلة على إثراء معلومات هذا المنشور الذي يتناول العديد من الأفكار القيّمة عن التحديات العالمية التي تواجه البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين.

مصادر الصور

Monty Rakusen/Getty Images

Vladimir Vladimirov/Getty Images

kynny/Getty Images

Daniel Chan / EyeEm/Getty Images

bonetta/Getty Images

Pete Ryan/Getty Images

sturti/Getty Images / multi coloured heaps of moulding compounds

ultramarinfoto/Getty Images / Leather texture

malerapaso/Getty Images / Cotton boll

MirageC/Getty Images / White Color Sheep Fur

Yasuhide Fumoto/Getty Images / Cocoons on white background

andresr/Getty Images

Ziga Plahutar/Getty Images

Asad Zaidi/Bloomberg/Getty Images

GCShutter/Getty Images

Tassii/Getty Images

3·1